الإنتفاضة الشعبية الفلسطينية

ندوة، شارك فيها:

جورج حبش

نايف حواتمه

صلاح خلف
(ابو اياد)

سليمان النجاب

نشرت في «الهدف» بتاريخ ٢٤/١٢/٨٩

الرفيق جورج حبش

الانتفاضة فتحت الباب على مصراعيه كي يحتل الخيار الفلسطيني الموقع المباشر في مواجهة الخيار الصهيوني

الرفيق نايف حواتمة

الانتفاضة متواصلة بكل طبقات شعبنا واتجاهاته الأيديولوجية والسياسية

الأخ أبو إياد

الانتفاضة بحد ذاتها أكبر عصيان وطني

الرفيق سليمان النجاب

المحافظة على الطابع الشعبي للانتفاضة.. ضمان لنجاحها

●● ماهو الشوط الذي قطعته الانتفاضة على طريق الحرية والاستقلال، او بلاختصار على طريق تجسيد دولة فلسطين؟»

●● جورج حبش

■■ جاء اعلان الدولة الفلسطينية، واعلان الاستقلال، في المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية في ١٥/١١/١٩٨٨.

استحابة طبيعية وموضوعية لتحمل التطورات والانجازات، التي حققتها الانتفاضة خاصة والنضال الوطني عامة. ولم يكن الاعلان وليد الصدفة، أو نتيجة وهم ذاتي أو نزوة عاطفية عابرة.

فلقد استطاعت الانتفاضة الفلسطينية المجيدة في الضفة والقطاع المحتلين ان تحقق جملة كبيرة من الانجازات، وامتلكت جملة من السمات الجوهرية العميقة، التي تعطي لهذه الانجازات مضموناً خاصاً وبعداً نوعياً، وبالتالي فرضت العديد من التوقف عن مختلف الصعد والمستويات.

فالانتفاضة نقلت مركز الثقل في الصراع مع الكيان الصهيوني الى داخل الوطن المحتل، وباتت تهدد وبصفة يتمسك هذا الكيان مباشرة وهي بهذا المعنى حسمت جملة من المفاهيم التي حاول الاحتلال ترسيخها كمسلمات من نمط بداية الاحتلال، وسياسة التعايش معه.. الخ

وبالاضافة لذلك كشفت الانتفاضة بشكل حاسم جوهر ولب الصراع في المنطقة كصراع فلسطيني - اسرائيلي وبالطبع ضمن الاطار الاشمل للصراع العربي - الصهيوني، مما عنى عدم امكانية البحث عن حلول تفتقر عن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني المتمثلة بحق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ان هذا «الانجاز السمة» امتلك عمقه وقوته من خلال الارادة والاصرار لمليون ونصف مليون فلسطيني يبدون الاستعداد اللامحدود للتضحية والنضال لكنس الاحتلال عن أرض وطنهم، وبدون الاستعداد للقتال بكل الوسائل المتاحة، وبلتقون منذ الأيام الاولى لاندلاع الانتفاضة المجيدة

اجرى الحوار : دمشق / أحمد داود — تونس / شهاب العلي

قبل اشهر قليلة على اندلاع انتفاضة الأرض المحتلة الباسلة، كان كل شيء يبدو عادياً، يسير وفق قوانينه ونواميسه الخاصة، ولم يكن في حسبان احد ان ثمة زلزال قادم سيعيد ترتيب الاسئلة والاولويات، ويذهب بقناعات كانت - حقائق خالدة - ويقذف باسئلة اعادت كل شيء تقريباً على بساط البحث من جديد. فلم تعد للاحداث والتاريخ وظيفة واحدة تنحصر في البرهنة على صحة وجهة نظر، هذا الطرف او ذاك بقدر مادخلت كل المواقف على اختلافها امتحان الجدارة التي سيتقرر مصيرها في سلحات وشوارع مدن وقرى ومخيمات الوطن المحتل.

ومنذ اندلاعها ايضاً جرت مياه كثيرة تحت الجسور وانتقل واقع الثورة والقضية الفلسطينية من مقام الى مقام، فاعلنت وثيقة استقلال دولة فلسطين، وفتح الحوار الفلسطيني الامريكي، واشرعت ابواب ونوافذ اوروبا واليابان امام الحق الفلسطيني، وشهد موقف الاتحاد السوفييتي ومعه الدول الاشتراكية تغييرات هامة بشان الموضوع الفلسطيني، وعلى الجبهة المقابلة فتحت مجموعة من الاسئلة على آخرها، فمن الشوط الذي قطعته الانتفاضة على درب تحقيق شعار الحرية والاستقلال الى العصيان الوطني الشامل والجدل بل والاختلاف في تقييم اسباب عدم تطبيقه، ثم وهو الاهم والأكثر اثارة موقف قيادة منظمة التحرير والتكتيكات التي اتبعتها منذ الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني واقرار مبادرة السلام الفلسطينية. والخلاف الذي اندلع بشانها. فهناك من يعتقد ان تنازلات مجانية كثيرة قدمت بلا مقابل وان هذه التكتيكات وصلت الى طريقها المسدود. وهناك من يظن لن لاسبيل آخر قويم يمكن سلوكه، وكلا الجانبين يحشد الحجج والبراهين للتدليل على صحة رايه ونجاعة خطه السياسي.

وتاسيساً على ذلك فإن مسألة تذليل العقبات المنتصبة امام انتزاع الحقوق الفلسطينية ممثلة بالموقفين الاسرائيلي - الامريكي والطرق الاكثر نجاعة لاجراء او بالاحرى فرض تغيير مامول فيهما هي الاخرى قضية جدل واسع تختلف بشانها الآراء والمواقف خاصة في ضوء مليطرح من مشاريع حلول بدءً من خطة شامير مروراً بخطة مبارك وانتهاءً بخطة بيكر وموقف قيادة المنظمة منها ومايثيره في بعض الاحيان من التباس يعتقد غير طرف انها سبب فيما نراه من التشوش والارباك.

ثم ان هناك العديد من القضايا الاساسية التي دار ومايزال حولها الجدل، الاصلاح الديمقراطي، دور جماهيرنا في المناطق المحتلة منذ عام ٤٨، اشكال النضال.. الخ.

كل هذه القضايا وغيرها والتي تمس كل شيء جوهري تقريباً يتصل بالانتفاضة ويحدد مصيرها حملناها على هيئة اسئلة وتوجهنا بها الى قادة فصائل الانتفاضة في دمشق وتونس.

وعلى امتداد الصفحات التي شغلت ثلث عددنا الخاص هذا نقرا اجابات الحكيم وابو النوف وابو إياد وسليمان النجاب، آملين ان تكون قد قدمنا مساهمة للقارىء الفلسطيني والعربي في الاطلاع على كافة وجهات النظر دون اي روتوش من كافة القضايا ذات الصلة بالانتفاضة ومستقبلها.

حول الشعار العظيم والواضح: «الحرية والاستقلال».

أما الانجاز الآخر الهام الذي حققته الانتفاضة، فيتمثل في خطوة النظام الاردني بفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الفلسطينية، بكل ماتعنيه هذه الخطوة من دلائل على تراجع واضح لدور النظام الاردني. وقد شكل فك الارتباط هذا ضربة قوية لخيار الحل الاقليمي الذي ينادي به حزب العمل الصهيوني، وفتح الباب على مصراعيه لكي يحتل الخيار الوطني الفلسطيني الموقع المباشر والرئيسي في مواجهة الخيار الصهيوني.

ولم تقف انجازات الانتفاضة عند هذا الحد، بل أنها امتدت لتطال الصعيدين العربي والدولي، من خلال اعادة الحيوية للقضية الوطنية الفلسطينية، بحيث أخذت تحتل مكانها مجدداً على أولويات جداول العمل للمؤسسات والهيئات الدولية والعربية، مسنودة بموجات من التعاطف الشعبي والرسمي، الذي يضغط لاحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وليس أدل على ذلك من سيل الاعترافات بالدولة الفلسطينية الوليدة حال الاعلان عنها، والتي ناهزت ١٠٤ دول، والقرارات التي صدرت عن مجلس الامن ٦٠٥، ٦٠٧، ٦٠٨ ليس هذا صدفة ولايمكن أن يكون صدفة. لولا هذا النضال الخالد، والجريء والعنيد الذي تخوضه جماهير الانتفاضة وجماهير الشعب الفلسطيني

أما على صعيد العدو الصهيوني ذاته، فإن رياح الانتفاضة قد تركت بصماتها على وجهه وذلك عبر تأثيراتها الاقتصادية والسياسية والمعنوية.. الخ، وبدأت تتبلور جملة من المظاهر التي تبشر في حال استمرارها وتفاقمها بولادة، عوامل ضاغطة ومؤثرة على هذا الكيان العنصري الاجلائي.. الخسائر الاقتصادية - العزلة الدولية - رفض الخدمة في الجيش - نمو التيار الذي يدعو للاعتراف بالحقوق الفلسطينية وبضرورة انهاء الاحتلال رغم أنه لايزال يشكل مضهراً ثنوياً في الكيان الصهيوني قياساً بالتيار المستند على التطرف والعنصرية والفاشية، لقد أحدثت الانتفاضة بعض المتغيرات الايجابية التي يجب رؤيتها ورصدها والعمل على تنميتها.

د. جورج حبش

تحويل الإنتفاضة الى انتفاضة مسلحة من أكثر الأخطار التي تهددها

رغم نزوعها نحو الإستقلال الى ان اوروبا لم تستطع حتى الآن أن تفلت من عقال الموقف الاميركي

على ارضية المواجهة الشاملة للعدو ارحب بانضمام دماس الى تيار الكفاح ضد العدو الصهيوني

»

ان الانجازات التي حققتها الانتفاضة ولا تزال، على مختلف الميادين، ترافقت بانجازات مادية على الارض تحققها جماهير الانتفاضة وذلك عبر ارساء انوية سلطة الشعب، والتي ولدت على انقاض سلطة الاحتلال التي تم هذه السلطة الشعبية ليست ناجزة بالكامل، وليست المظهر الرئيسي، ولكنها استطاعت أن تضع لها مواطىء قدم على اكثر من مستوى وجانب. رفض دفع الضرائب، مقاطعة البضائع الصهيونية التي لها بدائل وطنية، مقاطعة دوائر السير والجمارك، تحرير القرى والأحياء ولو مؤقتاً.. وتأسيس اللجان الشعبية، واللجان التخصصية: النقابية، والزراعية... الخ.

على ضوء كل هذه الانجازات الكبيرة، تجرأ مايقارب الـ ٤٠٠ عضو مجلس وطني فلسطيني واتخذوا قراراً بالاجماع بإعلان الاستقلال والدولة الفلسطينية في ١٩٨٨/١١/١٥ وليس من الضبيحي والمعقول أن يكون كل هؤلاء واهمين. أو أنهم اتخذوا قرارهم التاريخي هذا نتيجة موجة من العاطفة.

أن ماحصل هو شيء كبير وكبير جداً.

وبإعلان الدولة، استناداً لكل هذه الانتصارات والانجازات، نكون قد قطعنا شوطاً كبيراً وهاماً على طريق تحقيق طموحات شعبنا. الا انني أجد من العلمي والضروري التأكيد على انه، وبالرغم من هذا الشوط الكبير الذي قطع، الا أن الشوط المتبقي هو الأصعب، هو الأطول، والذي يحتاج لنضالات مضاعفة، وجهوداً مضاعفة، وتضحيات مضاعفة. لماذا اقول ذلك؟ لأن الخطوة التي حصلت بكل ماتمثله معنوياً وتاريخياً بالنسبة لشعبنا. يكمن جوهرها في انها نقلت شعار الدولة الفلسطينية من مستوى الامكانية التاريخية الى مستوى الامكانية الواقعية ان ادراك هذه النقلة، مستواها - حجمها - مكانتها، هام جداً جداً، لكي نقيّم وندقق، بعمق في المهام المطلوبة القادمة ولكي نحدد النقطة التي نقف عليها.

لقد كان من نتائج الانتصارات التي قطرتها الانتفاضة في العام الأول من مسيرتها، أن أحدثت هذه النقلة النوعية بالنسبة لشعار الدولة المستقلة. اقصد انتقالها من امكانية تاريخية، الى امكانية واقعية.

اما العام الثاني لمسيرة الانتفاضة، فان أهم سمة تميز بها هي: تبلور إرادة دولية رسمية، تسند ارادة الشعب الفلسطيني في تحقيق دولته.

ان الجبهة الشعبية ومنذ اللحظات الاولى لاعلان الدولة، طرحت موقفها ورؤيتها بمنتهى الوضوح، وذلك من على قاعدة القناعة والايمان العميقين بهذا الاعلان التاريخي. فقد أكدت للجبهة مراراً على الفارق الكبير بين الاعلان وبين عملية تجسيده على الارض وبالملموس. كما أكدت على أن اعلان الدولة بالنسبة لنا هو عملية كفاحية ونضالية طويلة وشاقة يجب حشد كل الطاقات والامكانات لتحقيقها. وان عملية التجسيد الحقيقي المادي للدولة على الارض لايزال يصطدم بعقبات كبيرة وهامة. ان فهمنا لهذه العقبات ولطبيعتها هو الذي يدفعنا لتخطئة وجهات النظر التي ترى أن الدولة «على مرمى حجر» أو اننا في «ربع الساعة الأخير» ان هذا الطرح والفهم - من وجهة نظرنا - يفتقر للعلمية ويقود أصحابه الى متاهة المناورات واللعب الدبلوماسية المتسرعة وبالتالي تقديم التنازلات المجانية التي لا طائل تحتها. نحن لانعارض الحركة الدبلوماسية والتحركات السياسية، ولكن من الضروري أن تكون منطلقة من فهم عميق للواقع وعوامل التأثير فيه، والا فانها تتحول الى مقبرة لطموحات وأهداف شعبنا.

والآن ماهي العقبات التي تقف حائلاً دون تجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض؟

أولاً: الموقف الاسرائيلي الذي يتسم بالتعنت والغطرسة والرفض الحاسم للحد الادنى من أهداف شعبنا. أن الموقف الاسرائيلي لايزال هو الموقف الرافض لفكرة الدولة الفلسطينية وللاعتراف بـم ت ف، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، والمصر على الرفض لكل المواثيق والقرارات الدولية التي تنطلق من مبدأ الاعتراف بحقوق شعبنا الوطنية والثابتة.

إن هذا الرفض الحازم من قبل «اسرائيل» كحكومة، وأحزاب وزعامات يتبلور من جانب آخر على شكل استماتة في التمسك بالعقائد التوسعية الصهيونية، والتمسك بالأرض الفلسطينية التي يصر شامير على تسميتها بـ«أرض يهودا والسامرة» والتمسك بالقدس عاصمة أبدية لاسرائيل ان «اسرائيل» لاتزال ترى في الضفة والقطاع امحتين مقرة حلوب تدر لها ملايين الدولارات ولم تتخل عن هذا الامتياز المربح حتى اللحظة.

إن هذا الموقف الصهيوني ينبع من جوهر

وطبيعة هذا العدو العنصرية الاستيطانية الاقتلاعية - والتوسعية. فحتى الآن رئيس الحكومة الاسرائيلية شامير يطلق التصريح تلو الآخر: «باننا لن نتزحزح عن ملمتر واحد من أرض يهودا والسامرة» فما بالنا بالتيار المتشدد الذي ينازع شامير على السلطة، تيار شارون - ليفي - موداعي وهو أكثر تطرفاً وعنصرية وفاشية، ناهيك عن الكتل والقوى التي تقف على يمين التكتل: تسومت - موليدت - صلحية الدعوة للتهجير الجماعي للفلسطينيين - وهتحيا، رأس الحربة في زرع المستوطنات في الوطن المحتل.

ويبدو أن مشكلة البعض منا، واقصد تحديداً مشكلة بعض القيادات، انها لاتزال تجهل حقيقة العدو الصهيوني الذي نجابهه.

ثانياً: الموقف الاميركي: فبالرغم من التقدم الذي حصل على صعيد الموقف الاميركي، وإقرار الادارة الاميركية ببدء الحوار مع م ت ف بما يعنيه ذلك من خطوة للأمام، الا أن الموقف الرسمي الحاسم هو الرفض القاطع لفكرة الدولة الفلسطينية. وفي خضم التحركات السياسية الاخيرة اتضح أكثر فأكثر مدى استجابة الموقف الاميركي للموقف «الاسرائيلي» فقدمت ادارة بوش لشامير ضمانة بأن لاتضغط على الحكومة الاسرائيلية للتفاوض مع م ت ف والضمانة الاخرى: رفض الدولة الفلسطينية. ليس هذا فحسب بل أن الادارة الاميركية تحاول استبدال المؤتمر الدولي بسياسة المفاوضات الثنائية والحلول المنفردة.

هذا ماقصدته بالعقبات الرئيسية التي لاتزال تعترض وبصورة جدية مسألة تجسيد الدولة على الأرض. وبدون تحطيم هاتين العقبتين وتذليلهما، فان هدف الدولة سيبقى عملية صراعية متواصلة. ونحن لانطرح هذا الأمر من باب التسجيل والحديث العام. بل يجب التدقيق والتفكير المتروي والمتزن، ونحن نعالج هاتين العقبتين. فان «اسرائيل» واميركا، لم تصلا بعد، الى المستوى الذي يدفعهما للاقرار بالدولة الفلسطينية، وبالحقوق الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي يجعلنا نقول: ان اعلان الدولة مهمة كفاحية طويلة، ولن ثمة فرقاً بين الاعلان عن الدولة وبين عملية تجسيدها مادياً على الارض. ولكن كل ذلك من على قاعدة ان هذه الدولة،

نايف حواتمة

المرحلة هي مرحلة طرد الاحتلال وليست مرحلة ايجيولوجيا

لولا كفاحنا المسلح والسياسي الذي انتج الانتفاضة لكانت قضيتنا الوطنية تراوح عند حدود حل نوفمبر ١٩٦٧ أي قرار مجلس الأمن «٢٤٢»

في عام ١٩٦٧ وافقت جميع الدول العربية على قرار مجلس الأمن «٢٤٢» الذي يقول الأرض مقابل السلام

»

لصبحت امكانية واقعية. ان المطلوب هو تشديد النضال بكل الوسائل وتفعيل كل الحلقات الفلسطينية والعربية والدولية. ان هذا النضال هو الذي سيحدث الاختلال المطلوب بموازين القوى الذي سيفرض على «اسرائيل» وأميركا الاقرار بالدولة الفلسطينية.

لايجوز أن تغرس الاوهام في عقول جماهيرنا التي تضحي كل يوم. علينا أن نضعها بوضوح، في صورة المعركة المطلوب منها خوضها - ونحن على ثقة بوعي ونضالية هذه الجماهير البطلة - عليها ان تدرك جيداً جيداً طبيعة العدو الرهيب الذي تواجهه، وانه لن يسلم بحقوقها الا بعد ان يدفع فاتورة باهظة الثمن اقتصادياً وبشرياً وسياسياً ومعنوياً. بهذا وحده، يتم كسر تعنت وغطرسة الاحتلال الصهيوني ومن وراءه الدعم والاسناد الامبريالي الاميركي.

●● تايف حواتمة

■ الآن تعبر الانتفاضة المجيدة إلى عامها الثالث ويبدها كل زخم شعب الانتفاضة على امتداد الضفة الفلسطينية والقدس وقطاع غزة تحت الراية المجيدة التي بادرت الانتفاضة إلى اعلانها منذ النداء رقم «٠» في ١٠ كانون ثاني ١٩٨٨ راية مطرد الاحتلال وانتزاع الحرية والاستقلال» الانتفاضة متواصلة بكل طبقات شعبنا واتجاهاته الايديولوجية والسياسية والمنظمة حتى انجاز الحرية وبناء مؤسسات دولة فلسطين على ارض فلسطين. على هذا الطريق قطعت الانتفاضة شوطاً عميقاً وواسعاً وقد طرحت منذ البداية أن عنوان شعب فلسطين شعب الانتفاضة هو م ت ف وليس في أية مدينة وقرية ومخيم تحت الاحتلال، وهي بهذا فرضت على اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية ضرورات التخاطب مع عنوان شعب فلسطين أي مع م ت ف. وفعلاً تمّ هذا في ١٦ ديسمبر ٨٨ تحت ضغط الانتفاضة وقرارات نوفمبر لمجلسنا الوطنية التي التف حولها شعبنا والاغلبية الساحقة من دول العالم وخاصة في أوربا الغربية وكندا واليابان واستراليا حلفاء الولايات المتحدة الاميركية، كل هذا فرض على الولايات المتحدة فتح باب الحوار مع م ت ف وفي هذا انجاز كبير للانتفاضة على طريق انتزاع الاقرار بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً لشعبنا في صفوف الادارة الاميركية. مع أن هذه الخطوة لم تكتمل بعد رغم مرور عام تقريباً على بدء الحوار، فلا زالت الولايات المتحدة الاميركية تراوغ وتحصر الحوار في اطار تبادل الأفكار

وطرح المشاريع الاميركية والاسرائيلية والاستماع إلى المواقف الفلسطينية ولا زالت الولايات المتحدة تعاند بوجه اصرار الانتفاضة على ضرورة انتقال الحوار إلى دائرة الاعتراف بالصفة التمثيلية لـ م ت ف كما هي حال أغلبية دول العالم. وعلى ذات الطريق الكثير في صفوف الرأي العام الاسرائيلي تحقق بالاقرار بـ م ت ف ممثلاً لشعبنا والاقرار بأن لاحل عسكري للانتفاضة والحل يجب أن يكون سياسياً وباتجاه م ت ف مع أن حكومة الائتلاف الاسرائيلية الصهيونية وبالذات جناحها اليميني والاكثر يمينية لازال يرفض التعاطي مع م ت ف وبرز هذا أخيراً بموقف حكومة الائتلاف فمن خطة بيكر حيث اشترطت أن لايكون لـ م ت ف أي دور في أية مباحثات فلسطينية ـ اسرائيلية تتم بالقاهرة أو غيرها على أساس بحث مشروع الانتخابات الاسرائيلي ـ الاميركي رخطة شامير. كل هذا يشير إلى ان خلخلة واسعة تمت على جبهة الاعداء، ولكن لم تصل بعد إلى نهايتها الفعلية كما حصل مع الثورة الجزائرية، مع فيتنام حيث اتخذت القوى الامبريالية والرجعية في البداية مواقف تتسم بالاصرار عن تجاهل جبهة التحرير الجزائرية، جبهة تحرير جنوب فيتنام وكانت تصر على توصيف هذه القيادات بأنها ارهابية وقاطعة طرق إلى أن وصلت الامور إلى نهاياتها بفعل صمود شعبي الجزائر وفيتنام بفرض المعادلة «كل شعب الجزائر جبهة تحرير الجزائر، كذلك الحال وقع مع جبهة ت ج. فيتنام مما فرض على قوى العدوان الاميركية وحلفاءها في حكومة سايغون، وعلى قوى الكولونيالية الفرنسية وعلى حلفاءها داخل الجزائر من قوى عسكرية فرنسية واضطرت للتسليم بالممثل الشرعي والوحيد لكل من فيتنام والجزائر والتفاوض معهما على طريق الاستقلال التام والناجز.

الانتفاضة ادت إلى الاقرار الضمني من قبل الولايات المتحدة الاميركية من أن م ت ف هي ممثل شعبنا وقد حاولت في السنة الاولى من الانتفاضة التحايل الكامل وباتجاه خطة شولتز الشهيرة التي اقرت تحت ضغط الانتفاضة بأن الصراع يدور على حد تعبير شولتز بين محركتين وطنيتين، وعلى أرض واحدة. الحركة الفلسطينية والحركة الاسرائيلية وبأن أرض فلسطين تتسع لهاتين الحركتين ولايمكن للاحتلال الاسرائيلي أن يستمر إلى الأبد والبحث يدور باتجاه كيان فلسطيني مرتبط بالاردن وعن طريق وفد اردني فلسطيني كما اقترحت خطة شولتز. هذه العملية تم وضعها في الظل تحت ضغط الانتفاضة واصرارها بأن ممثلنا الشرعي والوحيد هو م ت ف وان الحل يجب أن يكون شاملاً ومتوازناً في اطار حق شعب الانتفاضة بالحرية والاستقلال التام الناجز، وبدا انتقل الموقف الاميركي والاسرائيلي من عنوان (الخيار الاردني) الذي انهار ويجسد انهياره الكامل بفك الارتباط الاداري والقانوني بالضفة الفلسطينية تحت ضغط الانتفاضة واصرارها، وبات البحث يدور حول حل يستجيب بنسبة أو باخرى للتخاطب مع الحقوق الوطنية الفلسطينية، والصراع يدور الآن حول مضمون هذه الحقوق فخطة شامير تطرح الحكم الذاتي الاداري تحت الاحتلال وفي اطار اتفاقات كامب ديفيد وأخيراً خطة بيكر تطرح التفاوض الفلسطيني ـ الاسرائيلي أيضاً في اطار خطة شامير مع ادارة الظهر لـ م ت ف وفيما بعد يتم البحث في الحل النهائي، هذا أولاً.

ثانياً: في صفوف شعبنا و م ت ف وبناء على اصرار الانتفاضة بأن عنوان أبناء الضفة والقدس وقطاع غزة هو م ت ف كان على م ت ف أن تعطي الجواب وكان فعلاً الجواب بالحوارات الفلسطينية ـ الفلسطينية التي أعطت قرارات مجلسنا الوطني في نوفمبر بعناصرها الأساسية الثلاثة: اعلان دولة فلسطين، دولة لكل الشعب الفلسطيني اينما كان وسريعاً توالت الاعترافات بهذه الدولة والآن تجاوزت ١٠٧٠ دول بينها الاتحاد السوفياتي والصين وكل البلدان الاشتراكية، الهند واندونيسيا وكل البلدان العربية تقريباً وبلدان عدم الانحياز وافريقيا وتعاطف واسع مع الاقرار بحق شعب فلسطين بتقرير المصير بما فيه بناء دولته المستقلة في أوربا الغربية وكندا واليابان على مستوى الدول وعلى مستوى الشعوب. وهذا كله يشير إلى الشوط العميق الذي انجزته الانتفاضة على طريق تجسيد دولة فلسطين.

والعنصر الثاني من قرارات نوفمبر هو صيانة الائتلاف الوطني الواسع الذي تتشكل منه م ت ف وهذا الائتلاف في حال تشكيل الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين لاننا نعلم جيداً أن ضغوط واسعة موجودة وتمارس على م ت ف لاضعاف الائتلاف الوطني العريض ومحاولة تفكيكه كما حصل بين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٧ بهدف جر م ت ف لما هو اقل من دولة مستقلة، وبصيانة هذا الائتلاف وفق قرارات نوفمبر تأكيد جديد لما انجزه المجلس الوطني التوحيدي في نيسان ١٩٨٧ وانتزعت م ت ف بالوحدة الوطنية بين الفصائل الاساسية هيبة وسمعة دولية كبرى والآن الاغلبية الساحقة من دول وشعوب العالم تتعاطى مع م ت ف باعتبارها فعلاً الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.

والعنصر الثالث في قرارات نوفمبر هو المبادرة السلامية الفلسطينية بكل جوانبها الاساسية والتي جاءت استجابة لنداء الانتفاضة بحثاً عن الحل الشامل والمتوازن في منطقة الشرق الاوسط وبمايلبي حقوق شعبنا الوطنية بالعودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني. فقد اقر مجلسنا الوطني المبادرة السياسية الفلسطينية الشهيرة التي جمعت بين الارادة الدولية والعربية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وبين الحقوق الوطنية لشعبنا وفق قرارات الامم المتحدة، حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة والتمثيل المستقل.

وكل هذا اكتسب قاعدته المادية والمعنوية والسياسية والاخلاقية الفلسطينية والعربية والدولية مما يشير الى ان خطى الانتفاضة لتجسيد دولة فلسطين أي لبسط السيادة، سيادة دولة فلسطين على الأرض الفلسطينية المحتلة، تسير إلى امام وحققت انجازات كبيرة باقرار عالمي واسع سياسي وحكومي باعلان دولة فلسطين. والتقاف دولي هائل حول مبادرة السلام الفلسطيني المقرة في مجلسنا الوطني والتي حددت قواعد الحل الشامل والمتوازن في اطار المؤتمر الدولي الفعال بمشاركة الامم المتحدة والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن وجميع اطراف الصراع في الشرق الأوسط بما فيها م ت. ف. باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وحددت الاطار السياسي لهذا الحل على قاعدة متوازن

المصالح بين جميع أطراف الصراع، ممثلة هذه القاعدة بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق الوطنية الفلسطينية وقرارات مجلس الامن الدولي . وبهذا كله أصبحت دولة اسرائيل في الزاوية الضيقة امام ضغط الانتفاضة وكل العالم تقريبا كما اصبحت الولايات المتحدة الاميركية في الزاوية الضيقة ايضا، فقد ظهر على السطح من جديد انحيازها الكامل لدولة الاحتلال، التوسعية العدوانية، وأصبحت الضغوط العالمية منصبة على الادارة الاميركية وعلى اسرائيل بفعل قرارات نوفمبر الفلسطينية التي أعطت الاجوبة على الجديد الذي طرحته الانتفاضة المجيدة . وهذا الذي فرض التحولات الواسعة ان لم نقل الانقلاب السياسي الواسع في العالم وخاصة في اوروبا الغربية وكندا واليابان واستراليا ، حلفاء واشنطن، استجابة لقرارات نوفمبر وتمثل هذا بشكل دقيق بالتعاطي الاوروبي الغربي الواسع مع م ت ف والذي عبر عن نفسه بقرارات قمة مدريد للسوق الاوروبية المشتركة وقرارات الدول الاسكندنافية الخمسة بجانب قرارات دول معاهدة وارسو ثم التطور الذي وقع في الموقف الياباني من حيث الاقرار بحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير والتعاطي مع م ت ف بشكل رفيع المستوى تمثل بزيارة وفد، م ت ف وعلى رأسه الاخ ابو عمار والتطور الهائل الذي وقع في موقف كندا واستراليا، وهذا كله جعل الولايات المتحدة الاميركية في عزلة وكذلك اسرائيل، واصبح مطلباً دولياً شبه شامل ضرورات عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط للبحث عن حل شامل ومتوازن يراعي مصالح جميع اطراف الصراع وبمشاركة اوروبا الغربية بجانب السوفييت والصين والولايات المتحدة ومحاصرة محاولات واشنطن التفلت باتجاه الاستفراد بمنطقة الشرق الاوسط واحياء سياسة كامب ديفيد .

وفي هذا السياق تحاول الادارة الاميركية على امتداد عام ٨٩ التهرب من هذه الحالة الدولية التي خلفتها الانتفاضة حيث اصبحت القضية الفلسطينية داخل كل بيت في العالم وخلقتها قرارات مجلسنا الوطني الفلسطيني في نوفمبر والتي شقت طريقها ايضاً لتصبح سياسة عربية

ابو إياد

● أعتقد أن الموقف الاوروبي في طريقه نحو الاعتراف الكامل بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

● مشروع حماس مشروع بديل للقيادة الموحدة ومشروع بديل لكل الحركة الوطنية الفلسطينية.

اجماعية كما تمثلت في قمة الدا البيضاء بالائتفاف حول مبادرة السلام الفلسطينية المقرة في مجلسنا الوطني .

●● ابو إياد

● اعتقد ان الانتفاضة رسخت مفهوم الدولة والاستقلال من خلال ممارستها اليومية ومن خلال لجانها الشعبية التي اصبحت موجودة في كل مكان . ثم أن الانتفاضة رسخت خطوتها هذه عندما تم فك الارتباط بين الاردن والضفة الغربية وغزة مما جعل جماهيرنا هناك تتحمل مسؤولياتها كاملة .

فالانتفاضة كما ذكرت تؤدي نضالها اليومي من تكريس اللجان الشعبية وتحمل مسؤولية الحياة اليومية لشعب الفلسطيني من خلال تأمين الغذاء والصحة والتعليم الى غير ذلك وهو الأمر الذي عزز معاني الاستقلال في نفسية شعبنا داخل الاراضي المحتلة.

ومن هنا أستطيع أن أقول بلا مبالغة أن نواة الدولة الفلسطينية المستقلة قائمة في اكثر من منطقة داخل فلسطين حتى الاحتلال لايستطيع الاقتراب منها لان الانتفاضة بكل مؤسساتها تسيطر هناك .

●● سليمان النجاب

● لقد قطعت الانتفاضة مسافة كبيرة، ليس في طولها فحسب وانما في العمق كذلك وهي تأتي كتقدم على الدرب الطويل الذي قطعته الحركة الوطنية الفلسطينية من اجل تحرير أرض الوطن المحتل، ومن أجل انتزاع حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية.

لاشك أن الانتفاضة قد شكلت نقله نوعية في هذا المسار الطويل للنضال الوطني الفلسطيني، حيث امكن لنا الآن أن ندرس الانتفاضة وان نقيس تقدمها وتطورها بشكل أفضل من السابق، فالانتفاضة كائن حي نما وتطور عبر عامين، وله جذوره العميقة التي استند اليها وتغذى منها في الانتفاضات التي خاضتها جماهير الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة منذ كان الاحتلال عام ١٩٦٧ حتى توقف المحتل الاسرائيلي عن الحديث عن توقيت انتهاء الانتفاضة.

فكما قالوا أنها خبت او بدأت تخبو، فاجأتهم باعصارات جديدة، وهي بالتالي تتواصل. وهنا فانني لوافق على وصف الانتفاضة أو تسميتها بانها قد لصبحت نمط حياة للشعب الفلسطيني، وهو نمط حياة متقدم وفيه سمات النوعية، نمط حياة متحدي وثوري، نمط حياة تلعب فيه الجماهير والشعب الفلسطيني بجميع طبقاته وفئته البطنية دوره في معركة المواجهة من أجل تحقيق الحرية والاستقلال.

وبما أن الانتفاضة هي نمط حياة فهي غنية

من الحياة بجميع جوانبها الحية والمتطورة، حيث اثبتت التجربة لن المحافظة على الطابع الشعبي العميق للانتفاضة وعلى مسالمة اوسع قطاعات الشعب الفلسطيني في هذه الانتفاضة هو ضمان وضرورة لنجاحها، كما اثبت تطور الانتفاضة وتواصلها، انه لايمكن فصل الانتفاضة عن طابعها الديمقراطي، حيث رفضت الانتفاضة جميع محاولات تحبيسها او تحويلها الى اطر ومؤسسات معزولة عن الجماهير وبعيدة عنها، وانما المحافظة باستمرار على الطابع الشعبي للانتفاضة خاصة حماية لجانها الشعبية وطابعها الديمقراطي. وكما هو معروف، فقد فشلت جميع محاولات المحتل الاسرائيلي في ضرب هذه اللجان الشعبية، لانها لجان من بحر الشعب وفي بحر الشعب حيث ادركت الجماهير بتجربتها وبحسها الثوري العميق أن عزل هذه اللجان عن بحرها سيسهل على العدو ضربها.

لقد انخرط كل ابناء الشعب الفلسطيني في بناء هذا النمط الجديد من الحياة، حتى بات أحد مظاهر الانتفاضة هو المصادمة والمواجهة اليومية مع قوات الاحتلال الاسرائيلي ولكن هناك اوجه وجوانب اخرى لهذا النمط من الحياة منها نمط بناء المؤسسات الشعبية، اي بناء وانجاز البنية التحتية للدولة الفلسطينية المستقلة، وبين هذان الجانبان علاقة جدلية عميقة، وبمقدار نجاح الانتفاضة في تعزيز بنيتها ومؤسساتها، بمقدار مايصبح من المستحيل على الاحتلال الاسرائيلي أن يرجع جماهير الشعب الفلسطيني خطوة الى الوراء.

●● العصيان المدني طرح منذ الاشهر الاولى للانتفاضة ثم انخفضت وتيرة الحديث عنه او بالاحرى تحول الى شعار دعلوي وليس تحريضي للتطبيق الفوري. ماهي الاسباب؟ ثم ماهي العوامل التي يجب توفرها لانجاح مثل هذه الخطوة؟؟

●● جورج حبش

■■ في البداية لود التاكيد على انه وبالرغم من عدم نجاحنا الكامل، في تجسيد وتطبيق شعار العصيان. كما رفعته الانتفاضة، وكما فهمناه، إلا أن جماهير شعبنا المنتفضة، والتي تجابه الاحتلال في كل لحظة، قد استطاعت أن تترجم على الارض بهذه الصورة او تلك. بهذا القدر او ذاك، العديد من المظاهر العصيانية، وبالتالي فإن عدم نجاحنا الكامل في تجسيد العصيان الوطني لايلغي، ولا يجوز أن يلغي هذه الظواهر العصيانية التي بادرت لها الجماهير ولا تزال، والتي حفلت بها الانتفاضة على مدار عامين من عمرها. انها مظاهر عديدة ومتنوعة ومبدعة (رفض دفع الضرائب، رفض تجديد رخص السيارات، رفض الامتثال لأوامر الاعتقال والقبول بالعيش حياة المطاردة في قرى وجبال وطننا، رفض فتح المتاجر وفقاً لأوامر السلطات العسكرية، كسر حظر التجول والحصار العسكري، اقتحام المدارس رغم قرارات الاغلاق. رفض تسليم جثث الشهداء، الاصرار على التعليم الشعبي رغم قرارات الاحتلال بتحريم ذلك، استقالة الشرطة والبلديات المعينة، رفض البطاقات المغفنطة، رفض العمل في المستوطنات، الالتزام بأيام الاضراب الشامل والموقعي عدم إزالة المتاريس أو مسح الشعارات أو إنزال الاعلام. اعلان القرى والاحياء والمخيمات مناطق محررة ولو لفترة من الوقت، الاستمرار في بناء هياكل الانتفاضة التنظيمية رغم القوانين العسكرية التي تعلن عن عدم شرعيتها مثل الاستمرار في تأسيس اللجان الشعبية وكتائب الجيش الشعبي، رفض دفع الغرامات وتحييد الاعتقال على ذلك.. وغيرها العشرات من المظاهر العصيانية).

ولعل ماحصل في مدينة بيت ساحور البطلة، من رفض لدفع الضرائب بصورة جماعية وشاملة، رغم سياسة البطش والتنكيل ومصادرة الممتلكات بصورة وحشية في ظروف حصار استمر مايقارب ٤٣ يوماً يشكل نموذجاً بارزاً وبطولياً. ومعركة البطاقات المغفنطة التي خاضها عمالنا الابطال في قطاع غزة يشكل نموذجاً آخر.

ان كل ماتقدم يشير الى الشوط الذي قطعته الجماهير بتجربتها الحسية في مواجهة الاحتلال. فالمعركة شرسة وضروس، وما لن يلجأ الاحتلال لوسيلة قمعية جديدة، حتى تندفع الجماهير بحماس وثقة وبروح كفاحية متوثبة لمجابهتها والرد عليها. ماذا يمكن لن يحمي ذلك اذا لم يكن شكلاً من اشكال العصيان؟

ان الجماهير استطاعت أن تمارس وتخوض كافة اشكال ومظاهر العصيان المتاحة، ولكن بصورة متفرقة، أما لماذا لم يتحقق العصيان الشامل وفق ماطرحته حقوه، ويفق ماكان مرسوماً في اذهاننا، بما يعني قطع الصلة التامة مع الاحتلال ورفض الاعتراف بشرعيته، ومقاطعة كافة الاجهزة التابعة له والمرتبطة به، وبناء وترسيخ مداميك السلطة الشعبية البديلة والنقيض لسلطة الاحتلال؟؟ فان الاجابة تتلخص بمايلي:

ان عدم نجاحنا يعود لعدة اسباب بعضها موضوعي، والاخر ذاتي، اما الموضوعي فيتمثل في الاحتلال وما استطاع من ترسيخه على مدار ٢٣ عاماً، من ربط جذري وعميق للاقتصاد الوطني الفلسطيني بعجلة الاقتصاد الصهيوني. ويكفي أن اشير ا لى ان مايزيد عن ٩٠٪ من واردات الضفة الفلسطينية والقطاع المحتلين تاتي من السوق الاسرائيلية، بما في ذلك جميع المواد الاساسية.

وعندما نتحدث عن هذا الارتباط فاننا نقصد ايضاً أن الاقتصاد الاسرائيلي بما يمثله من تطور تقني عالي المستوى استطاع ان يمتص ويحتوي ويشوه الاقتصاد الوطني الضعيف التطور والمتخلف مما يجعل اية عملية انفصام مستقلة في غاية الصعوبة في ظل وجود الاحتلال.

أما العامل الذاتي - ونحن كجبهة شعبية نعتبر أن هذا العامل هو العامل الحاسم - فيتمثل في عدم تبلور اتفاق وقناعة مشتركة لدى كافة فصائل العمل الوطني الفلسطيني الفاعلة والمؤثرة حول مفهوم العصيان وكيفية تطبيقه وبالتالي ادى هذا الأمر الى عدم امكانية التوصل لقرار وطني موحد يدفع باتجاه العصيان الوطني الشامل.

هذا من جانب ومن جانب آخر يبرز قصور العامل الذاتي في عدم القدرة من قبل م ت ف على تلبية متطلبات الحد الادنى للعصيان الوطني. فعلى سبيل المثال كيف سنحل مشكلة ١٣٠ الف عامل فلسطيني يعملون في المؤسسات الصهيونية؟ وعصيان حقيقي وجدي غير ممكن، اذا لم يضرب جميع هؤلاء العمال عن العمل في المؤسسات الصهيونية.

هذا مانقصده بالعامل الذاتي. اما لماذا نقول

انه حاسم. فلاننا على قناعة بانه لو تم التوجه الجدي لتذليل العقبات التي تعترض مسالة تطبيق العصيان. لامكن ذلك. فالجماهير قامت بممارسة مجمل مظاهر العصيان ولديها الاستعداد للتضحية ولديها الحماس والاندفاع لتصعيد النضال ضد الاحتلال، ولكن من على قاعدة موقف وطني اجماعي ومع توفير الحد الادنى المطلوب مادياً لصمودها، وهذا ممكن وواقعي حسب وجهة نظرنا في الجبهة الشعبية.

ولكي لاندفع الامور الى مستوى يقترب من المغامرة، وخاصة في ظل ادراكنا لطبيعة العدو الذي نجابهه ولصعوبة الدفع نحو عصيان شامل ومفتوح، فقد طرحنا في الجبهة الشعبية تكتيكاً ملائماً يتمثل برفع شعار العصيان المتدرج زمنياً وجغرافياً، اي السير بالحركة الجماهيرية بالتدريج نحو العصيان الشامل، اي تمرين الجماهير والحركة الوطنية في بروفات عصيانية متدرجة لمدة اسبوع ثم ١٠ ايام، ثم أسبوعين وهكذا، ثم نعود للحالة الانتفاضية السابقة.

ان هذا الامر يؤدي لاختبار الذات، واستطلاع رد فعل العدو، ويكشف الاشكالات الناتجة عن هكذا خطوات عصيانية تصعيدية مما يؤدي لاجتراح الحلول الملائمة لها.

وفي سياق هذه العملية الجدلية تتعزز الركائز الانتفاضية التنظيمية - والاقتصادية والكفاحية والسياسية وتتجذر وتتصلب اكثر فاكثر، اي ان ممارسته الجماهير من مظاهر عصيانية متفرقة تقوم بممارسته بصورة جماعية وشاملة لفترة من الوقت مما يشدد من المواجهة ويؤججها ضد الاحتلال من جانب، ويغذي ويمتن من مظاهر الانتظام والتراص الجماهيري من جانب آخر.

هذا مافهمناه ونحن نرفع شعار العصيان. والآن ماهو تقييمنا لهذا الشعار؟ ان الشعار من حيث محتواه هو صحيح وممكن كما اتضح، ولكن يبدو ان تقديرنا للعقبات التي تعترض تطبيق هذا الشعار لم يكن دقيقاً.

اننا اليوم نطرح هذا الامر بوضوح وفي ذهننا ان هذا الشعار لم يفقد صحته وحيويته، وضرورة العمل والدعاية المستمرين في اوساط الحركة الفلسطينية بهدف تجسيده على الارض. فهو

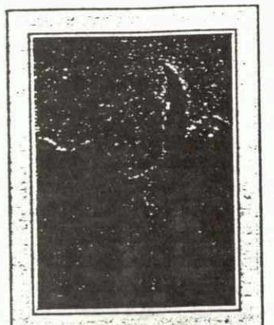

سليمان النجاب

●العمل والليكود اجتماعاً على قراش خطة شامير

●بقدر نجاح الانتفاضة في تعزيز بنيتها ومؤسساتها بقدر مايصبح من المستحيل على الاحتلال أن يرجع الشعب الفلسطيني خطوة الى الوراء..

لايزال يشكل من وجهة نظرنا احد الروافع الاساسية للانتقال بالانتفاضة من المستوى القائم الى مستوى ارقى، وهذا الامر يستدعي تذليل الخلل الحاصل على صعيد العامل الذاتي، والذي اشير له في السياق، أي الوصول لقرار وطني جدي وموحد، وتوفير المتطلبات المادية الاساسية للانتقال بهذا الشعار الى حيز التطبيق والممارسة.

●● نايف حوتمة

■ انعصبة الانتفاضية الجارية بدات منذ لحظتها الأولى باشكال من العصيان الوطني وتراكم هذه العملية العصيانية الوطنية مدماكاً فوق مدماك على طريق الوصول إلى العصيان الجماهيري الشامل وهنا من الخطأ وتخيل القول ان العصيان الجماهيري تحول إلى شعار دعاوي وليس تحريضي لتطبيقه.

فالذي يجري كله يدخل في الباب الواسع للعصيان الوطني وتراكم فوق بعضه حتى يصل إلى اللحظة التي ينتقل فيها التراكم إلى حالة نوعية عنوانها العصيان الوطني الشامل.

سنتان من الانتفاضة بالمظاهرات والاضرابات والحجارة والموتوف، سنتان من الصمود لتفكيك الأجهزة التي بناها الاحتلال وبناء اجهزة سلطة الشعب وشل فعل آلة القمع الاسرائيلية لضرب الانتفاضة وسنتان من بناء هياكل اللجان الشعبية والضاربة والمتخصصة والموحدة والتي تتطلب اعطاءها مضموناً حياً ويومياً افضل مما هو حتى الآن، وسنتان من معارك الصمود الباسلة في كل مدينة وقرية ومخيم والتي تعطي معركة بيت ساحور في رفض دفع الضرائب نموذجاً رائعاً ومتقدماً في العصيان الوطني مما ارغم العدو على ان يتصرف بلغة وحشية، يعرفها في السنوات الاخيرة من القرن العشرين دولة اسرائيل ودولة جنوب افريقيا البيضاء العنصرية فقط، والقائمة على النهب الذي يذكرنا بأساليب العصور الوسطى. كل هذا الذي يجري هو خطوات مترابطة عصيانية على طريق تحويل الكم الى كيف عندما يبلغ نقطة معينة، اي مراكمة الخطوات العصيانية الوطنية حتى نصل إلى الانتقال إلى العصيان الوطني الشامل. فالعصيان الشامل يتطلب استكمال بناء ما اشرنا له في الأجوبة التي تمت حتى الآن، حتى يكون بيد القيادة الموحدة واللجان الشعبية وكل الهياكل التنظيمية الأخرى اداة موحدة لها صفوف شعب الانتفاضة تجعله بنياناً مرصوصاً غير قابل للكسر وتقر كل شعب الانتفاضة إلى حالات الاشتباك الشامل مع الاحتلال ويظهر بشكل صارخ ان جيش الاحتلال هو جيش غزو لايهدد من يتعرض معه من ادوات واجهزة ممثلة بما تبقى من المجالس البلدية والقروية والأجهزة الأخرى التي بناها الاحتلال، بل تصبح القيادة الموحدة وبيدها كل الأجهزة الوطنية الشعبية

يلتف حولها الشعب الموحد في مواجهة شاملة مع قوات الغزو الاسرائيلي .

إن مايجري كله عن هذا الطريق واستكماله سياسياً وتنظيمياً وعملياً كما اتضحت حتى الآن ، واستكمال روافعه المجاورة والعربية هي العوامل الفعلية والحقيقية التي ستولد فصل الحسم في العصيانات الوطنية الجارية ، أي نتيجتها بالاشتباك الشامل مع قوات الغزو أي العصيان الوطني الشامل والذي لايمكن فكه إلا برحيل الاحتلال وتسليم المحتل بحق شعبنا بالحرية والاستقلال .

●● أبو إياد

● منذ بداية الانتفاضة ، كنت واحداً من الذين وقفوا ضد المراحل التي كان يتحدث عنها بعض القادة ، حول المراحل التي يجب ان تمر بها الانتفاضة

لانه برأيي الانتفاضة هي مرحلة هامة جداً في حياة الشعب الفلسطيني . وهي بذات الوقت محصلة مراحل صغيرة سبقتها اما المرحلة الكبيرة فهي الانتفاضة بحد ذاتها ، قد تتصاعد في مكان ما وقد تخبو في مكان آخر ، لكن المهم هو أن الانتفاضة نفسها مرحلة أساسية وكبيرة . جزء من الخطأ الذي وقعنا فيه هو ان نتحدث عن العصيان المدني ، فالعصيان المدني يطلق على المرحلة التي تأتي قبل الاستقلال مباشرة وبالتالي ليس هناك شعوب تقوم بالعصيان المدني لمدة سنتين أو ثلاثة . فالانتفاضة يمكن أن تدوم عشر سنوات في حين العصيان المدني لايمكن أن يدوم الا بضعة أسابيع فقط .

وبالتالي ، ان الحديث عن العصيان المدني ، هو الحديث عن المرحلة النهائية التي يليها انسحاب المحتل واعلان الاستقلال وممارسة حق تقرير المصير ومن هنا اننا نحن في القيادة الفلسطينية قد وضعنا انفسنا في مأزق عندما تحدثنا عن العصيان المدني .

شعبنا يتحرك وفي تحركه هذا يقوم بالعصيان المدني اكثر من مرة وفي اكثر من مكان ، ثم اضف الى ذلك اننا نعتقد أن الانتفاضة في حد ذاتها هي أكبر عصيان مدني . فعندما تجد شعب بأسره يتحدى كافة اساليب القمع وقوانين الاحتلال ويمتنع عن دفع الضرائب ، ماذا يسمى ذلك ، اليس هذا عصيان .

أما العصيان الشامل لفترة طويلة ، فأعتقد أن هذه المرحلة تتركها لشعبنا داخل الاراضي المحتلة لاختيارالوقت المناسب لاعلان ذلك حتى يكون هذا الوقت هو الذي يسبق الاستقلال ويسبق كذلك ايضاً ممارسة حق تقرير المصير .

وفي هذا السياق ، أعتقد انه من الخطأ الحديث عن مراحل داخل الانتفاضة ، فالمسألة ليست عملية ميكانيكية لانها مسألة حركة شعب وهذه الحركة معرضة الى انها قد تضعف في ناحية وتتصاعد في ناحية اخرى . وهناك اسوق هذا المثال . ماذا حصل في بيت ساحور ؟ اليس ذلك شكل من العصيان المدني الشامل . أعتقد ذلك وبالتالي لاتستطيع أن نقول أن هناك عصياناً وليس هناك عصيان في الوقت ذاته لانه كما سبق وان قلت أن الانتفاضة عصيان ، اما العصيان بمعنى الاضراب الشامل فاننا نترك ذلك لشعبنا ليختار التوقيت المناسب كما سبق له وان اختار توقيت بدء الانتفاضة .

لاشك انه من الضروري أن نهيء لشعبنا الاسباب اللازمة للوصول الى هذه المرحلة . منها اولاً حماية الانتفاضة من العبث الذي من الممكن أن يحدث من الخارج ثانياً أن نترك للانتفاضة وقيادتها المتمثلة في القيادة الوطنية الموحدة حرية التقرير في التفاصيل على أن تقتصر مهمتنا نحن في الخارج على رسم الخطوط العريضة فقط لانه كما يقال «اهل مكة ادرى بشعابها» فالقيادة الوطنية الموحدة ادرى بالمد مائل اليومية لشعبنا ثالثاً محاولة تقديم المعونة الاقتصادية التي يمكنها ان تقي بالحد الادنى حتى يستمر شعبنا في انتفاضته ، وهذه مسألة مهمة وليست سهلة

●● سليمان النجاب

● نحن لفتنا الانتباه منذ البداية الى خصوصية الانتفاضة الفلسطينية وضرورة التعمق في فهم هذه الخصوصية حتى لانتسرع في محاولات تطبيق تجارب اخرى ثورية ناجحة لشعوب اخرى ، ولذلك لم نكن متحمسين لشعار العصيان الوطني الشامل كشعار عام وبالتالي نعتقد انه كان من الضروري ان ندقق في المعنى والمضمون لهذا الشعار بالاضافة الى السبل والوسائل الموصلة الى هذا الهدف قبل طرحه كشعار للتنفيذ .

ماهو العصيان المدني؟ نحن نفهمه باختصار بانه تلك المرحلة التي تصل فيها كل فئات وطبقات الشعب الفلسطيني الى حال المقاطعة الكاملة مع الاحتلال ، سياسياً واقتصادياً وادارياً ومقاطعة جميع نواحي العلاقات بين الاحتلال والشعب الذي يعاني من هذا الاحتلال .

ففي الظرف الحسي لجماهير شعبنا الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، هناك طوق اسرائيلي محكم وهناك حالة من المرقلة الكاملة استطاع الاحتلال أن يفرضها على ارضنا المحتلة وان يعزلها تماماً عن محيطها العربي حيث استطاع أن يغلق جميع المنافذ للصلة بين الداخل والخارج عبر الشرايين والقنوات التي احكم السيطرة عليها ، كذلك كشفت الانتفاضة المستوى الضعيف لاقتصادنا في الارض المحتلة وتبين المدى الذي قطعته سياسة الاحتلال الصهيوني في الحاق الاقتصاد الوطني في ارضنا المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي وبالتالي فاننا لفتنا الانتباه من البداية لضرورة أن نأخذ في الاعتبار هذا الواقع الموضوعي حيث كنا دائماً نؤكد على ضرورة أن نجد البديل قبل ان نطرح خطوات اخرى ، ونحن نرى كيف ان سير الانتفاضة قد حفز شعبنا وقواه الوطنية الى البدء في عملية عميقة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي عن الاقتصاد الاسرائيلي ، وقد بدأ الحديث الاهم عن العصيان المدني يتركز حول البحث في السبل العملية للوصول الى هذا الهدف وفي بناء المؤسسات التي تمكننا من تحقيق هذا الهدف .

●● رغم ان القيادة الوطنية الموحدة هي القيادة الرسمية والشعبية للانتفاضة ، الا ان ثمة مركزاً آخر يتمثل بالتيار الاسلامي عموماً وحماس خصوصاً ، فهل يعمل وفق برنامجه الخاص لهذا لم ينضم هذا التيار بعد عامين من الانتفاضة للقيادة الموحدة؟ وماهي العقبات التي تعترض ذلك؟ وهل هناك مساع في هذا الاتجاه؟ ثم

●● جورج حبش

■■ تبرز الفراسة الدقيقة والعلمية لخصائص الانتفاضة على نحو ساطع شموليتها واتساعها ، حيث انخرطت في اطارها كافة طبقات وفئات شعبنا وكل التيارات الايديولوجية على اختلافها ، فشعبنا باسره يواجه السلطات الصهيونية بإرادة وطنية موحدة لتحقيق الهدف والشعار الاساسي الناظم لنضالاته وهو شعار الحرية والاستقلال .

من على أرضية المجابهة الشاملة هذه فانني أرحب بانضمام «حماس» لتيار المواجهة الحاسمة للعدو الصهيوني . ومن يعرف تاريخ هذا التيار وشعاراته وأولوياته ، والاشكاليات التي شهدتها الارض المحتلة بسبب مواقف ذلك التيار ، ويقارن ذلك بموقفه اليوم بعد الانتفاضة ، يشعر بالفارق الكبير . ويرحب بحرارة بانضمامه للتيار الوطني . ولاشك أن مشاركة «حماس» و«الجهاد الاسلامي» في الصراع الدائر على الصعيد الميداني هو مكسب للنضال الوطني ، وقوة دفع للانتفاضة الشعبية . ولكن مصلحة الانتفاضة واستمراريتها تتطلب عدم الاكتفاء بالوحدة للبادئية القائمة على الارض ، وانما يجب أن نسعى لأكتمال حلقات هذه الوحدة وصولاً الى انضمام هذا التيار الى القيادة الوطنية الموحدة (ق.و.م) وهذا هدف يجب ان نسعى له بالعمل المخلص لتذليل اية عقبات تقف في طريقه . ونحن لن ندخر جهداً في سبيل تحقيق ذلك .

ماهي العقبات التي حالت دون الوصول الى هذا الوضع؟

يؤسفني أن أقول أن السبب الرئيسي هو «حماس» فهي تربط العامل الايديولوجي بالعامل السياسي اكثر مما يجب دون ان تعطي اللحظة السياسية الراهنة قسطها الاصلي في رسم التحالفات ومتطلبات المواجهة .

و«حماس» تشعر - وفي رؤيتها - ان فرصتها للتصدي للعدو الصهيوني توفر لها اللحظة السياسية المناسبة لشق طريقها نحو مناقشة منظمة التحرير الفلسطينية . وفي نفس الوقت يؤسفني القول أن الخط السياسي لبعض القوى الفاعلة في المنظمة الذي سار على خط التنازلات المجانية واعترف بقرار ٢٤٢ ثم تابع سيل تنازلاته المجانية يتحمل ايضاً جزءاً من المسؤولية في ابتعاد «حماس» عن م.ت.ف على ضوء هذا التحليل يجب ان تستمر الجهود المتواصلة من أجل مشاركة «حماس» وكافة القوى المشاركة في الانتفاضة في (ق.و.م) ومن هنا فانني أناشد كل القوى والجماهير أن تعمل وبأعلى مستوى من الجدية والمسؤولية نحو انضمام وتمثيل الجميع في القيادة الوطنية الموحدة .

●● على ضوء نتائج الانتخابات البرلمانية في الاردن ، ونجاح القوى الإسلامية فيها ، هل تعتقدون ان لهذا النجاح انعكاساً على قوة التيار الاسلامي في الاراضي المحتلة؟؟

●● جورج حبش

بالنسبة لنجاح كتلة الاخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية الاخيرة في الاردن ومدى تأثير ذلك على الوضع في الارض المحتلة فان الأمر يستوجب التوقف والتأمل وبخاصة على ضوء ما أعلن على لسان هذه الكتلة بانها ستطلب من الملك حسين العودة عن قرار فك الارتباط القانوني والاداري بالضفة الفلسطينية المحتلة .

انني لا أستطيع أن أتجاهل مثل هذا المحذور سيما وأنني أذكر جيداً أنه لدى إعلان الملك فك الارتباط لصدر حزب الاخوان المسلمين منشوراً في الاردن يغطي فيه هذا الموقف . ونحن وجماهيرنا وسائر اطراف الصف الوطني والتقدمي نعتبر أن قرار الاردن بفك ارتباطه مع الضفة الفلسطينية المحتلة هو انتصار لشعبنا ولقضيته الوطنية ، ولحدى النتائج والانجازات الاساسية للانتفاضة التي وجهت ضربة قاصمة للخيار الاردني ، ليحل محله الخيار الفلسطيني خيار الاستقلال وانهاء التبعية وعملية الالحاق والضم التي استمرت عقدين من الزمان . وثمرة الاولى في تاريخ الصراع الدائر تتبلور حقيقة وجوهر هذا الصراع باعتباره صراعاً فلسطينياً صهيونياً ولم يعد ممكناً البحث عن حلول لازمة الشرق الاوسط خارج الحقيقة الفلسطينية وخارج إطار الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس بقيادة م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . والارادة الجماهيرية المتطلعة الى يوم لنعتاقها وتحررها من ربقة الاحتلال بكافة اشكاله لم تعد تسمح بأي انحراف عن موضوع الدولة الفلسطينية . والقفز عن شلال الدماء والتضحيات التي بذلتها ومازال جماهير الانتفاضة في سبيل الاستقلال وفي سبيل انتزاع حريتها واقامة دولتها المستقلة . وأي قوة تتحدث أو تتخذ موقفاً مناوئاً أو منحرفاً عن الدولة الفلسطينية ستنفض عنها الجماهير بل وستتخذ منها موقفاً يؤدي الى عزلتها .

أما عن انعكاس موقف الاخوان على موقف حماس في الارض المحتلة فان الأمر ممكن ، بالرغم من اننا لانتمنى ذلك . الا أن الموقف السياسي سيكون هو الحاسم فمن يقف الى جانب تطلعات الجماهير وطموحاتها نحو الاستقلال عبر تصديه للعدو الصهيوني ستكون الجماهير معه ، وبغير ذلك فالنتيجة معروفة .

●● نايف حواتمة

■ في سياق تحديد القوى المحركة للانتفاضة علينا ان نحدد القوى الطبقية اولاً المحركة جنباً الى جنب مع تحديد القوى المنظمة التي تشكل الرافعة اليومية للانتفاضة . انتفاضة شعبنا لم تولد فجأة ولم تسقط من فراغ ، بل هي وليدة جهد الثورة الفلسطينية على امتداد عشرين عاما بكافة اشكاله الجماهيرية والسياسية والمسلحة والدبلوماسية وبكل صيغه المتنوعة . وهذا ما كشفته الانتفاضة بنفسها على امتداد ٢٤ شهراً نقيض كل الادعاءات التي برزت في منطقة الشرق الأوسط وفي أجهزة الاعلام العالمية وخصوصاً الغربية حول عفوية الانتفاضة .

فقد انتهج الاحتلال سياسة الحقد الضرر والدمار بكل طبقة من طبقات شعبنا داخل

الأرض المحتلة من العمال إلى التجار إلى ملاك الأرض، سياسة قائمة على نهب الأرض والتوسع والاستيطان فقد وضع الاحتلال يده على ٥٤٪ من مساحة الضفة الغربية وبنى عليها معسكرات ومستوطنات والكثير منها سورها بالأسلاك الشائكة باعتبارها مناطق عسكرية ، كما بادر منذ الأيام الأولى لاحتلال ٦٧ وعلى يد حزب العمل اياه بضم والحاق القدس العربية بالقوة الاحتلالية وبدأ وضع كل ملاك الارض من الصغار حتى الكبار في مواجهة الاحتلال، والسياسة التدميرية للاقتصاد الوطني الريفي وضعت كل من يعمل في الارض ايضا في مواجهة الاحتلال. كذلك السياسة الضريبية وتراكمها والضرائب الاضافية وضع التجار وكل الشعب تحت راية مواجهة الاحتلال وفي المقدمة الطبقة العاملة التي تعاني من كل اشكال البشاعة في الاستغلال في السوق الاسرائيلية ، ومن هنا نقول ان كل طبقات الشعب الفلسطيني فاعلة في صفوف الانتفاضة ولكن بدرجات متفاوتة من حيث عمق درجة التناقض مع المحتل وصلابة كل طبقة واستعداداتها للصبر الطويل على طريق الاستقلال ، ولذا نلحظ مشاركة كل الأجيال في الانتفاضة وبالدور الصارخ والبارز للعمال والشباب والنساء . ان مجموع هذه العملية الموضوعية لم يكن ممكناً ان تاخذ طريقها للانتفاضة الشاملة إلا بتوفر شرطها الذاتي ممثلاً بالقوى المنظمة والتي تم بناءها على امتداد اكثر من عشرين عاماً على يد القوى الأساسية في صفوف شعبنا و م ت ف وبجوارها برز التيار الاسلامي السياسي الذي تمتد جذوره إلى ماقبل عام ٦٧ ممثلاً بحركة الاخوان المسلمين. في هذا السياق علينا ان نلحظ ان القيادة الوطنية الموحدة هي التي بادرت الى توحيد كل قوى الشعب منذ النداء رقم «٢٠» وتحت راية القيادة الوطنية الموحدة وهي كلها تتشكل من فصائل م ت ف التي اختبرها الشعب بكفاحها الصلب داخل الأرض المحتلة وفي مخيمات لبنان وسوريا وفي مناطق الشتات الأخرى . وفي هذا السياق تخلف الاخوان المسلمين عن الانخراط المبكر في القيادة الوطنية الموحدة بل وعن الانخراط المبكر في الانتفاضة وكنا يعلم على امتداد سنوات طويلة لم يكن لهذا التيار دور يبدي ومباشر في مقاومة الاحتلال بل تحملت قوى المقاومة الفلسطينية الدور الأساسي في الصراع ضد الاحتلال على امتداد العشرين سنة الاخيرة .

في ظل الانتفاضة وبعد مرور شهور طويلة تقترب من العشرة وجدت حركة الاخوان المسلمين انها لاتستطيع الاستمرار بعيداً عن الانتفاضة حيث بدأت قاعدتها تضغط بقوة مما ادى إلى انشقاق مجموعة الجهاد الاسلامي وتشكيلها تنظيماً مستقلاً انخرط مباشرة في القيادة الوطنية الموحدة في قطاع غزة وتحت ضغط القواعد والكوادر الوسيطة طورت حركة الاخوان موقفها واذاعت برنامجها تحت عنوان حركة المقاومة الاسلامية «حماس» وقد اعلنت حماس انها فرع من فروع الاخوان المسلمين وهي فعلاً وثيقة الصلة بحركة الاخوان بالاردن وبمصر منذ سنوات طويلة . وهنا علينا ان نلاحظ في بداية عمل حركة حماس كانت خطواتها تتسم باشكال متصادمة مع خط وتكتيك القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة منذ اللحظات الاولى للاحتلال كان شعارنا ونداءنا إلى كل التيارات في صفوف شعبنا بما فيه التيار الاسلامي: تعالوا لنتحد في مقاومة الاحتلال، تعالوا لنبني معاً جنة العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة لشعبنا على ارضنا المحتلة ، فنحن لانريد أن نختلف على الجنة في السماء ، وهذا كله يعني بلغة واضحة لنخض قضايا الابديولوجية جانباً ولنتحد على القضايا التي تدب على أرضنا المحتلة ومخيمات اللجوء ولنقاوم معاً الاحتلال. وفي هذا السياق بقيت حركة الاخوان على امتداد سنوات طويلة بعيدة عن المساهمة الفعالة الى ان انخرطت في الانتفاضة تحت راية حماس وهنا كانت ولازالت الجهود كثيفة من أجل العمل الموحد في اطار القيادة الموحدة. لم تنجح هذه الجهود حتى الآن ، لكن نجحت كثيراً الجهود ليكون عمل حماس بالتوازي مع عمل القيادة الموحدة وليس بالتضارب معها . وخاصة فيما يتناول قضايا المظاهرات والاضرابات والاشكال الأخرى في مقاومة الاحتلال وبالجداول الزمنية المطروحة على شعبنا في الداخل في إطار فعل الانتفاضة. وهذه خطى كبيرة تم انجازها على طريق العمل المتوازي من أجل طرد الاحتلال وانتزاع الحرية والاستقلال . من بناء جنة العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة لشعبنا على أرض وطننا .

بعد هذا نقول برنامج حركة حماس معلن وينص على انها جزء لايتجزأ من حركة الاخوان المسلمين وانها تستهدف بناء دولة اسلامية وفقا للاطروحات التقليدية المعروفة للحركات السياسية الدينية الاسلامية . ويمكن لهذا البرنامج ان يبقى قائماً في اطار التنوع داخل صفوف ق.و.م. ولهذا لازال من الصائب ضرورة مشاركة حماس في ق.و.م حتى يكون لشعبنا هيئة اركان موحدة تشمل كل التيارات والاتجاهات. لان مثل هذا التطوير وقع ايضاً في م.ت.ف فعمقوا حماس موجودون الآن في المجلس الوطني وفي المجلس المركزي لـ م ت لكن لم يمتد هذا حتى الآن للداخل بانضمام حماس لـ ق.و.م وإلى أن يقع مثل هذا التطور الذي تطلبه الضرورة الوطنية المشتركة فعلينا أن نبذل كل الجهود لبناء أرقى العلاقات بين ابناء وفصائل القيادة م. وابناء حماس في النضالات المشتركة وفي مجرى هذا النضال تصبح القواعد اكثر تعارفاً وتعاطفا وتداخلاً مما يسهل مشاركة الجميع في مابعد في اطار ق.م.

والمهم من الآن وحتى تلك اللحظة أن يكون العمل متوازياً وغير متضارب حتى يبقى تيار العمل يصب باتجاه واحد هو مقاومة الاحتلال وتوحيد قوى الشعب وفقاً للجداول الزمنية النضالية التي تطرحها الساحة.

اما ما يختص بنفوذ حماس. لااريد هنا أن أدخل في حجم هذا النفوذ ولافي حجم نفوذ أي من فصائل ق.و.م. فهذه مسألة تتقرر في صفوف الشعب، في صفوف شعب الانتفاضة على الأرض كما تتقرر في صفوف مخيمات شعبنا وفي مناطق الشتات الأخرى الا ان علينا أن نشير ان حماس ذات وزن وفعل في الأرض المحتلة يتجه اكثر فاكثر للعمل الموازي مع عمل ق.و.م وعوامل حضوره عديدة في المقدمة منها نولا حماس ليست بناء حديثاً فهي امتداد لحركة الاخوان العاملة في صفوف شعبنا والمنطقة العربية على امتداد عشرات السنين وبالتالي لاتنطلق من الصفر فبحيازتها الاطارات والكوادر. وثانيا لم تتعرض حماس على امتداد عشرين عاما تحت الاحتلال لعمليات المطاردة والملاحقة كما هي الحالة مع فصائل المقاومة التي اعتبرها

الاحتلال منذ اللحظات الاولى خارج اطار القانون ووضعها تحت الملاحقة والمطاردة اليومية. فكل من ينتمي الى فصيل من فصائل المقاومة الفلسطينية الحد الادنى في الحكم عليه ٢ سنوات ومثل هذا بقيت حماس بعيدة عنه على امتداد اكثر من عشرين سنة . فاحتفظت بكل إطاراتها وبكل كوادرها وبكل أشكال عملها دون محاصرة من قبل الاحتلال . ودائماً كان ينظرلها الاحتلال بأنها حركة خيرة غير سياسية وربما اكثر من هذا لعب الاحتلال لعبة بأن يترك الميدان مفتوحاً لأية قوى مقابل قوى المقاومة الفلسطينية ذات البرامج الوطنية الديمقراطية والثورية .

وكان في حسابات الاحتلال ضرب هذه القوى بعضها في بعض . وفي هذا السياق ايضاً نتذكر ان هذا الاتجاه السياسي في صفوف شعبنا لم يتعرض لأية اضطهادات قبل ١٩٦٧ سواء في الضفة الفلسطينية او في الضفة الاردنية عندما كانت الضفتان متحدتان قبل الاحتلال . البارحة كنت أطالع وقائع المؤتمر الصحفي للملك حسين بعد الانتخابات البرلمانية حيث اشار بأن حكومته على امتداد الثلاثين عاماً الأخيرة كانت تقدم الحرية الكاملة لعمل الاخوان المسلمين تحت عنوان انها جمعية خيرة بينما كانت جميع الأحزاب السياسية الأخرى موضع محاصرة ومطاردة دائمة .

منذ أن انطلقت حماس في المشاركة في صفوف الانتفاضة من الطبيعي أن تكتسب مزيد من الحيوية والنفوذ، فكل من يناضل ضد المحتلين يجد في شعبنا أذناً صاغية . فالمرحلة هي مرحلة طرد الاحتلال وليست مرحلة ايديولوجيا ولهذا نتلاقى على القواسم الوطنية المشتركة بالنضال ضد هذا الاحتلال وانتزاع شعبنا لحقه في تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة .

وبالإضافة إلى هنا في السنوات الأخيرة وخاصة بعد انتصار الثورة الاسلامية الايرانية من جهة وبعد الوضوح المتزايد لقصور الأحزاب والأنظمة الحاكمة العربية التي رفعت شعارات الديمقراطية والاشتراكية والحرية والوحدة القومية عن الايفاء بالتزاماتها ولم تقدم نموذجاً جاذباً لحركة الجماهير فالعديد من الشرائح الاجتماعية وخاصة في صفوف البرجوازية الصغيرة والكثير من الأحياء الفقيرة التي لاخبرة ولاتجربة كفاحية طبقية عمالية لها تعاني من عذابات الحياة الاجتماعية بالاضافة إلى عذابات الاحتلال بالنسبة لخروقنا التفت باتجاه التيار الاسلامي بأمل أن يقدم لها عوامل الانقاذ. منها من يتمنى عوامل الانقاذ في الجنة فقد فقد الأمل في الأرض، ومنها من يحاول أن يجمع بين هذا وهذا تحت الرايات السياسية الدينية .

وهذه مسألة ليست اكتشافا فقد تكررت بالتاريخ العربي الاسلامي وتكررت ايضاً في التاريخ الاوروبي المسيحي عندما تعجز القوى السيمقراطية واليسارية عن تقديم الحلول التي تفتح آفاق الحريات السيمقراطية وتتقدم وحل مشاكل التأس الاقتصادية والاجتماعية والروحية، كثير من الجماهير تتجه للتيارات الدينية وهذه مرحلة مواتية فهذه القطاعات من الجماهير تعود لتكشف بتجربتها الخاصة والعملية ان ليس أمامها إلا سواعدها المنظمة في سبيل انتزاع الحريات الديمقراطية والحقوق الوطنية بالاستقلال والحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالنضالات الطبقية المنظمة من خلال الأحزاب والنقابات التي تؤمن وتعمل بهذه البرامج التي تدب من جديد على الأرض وتلامس قضايا الناس بديلاً عن الأحلام التي تأتي ولاتأتي .

●● ابو إياد

● ان موضوع الاتجاه الاسلامي وبالتحديد حركة حماس ، هو موضوع حساس . وفي البداية أريد ان أسجل ان هناك تنسيق مع حماس ويجب أن نقبل بالقدر الناتج عن هذا التنسيق لان مشروع حماس هو مشروع بديل للقيادة الوطنية الموحدة ومشروع بديل لكل الحركة الوطنية الفلسطينية وللاسف ان الاسلاميين يراهنون على هذا المشروع وحتى الاسرائيليون انفسهم حيث انهم يفرقون في معاملتهم بين الحركة الوطنية الفلسطينية وحركة حماس في محاولة لقلب الشارع لصالح حماس لااعتقد أن حماس لها علاقة بالاسرائيليين أو بالموساد أو بقية الاجهزة الاخرى انما الشيء الحقيقي والصحيح ايضاً أن حماس كحركة تستغل من قبل أعداء شعبنا في الداخل مثل الموساد أو الشين بيت وكل الاجهزة الامنية الاسرائيلية للفصل بينها وبين الحركة الوطنية الفلسطينية من أجل احداث صدام ما . وهذا الهدف الذي تسعى اليه المخابرات الاسرائيلية جندت له ليضاً وسائل الاعلام من حيث تكبير حجم ودور حركة حماس واظهارها كأنها هي قوة رئيسية وبديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية .

في الحقيقة .نحن فوتنا على الاعداء الوصول

الى هدفهم بعدم الاستجابة العصبية لهذا البديل المزمع الذي يحاولون وضعه امامنا كدولة فلسطينية او كمنظمة التحرير الفلسطينية او كقيادة وطنية موحدة .

والعقبات التي تحول دون الاندماج ليست من حركة للمقاومة الفلسطينية وانما من حماس نفسها وفي هذا الصدد اعتقد ان الاخوان المسلمين لهم اخطاء دائماً في موضوع التحالف مع الآخرين . ففي مصر لم يتحالفوا مع القوى الوطنية فضربوا كما ضربت حركة الاخوان المسلمين في اكثر من منطقة لانها لم تتحالف مع بقية القوى الوطنية لانها دائماً تريد ان تعمل وحدها وكان هذا الدرس لم تستفد منه لا في الخمسينات ولا في الستينات .

الآن نحن تحت الاحتلال الاسرائيلي ، ليس هناك مجال ليطرد احدنا الآخر في الساحة وبالتالي فان العمل يجب ان يتم عبر التشكيل السياسي الموجود.

صدقني ان العقبة ليست من الحركة الوطنية الفلسطينية بل من حركة حماس نفسها لانها مازالت تعيش في مخيلتها فكرة البديل وفكرة انها الوحيدة في الساحة . انا اعرف الاخوان المسلمين وأعرف كيف يفكرون من الخمسينات حتى وقتنا الراهن وكل الضربات التي تعرضوا لها جاءت لانهم يفكرون باحادي الجانب على أساس انهم وحدهم في الساحة .

●● سليمان النجاب

● ان وجود التيار الديني في الاراضي المحتلة بر منذ سنة ١٩٧٨، وقد كان يظهر كتيار موازي لقوى م.ت.ف في الارض المحتلة، وهذا الاطار لم يكن منخرطاً في اطار منظمة التحرير الفلسطينية لقد واصل هذا التيار نشاطه بعد الانتفاضة التي فتحت آفاقاً فعلية لتلاقي هذا التيار مع م.ت.ف وسياستها وفصائلها مما ادى الى فتح آفاق واسعة للتعاون في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي وللعمل من اجل انجاز اهداف الانتفاضة في الحرية والاستقلال الوطني.

لقد حاول الاحتلال الاسرائيلي أن يلعب على التناقض بين القيادة الموحدة أي منظمة التحرير وبين حماس ولكنه فشل، فجماهير حركة حماس هي جزء من جماهير الشعب الفلسطيني الرازحة تحت الاحتلال الاسرائيلي وهي تدرك بعمق مهمتها الرئيسية وواجبها الأساسي الآن وهو المتمثل في انجاح الانتفاضة وانجاز أهداف النضال الوطني الفلسطيني التي حددتها الثورة الفلسطينية.

وقد بيّن اعلان الاستقلال والبرنامج الذي اقرته الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني انه لا مجال لوجود أو تطور أي قوة سياسية لاتتبنى هذه الاهداف. وكما هو معروف، فنحن كحزب شيوعي فلسطيني، ومنذ ماقبل الانتفاضة بوقت طويل كنا نتعامل مع القوى الدينية تعاملاً سياسياً وقد رفضنا جميع المحاولات لجر الطرفين الى مواجهات ايديولوجية، وكنا باستمرار نطرح أمام هذه القوى الدينية موضوعة التعاون والعمل المشترك لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي حيث حققنا نجاحات كبيرة في هذا المجال وكذلك ندعو الآن هذه القوى للعمل المشترك في اطار الانتفاضة، وندعوها كذلك الى مساندة برنامج منظمة التحرير الفلسطينية الذي حظي بتأييد الغالبية الساحقة لابناء الشعب الفلسطيني.

●● اسناد الانتفاضة من الخارج مهمة مازالت باعتراف الجميع دون المستوى المطلوب، وعلى وجه الخصوص مهمة اسنادها بالنار. نلاحظ انخفاض منسوب العمليات العسكرية ضد القوات الصهيونية من الحدود العربية. لماذا، وماهي الاسباب التي تجعل من هذه المهمة أمراً متعثراً على الرغم من معرفة الجميع باهمية العمليات العسكرية بالنسبة لانتفاضة الداخل معنوياً؟

●● جورج حبش

■■ لم تتوقف محاولات اسناد الانتفاضة بالنار من الخارج. وانخفاض منسوب العمليات العسكرية ضد العدو الصهيوني والذي يتحدث عنه السؤال له اسبابه الموضوعية والذاتية.

الاسباب الموضوعية، كما تعلمون وتعلم جماهيرنا، تتعلق بالاجراءات المشددة التي تتخذها الانظمة العربية وعملاء اسرائيل من جهة، ثم الاجراءات الاسرائيلية المشددة لحملة تقسها من اية عمليات فلسطينية من جهة اخرى. هذا سبب موضوعي يجب ان نأخذه بعين الاعتبار. فعندما تريد البندقية الفلسطينية ان توجه ضربات لاسرائيل من الحدود اللبنانية مثلاً تنتصب امامها جملة من العقبات، اذ عليها ان تجتاز عدداً من الحواجز لتضرب مستوطنة من مستوطنات العدو، وقد تتعرض لاطلاق النار عليها قبل ان تصل الى حدود فلسطين الشمالية. فعلى اية دورية فلسطينية أن تأخذ في حسبانها ان امامها حاجز قوات الامم المتحدة، وحاجز العميل لحد، فحاجز القوات الاسرائيلية المتواجدة في الجنوب، وربما تبرز على الطريق حواجز طيارة تشتبك مع عناصر الدورية لمنعها من الوصول الى هدفها في فلسطين المحتلة. وهكذا فان الطريق امام البندقية الفلسطينية تعترضها عقبات كثيرة فضلاً عن الاجراءات الاسرائيلية.

وفي الاردن الاخبار والمعلومات تتحدث عن حجم الاجراءات والتعقيدات الصارمة التي يتخذها النظام على حدود فلسطين المحتلة. والدوريات المتحركة باستمرار ونقاط المراقبة والتفتيش المشددة والتي تستهدف منع أي عمل عسكري فلسطيني ضد اسرائيل.

وتراجع مستوى الاسناد العسكري للانتفاضة من الخارج له ايضاً لسباب ذاتية. فهناك منظمات اساسية لديها قرار سياسي بعدم التصدي للعدو وبالكفاح المسلح لاسناد الانتفاضة من الحدود العربية ارتباطاً برؤيتها السياسية ومراهناتها الخاسرة على أن ذلك قد يمهد أو يفتح الطريق نحو آفاق جديدة للتسوية، وتحسين صورتها لدى الاطراف الاقليمية والدولية المقررة بشأن مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وان هذا الموقف قد يسهل الطريق نحو استثمار الانتفاضة سياسياً. هذا الموضوع يفسر عدم وصول دعم للانتفاضة من خلال الكفاح المسلح الى المستوى المطلوب والذي تعلق عليه جماهير شعبنا في الداخل والخارج آمالاً كبيرة.

أن البعض يفهم مرحلة الانتفاضة باعتبارها بديلاً عن مرحلة الكفاح المسلح، بينما المفهوم الصحيح للانتفاضة يقضي بأن نعتبرها مرحلة

متممة لمرحلة الكفاح المسلح وليست بديلاً عنها.

هذا بالنسبة للشق الاول من السؤال اما بالنسبة للشق الثاني فأن الدعم السياسي والاسناد العسكري كلاهما ضروري للانتفاضة، ولا تضارب بينهما، فالاسناد العسكري للانتفاضة من الخارج يستمد أهميته من اعتبارات تتكامل ووحدة النضال الوطني ضد العدو في الداخل والخارج، على طريق مراكمة اسباب احداث الخلل الذي نطمح اليه في موازين القوى مع العدو، لارغامه على التسليم بحقوقنا الوطنية وعلى الانسحاب من المناطق المحتلة، وذلك من الصعب تصوره بدون الحاق المزيد والمزيد من الخسائر البشرية في صفوف العدو وقواته عبر تضافر وتكامل شكلين من اشكال النضال. والفعاليات الانتفاضية ذات الطابع الجماهيري وسلاحها الحجر والمولوتوف من ناحية والنضال المسلح خارج مراكز الانتفاضة وعبر الحدود من ناحية ثانية.

أما الدعم السياسي للانتفاضة فيحتل أهمية مفصلية. والأولوية هنا للحماية السياسية مقارنة بالدعم العسكري، وهذا ماأثبتته التجارب الثورية العالمية، كما اثبتت صحة هذا القانون تجربتنا نحن. فالخطأ السياسي يؤدي بالثورة ويجهض عوامل الانتصار. وكثيراً ماكان سبباً لتراجع الثورة، وإطالة أمد وطريق الانتصار. وهاكم تجربة الثورة الفلسطينية مثالاً حياً على محورية وأساسية الخط والموقف السياسي، وقبل ثورتنا المعاصرة، فتجربتنا عام ١٩٣٦ تقدم الدليل على الأهمية التي يحتلها الموضوع السياسي.

أتنبي لا أخشى على الانتفاضة لو تضاءلت او تراجعت الفعالية العسكرية من الخارج، ولكني لخشى عليها من خطة بيكر والمبادرات المشبوهة التي تستهدف اجهاضها. من هنا فإن الدعم والحماية السياسية لها الأولوية وهي مترابطة مع لشكال الاسناد الاخرى العسكرية والاقتصادية والمعنوية.

●● نايف حواتمة

بعد رهان الجماهير على القوى والأنظمة التي تبنت شعارات ديمقراطية واشتراكية ، ولم تنجز في هذا الميدان مايجذب الجماهير وتجعلها تلتف حول وقائع محققة على الأرض. هذا القصور هو الذي دفع نحو انتشار الحركة السياسية الدينية في أوساط العديد من البرجوازية الصغيرة والاحياء الفقيرة، تحت هذا في كل البلدان العربية، في صفوف أوساط اجتماعية في شعبنا تتأثر بالضرورة في هذا التيار الموجود والتابع من العوامل المذكورة، وفضلاً عن هذا كله ايضاً توفرت لهذا التيار اشكال من المساندة المادية الواسعة من العديد من العواصم العربية الان الروح العملية تتغلب اكثر فأكثر ، علينا جميعاً في ق.و.م وفي حماس فنحن جميعاً في خندق واحد ضد الاحتلال وهذا مايعزز العمل المشترك بيننا في الاستقلال ونأمل أن يضع الجميع جانباً الايديولوجيا والفلسفة الكونية ويصب كل الجهود في اتجاه مقاومة الاحتلال من أجل الحرية والاستقلال .

في كل حروب الاستقلال الوطني ليست من صيغة أو شكل رئيسي واحد للنضال وشعبنا منذ احتلال ٦٧ يخوض حرب استقلال بأشكال متعددة مسلحة وجماهيرية ودبلوماسية ، ويحتل هذا الشكل أو ذاك الموقع الرئيسي حسب تطور مجرى الصراع، بداخل الارض المحتلة اتخذت حرب الاستقلال أشكال جديدة منذ بدايتها، وبشكل متداخل وبفعل ظروف الاحتلال ، وبجوار الوطن المحتل اتخذت حرب الاستقلال الوطني ايضا اشكال متعددة كان الابرز فيها هو الكفاح المسلح على امتداد سنوات طويلة دون اغفال للكفاحات السياسية والجماهيرية والدبلوماسية ، وحتى الفريق الذي يقول ان الكفاح المسلح هو الشكل الوحيد للنضال يمارس يومياً العمل السياسي والدبلوماسي بطريقته .

كفاحنا المسلح انطلاقاً من مخيمات شعبنا في الاردن ولبنان وسوريا في فترات مختلفة خلال هذه السنوات هو الذي شكل الرافعة التاريخية لمجموع قضيتنا فلسطينياً وعربياً ودولياً وهو الذي رصف الطريق الى الانتفاضة داخل وطننا المحتل ولولا كفاحنا المسلح والسياسي الذي أنتج الانتفاضة لكانت قضيتنا الوطنية تراوح عند حدود حل نوفمبر ١٩٦٧ أي قرار مجلس الامن ٢٤٢ الذي يقوم على معادلة « الارض مقابل السلام بين الدول العربية واسرائيل » ولاشيء لشعب فلسطين ، وقد جاء حل ١٩٦٧ ليراعي مصالح الاطراف المتنازعة دون أن يراعي مصالح شعبنا الوطنية في العودة وتقرير المصير والاستقلال ، لأن حضورنا على خارطة المنطقة كان حضوراً ديمغرافياً موزعاً ، وادبياً واخلاقياً ولم يكن فاعلاً حتى يحفز دورة في السياسة العربية والدولية ، ومن جانب آخر ليضأ لم تضع الدول العربية في التزاماتها المعلنة حقوق شعب فلسطين عندما وافقت على قرار ٢٤٢ الذي يعالج الحل بين الدول العربية واسرائيل وتكرس هذا في القرار (٢٣٨). فعل كفاحنا المسلح والجماهيري والسياسي المتداخل باشكاله والذي اتخذ الطابع الجماهيري الطابع الرئيسي الى جانب العمل المسلح انطلاقاً من مخيمات شعبنا ومساندة الشتات كل هذا بدءاً يفرض نفسه بدءاً من عام ٦٧ وفرض نفسه خطوة خطوة على الحياة العربية والدولية بدا من حزيران ١٩٧٤ عندما انجز مجلسنا الوطني البرنامج الوطني المرحلي والذي شق طريقه في قرارات الرباط ثم بدخول م.ت.ف. عضواً مراقباً في الامم المتحدة .

وفي كل الأحوال فان طغيان هذا الشكل على غيره أمر يخضع لظروف حرب الاستقلال والشكل السائد الآن في الانتفاضة هو شكل من أشكال حرب الشعب الوطنية حيث تختلط الحجارة بالمولوتوف والمظاهرة بالاضراب والعصيانات المتراكمة وكل هذا شكل من أشكال الحرب وبوسائل متفردة وهذا مادفع الجانب الأميركي منذ بداية الانتفاضة محاولة وقف الانتفاضة بعنوان وقف العنف ممثلاً بالحجارة والمولوتوف كما طرح هذا على طاولة الحوار الاميركي ـ الفلسطيني منذ الجولة الاولى وحتى الجولة الاخيرة وليضاً هذا مادفع بالاحتلال لتوجيه كل آلة القمع لضرب الانتفاضة تحت ادعاء انها تستخدم وسائل عنيفة وكل عمل في المقاومة هو شكل من اشكال العنف، فالاضراب هو حرب كما رفض العمال البطاقات الممغنطة كل هذا عرفته الشعوب التي ناضلت بحمل السلاح في حروب الاستقلال .

●● أبو اياد

● في البداية لود ان اشير الى ان التوجه الفائز

بأن الانتفاضة لوحدها كفيلة بأن تحقق الاستقلال لخاطىء ، حتى اصبح وكأن من مهمات الانتفاضة تحقيق الدولة دون أن يكون للعوامل الاخرى غير السياسية مكان في هذه العملية النضالية ضد العدو الصهيوني .لكن ما أريد أن أؤكد عليه انه ليس هناك قرار بوقف العمليات العسكرية واتحدى أن يكون اتفاقاً مع أي جهة لوقف هذه العمليات المسلحة . انما اهتمام الجميع بالانتفاضة وحدها هو الذي جعل من الكثيرين يفهمون ذلك على نحو خاطىء .

نحن نقول إن الانتفاضة ليست في حاجة الى السلاح وهذا صحيح ونحن مصرّون على أن تظل الانتفاضة مستمرة بالحجارة والمولوتوف وبقية الاشياء المتاحة ، لكن في أماكن اخرى بإمكاننا تنفيذ عمليات عسكرية فيها ضد العدو الصهيوني .لكن هناك خلط بين الانتفاضة وعدم حاجتها للسلاح وبين العمليات العسكرية من الخارج . أعتقد اننا سنجد انفسنا في المرحلة القادمة في وضع يسمح لنا أن نقاوم المحتل بكل الوسائل بما فيها الوسيلة العسكرية في خارج مناطق الانتفاضة .

●● سليمان النجاب

● اولاً، نحن نعتبر اسناد الانتفاضة الاساسي هو الاسناد السياسي، وقد أمّنت الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني هذا الاسناد عندما طرحت امام جماهير الشعب الفلسطيني المنتفضة وفي الخارج برنامجاً تقتنع بانها قادرة على انجازه بالاستناد الى قوتها الذاتية والى دعم ومساندة القوى الحليفة لها على الصعيدين العربي والدولي.

والآن تواجهنا مهمة تأمين الحماية السياسية للانتفاضة وعدم السماح بأية ارتباكات سياسية قد تترك آثارها على الانتفاضة وعلى وضوح الرؤية امام الجماهير المنتفضة.

وباعتقادي ان قرارات المجلس المركزي الذي انعقد في الرابع عشر من الشهر الماضي في بغداد قد أمنت هذه الحماية السياسية، وبات المطلوب هو ان تراعي القيادة السياسية الفلسطينية في حركتها هذه القرارات. وان تراعي باستمرار تأثير تحركها السياسي على الانتفاضة وعلى توضيح الاهداف المذكورة. واعتقد ان الانتفاضة ذاتها قد فتحت افاقاً واسعة لاسنادها من جانب الجماهير الفلسطينية والعربية في الخارج. فقد صار للاسناد معنى جديداً هو المساهمة الشعبية والانخراط الجماهيري في مساندة الانتفاضة، واولها اقل مساندة اهدافها السياسية كما قررتها دورة المجلس الوطني والنصدي للمؤامرات السياسية التي تتعرض لها هذه الاهداف من جانب امريكا ومن تؤثر عليهم في المنطقة وكذلك تأمين الاسناد السياسي من قبل الدول العربية، وقد رأينا ان الدول العربية الشقيقة قد عقدت قممّاً للانتفاضة صدرت عنها قرارات تنسجم تماماً مع أهداف الانتفاضة وتتبناها. ولكن الأمر المهم الآن هو العمل من أجل تنفيذ ما اتخذ من قرارات.

هذه المهمة التي تواجهنا الآن، فعلى الصعيد الجماهيري العربي أن تعزز من دورها في اسناد الانتفاضة وعلى الصعيد العربي الرسمي ان تنتهي حالة الجمود، والافراج عن القرارات السياسية خاصة تلك التي صدرت عن قمة الدار البيضاء، ذلك هو الاسناد الاساسي الذي تتطلبه الانتفاضة.

●● يتحدث المسؤولون في م ت ف كثيراً عن مراحل للانتفاضة. هل خيار تحويل الانتفاضة الى انتفاضة مسلحة ممكن؟ وفي اي مرحلة وفي اي ظروف؟ وماهي الشروط التي يجب توفرها لانجاح مثل هكذا خطوة؟

●● جورج حبش

■■ تحويل الانتفاضة الى انتفاضة مسلحة، اعتبرهمن أكثر الاخطار التي تهدد الانتفاضة، لان هذا الاتجاه يعطي العدو الاسرائيلي المبرر والفرصة السانحة للانقضاض على جماهيرنا والبطش بها، واعتقد من خلال قراءتي لتصريحات بعض قادة العدو ان الاحتلال ينتظر مثل هذه الفرصة لتنفيذ مخططه الدموي وتصفية الانتفاضة جسدياً والتنكيل الفاشي بجماهيرنا.

فالحقد الصهيوني على الانتفاضة وجماهيرها وقيادتها ونواتها الصلبة يجد تعبيراته في الكثير من المواقف والممارسات اليمينية المتطرفة، وفي سن القوانين الفاشية التي تعطي جنود وضباط العدو الحق في إطلاق النار على المشتبه فقط لانهم مشتبه على اعتبار أنهم من رماة الحجارة، وما المجازر والممارسات القمعية اليومية التي تحدث ضد جماهير الانتفاضة في الضفة والقطاع الا تجليات ملموسة لايديولوجية وسيكولوجية الانتقام وانتظار اللحظة التي تسمح بتمويل هذه النزعة الدموية والاقتلاعية على حرب شاملة ومكشوفة ضد شعبنا الفلسطيني لتنفيذ المخطط الصهيوني المبيت من قتل جماعي وترانسفير وتدمير مخيمات بالجملة. ولا يجوز نسيان المكاسب التي حققتها الانتفاضة بحكم طابعها الشعبي ومأولدته من رأي عام دولي متعاطف مع شعبنا وقضيته الوطنية ومندد ببشاعة وبربرية الممارسات الصهيونية. فرؤية الطفل الفلسطيني يتصدى بالحجر لما يسمى بسادس جيش في العالم ورؤية المرأة والشيخ وهما يواجهان بإرادتهم وأيديهم عصف وغطرسة جنود الاحتلال. وهم يطلقون الرصاص الحي والمطاطي على الجماهير المنتفضة ونشر صور تلفزيونية عن قيام الجنود الاسرائيليين بتكسير أيدي وأرجل المواطنين الفلسطينيين ودفنهم أحياء. كل هذه المشاهد من بانوراما الانتفاضة اليومية كانت وراء التعاطي الدولي الكبير مع شعبنا وقضيتنا، لذلك فمن فادح الخطأ ان نفكر بتحويل الانتفاضة الى انتفاضة مسلحة.

ولكننا، بعد ذلك يجب أن نميز بوضوح بين تحويل الانتفاضة الى انتفاضة مسلحة ومابين ضرورة اسناد الانتفاضة بالنار من الحدود العربية من تلحية ومن داخل فلسطين خارج مناطق الانتفاضة من تلحية ثانية.

ان لاسناد الانتفاضة بالنار أمر ضروري لتغيير الموقف الاسرائيلي وتجاوز العقبة التي يمثلها هذا الموقف.

ان العدو يرفع الآن شعار التعايش مع الانتفاضة بعد ان فشل في ضربها. ولواجبنا أن نفكر في الطريقة التي تجعل مثل هذا التعايش امراً غير ممكن بالنسبة للعدو. والسبيل لذلك هو زيادة الخسائر الاقتصادية للكيان الصهيوني

من ناحية. ثم ولعل هذا هو الاهم زيادة الخسائر البشرية في صفوف جيش العدو بحيث لايعود قادراً على التعايش مع الانتفاضة. ولن تجربة لبنان تعطينا المثل الملموس على ذلك، فاسرائيل دخلت مغامرة اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ بآمال وحسابات وتطلعات كبيرة لدرجة ان قادة اسرائيل في ذلك الوقت أطلقوا صيحتهم المعروفة بأن هذه آخر الحروب، ولم يمهلهم الشعب اللبناني وطليعته المقاتلة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، ومعها المقاومة الفلسطينية، ولم تتحقق آمال القيادة الاسرائيلية. فسرعان مابدأت المقاومة المسلحة للاحتلال، وبدأت جثث جنوده وضباطه تصل يومياً تقريباً إلى تل أبيب، ابتداء من حادث قتل الضابط الاسرائيلي في شارع الحمراء ومروراً بسلسلة العمليات الجريئة التي اسفرت عن قتل اعداد متزايدة من الجنود الاسرائيليين. الأمر الذي أجبر اسرائيل على الانسحاب من لبنان. وهكذا بالنسبة لنا، فالأساس هو إستمرار وتصاعد الانتفاضة الشعبية وتطوير تكتيكاتها وأساليبها الجماهيرية لتصبح أكثر تأثيراً وإيذاء للعدو ولاقتصاده وسمعته، وفي نفس الوقت اسناد الانتفاضة بالنار، بالعمليات العسكرية المؤثرة من الخارج، والعمليات العسكرية من الداخل - خارج مراكز الانتفاضة وفي شمال فلسطين - التي تلحق الخسائر البشرية بجنود وضباط الاحتلال. هذه المعادلة ترغم العدو على التراجع وتجبره على تغيير موقفه والانسحاب من المناطق المحتلة.

●● نايف حواتمة

الآن هل تتحول الانتفاضة في فترة ما الى انتفاضة مسلحة، نحن ويكل أمانة نقول هذه المسألة من الخطأ طرحها بهذه الصيغة فوسائل نضال الانتفاضة تتقرر على ضوء تطور مجرى الصراع ، ولا يمكن تحديد هذه الوسائل بشكل مسبق فعندما رفضت دولة العدو والقوى المساندة لها الاقرار بأي حق من حقوق شعبنا الوطنية الفلسطينية كانت الضرورة لبلورة صيغة العمل الفلسطينية لـ م ت ف ثم حمل السلاح لمتقرع لبواب العالم مشيرين الى وجود شعبنا ورحمه الطبيعي . والآن الانتفاضة تراكم قواها وتتخذ طابعاً ديمغرافياً شاملاً بمشاركة كل طبقات الشعب وشرائحه سنياً ونوعاً، وبمقدار حجم المساندة والمواقف الشعبية العربية والدولية الضاغطة على الادارة الامريكية وحكومة الائتلاف الاسرائيلية من أجل حل شامل ومتوازن يراعي مصالح اطراف الصراع وفي عهد الانفراجات الدولية والبحث عن حلول للمشكلات والبؤر الاقليمية بمقدار مايتم توفير كثير من الدماء والكثير من أسلحة التقتيل وتأمين حلول سياسية تراعي مصالح جميع الأطراف .

النقطة الثالثة المتعلقة بالعمل المسلح ضد قوات الاحتلال فنحن ضد استخدام السلاح على يد أبناء الانتفاضة في الضفة والقدس وقطاع غزة، فهذا قرار اشمل لكل اعضاء القيادة الفلسطينية في م ت ف. والانتفاضة تتقدم بمواجهة الاحتلال بصدورها ويظهر أمام المجتمع الاسرائيلي والاميركي ثم أمام الرأي العام العالمي كله ان الاحتلال يستخدم كل آلة الحرب المتطورة ضد شعب اعزل من السلاح وهذا لايمكن الا أن يثقل على ضمير البشرية كلها لتأمين حق شعب يصر على ان يقرر مصيره بنفسه ويبني دولته المستقلة ، حاله حال اي شعب في الارض، ولم يبق على النطاق العالمي سوى شعبين لم ينعما بعد بالاستقلال شعب فلسطين وجنوب افريقيا الاسود . العمل المسلح يفرض ضرورته بمساندة الانتفاضة وتشتيت قوات العدو حتى لاتبقى جاثمة على صدر شعب الانتفاضة: مركزة كل قواها ضد شعبنا في الضفة والقدس وغزة وكلنا يعلم ان حروب المقاومة الفدائية لاتتخذ طابعاً على طريقة الجيوش وصخبها فمهمتها هي ترك العدو المحتل مربكاً ونازفاً مرهقاً حتى يبقى احتلاله لبلدنا مكلفاً جداً له وليس عليه بالنتيجة إلا أن يحمل عصاه ويرحل ، وصعوبات عملنا المسلح ندركها منها ماهو موضوعي بفعل الظروف المحاصرة لنا والمعلومة للجميع .

ومهما كانت العقد الموضوعية في طريقنا ، فضلاً عن الحصارات العربية المرعوبة من ردود الفعل الاسرائيلية والاميركية مهما كان تافه هذا على اكتاف الفلسطينيين ولبناء مخيماتنا فليس أمامنا خيار سوى محاولة خلق وإبداع مايمكننا من التغلب على شيء من هذه العقد باتجاه حشد طاقات مخيماتنا ومناضلينا صوب الانتفاضة بأشكال اسناد متعددة وفي مقدمتها المقاومة المسلحة لقوات العدو المحتلة حتى يصبح ممكناً تشتيت مايمكن تشتيته منها بدلا من أن تبقى كلها مركزة على ارضنا المحتلة.

●● أبو إياد

● أعتقد أن هذا الامر سابق لاوانه .

●● سليمان النجاب

● الانتفاضة تتواصل وتتطور ايضاً المهم هو ان يرى هذا التطور وان تركز جهودنا لدعم الانتفاضة لتحقيق المزيد من التطور للاتجاهات التي شقتها الانتفاضة.

أنا اعتقد جازماً، أن اكبر انجاز حققته الانتفاضة هو انها حولت الجيش الاسرائيلي بكل ماديه من عتاد وعدد الى مجرد قوة شرطة وبهذا، احدثت الانتفاضة انقلاباً كبيراً في موازين القوى، ليست في مصلحة الجيش الاسرائيلي، كما ادركت الجماهير المنتفضة وقيادتها اهمية شل يد الجيش الاسرائيلي من استخدام سلاحه، ومازلت أرى وترى معي القيادة الفلسطينية أيضاً من واجبنا أن نجنب الانتفاضة مايمكن أن يستغله قادة الجيش الاسرائيلي لارتكاب المذابح ضد شعبنا، ومن أجل تنفيذ مشروعه وحلمه القديم المتمثل في تهجير الشعب الفلسطيني من وطنه، وهم الآن - أي قادة الجيش الاسرائيلي - يعترفون انه لا أمل في وقف الانتفاضة الا بتهجير الشعب الفلسطيني.

القيادة الفلسطينية تحس بمسؤوليتها العالية لمنع العدو الاسرائيلي من تنفيذ هذه الجريمة.

●● في ١٥ نوفمبر عام ١٩٨٨ تم الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية. واعتراف الجميع ان هذا مجرد اعلان فقط رغم اهميته التاريخية. وان ثمة مسافة فاصلة بين الاعلان وبين تحقيق الدولة على الارض. هذا الاعلان لم يلغ اقتراحاً، بل ان رهاناً قد حصل بين وجهتي نظر. الاولى: تقول بالعمل الدبلوماسي، وسلوك درب المرونة السياسية

سبيلاً لتحقيق الدولة. والاتجاه الآخر وقف ضد متأثراً بالمتغيرات الجيلية. وعقد رهانه بالأساس على تصعيد الانتفاضة بعد عام تقريباً على ذلك القرار... ماهو تقييمكم لسياسة وتكتيك منظمة التحرير الفلسطينية بهذا الخصوص.

●● جورج حبش

■■ منذ الأشهر الاولى لاندلاع الانتفاضة، سجلت اللجنة المركزية للجبهة الشعبية ان هناك رؤيتين سياستين للانتفاضة، وبالتالي موقفان وتكتيكان. ولا أذيع سراً إذا ما قلت انني لمست ذلك بشكل واضح في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. فقد تمثل رأي القيادة المتنفذة في م.ت.ف بوجهة نظر لا تراهن على استمرار الانتفاضة، وبالتالي كانت تخشى من ان تتوقف قبل ان تتاح له فرصة تثمرها سياسياً وتحقيق انتصارات سياسية، يأتي في مقدمتها قيام الدولة الفلسطينية التي تميز هذا الاتجاه بالاستعجال وبالاستعداد لتقديم التنازلات المجانية قبل ان تضيع الفرصة من بين يديه. وأظن ان السبب الرئيسي لهذا السلوك السياسي يعود الى عدم الثقة بالانتفاضة وبإمكانية استمرارها. كما ان هذا الرأي وقع في مطب المبالغة والوهم في مدى تأثير الانتفاضة على الكيان الصهيوني. وعلى الرأي العام الاسرائيلي. حيث اعتقد ان الامور تسير بسرعة نحو التجاوب مع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وهو مالم نلمسه في ذلك الحين. بل ان تجربة عامين منذ اندلاع الانتفاضة وحتى الآن قدمت اجابة متناقضة تماماً مع هذا الرأي. فالموقف الاسرائيلي حتى هذه اللحظة مازال متمسكاً بكل ثوابته المعادية لكل أماني الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، يتساوى في ذلك بيريز مع شامير ورابين مع شارون.

ثم ان هذا الرأي انطلق من تقييم لايسارنا الشك في صحته، وهو ان الانفراج الدولي هو السمة الأساسية التي تسم الوضع الدولي الراهن، وبالتالي فإن الانفراج يشكل عاملاً آخر، يضاف الى العوامل السابقة التي ترجح كفة احتمال الوصول بسرعة الى حل للقضية الفلسطينية. واذا كان هذا المنطق ينطوي على شيء من الصحة، فأن الوهم الكامل تمثل في التقدير الخاطيء لسرعة انعكاس الوضع الدولي الذي يسير نحو المزيد من الانفراج على الساحة الفلسطينية. وكان هؤلاء يتسلحون بالرأي القائل انه يكفي ان يتصل ريغان. ومن بعده بوش، تلفونياً بشامير، حتى تغير اسرائيل موقفها، واستشهد هذا الفريق بالتجربة التاريخية لايتاهود مع بن غوريون، حين أمره بالانسحاب من قطاع غزة عام ١٩٥٦.

بيد ان هذا الرأي، لم يلحظ تطورات مايزيد على الثلاثين عاماً في العلاقات الامريكية ـ الاسرائيلية، وان الزمن الذي كانت به اسرائيل تأتمر بأوامر واشنطن قد تغير كثيراً. فاسرائيل انتقلت من مواقع التبعية الى مواقع الشريك «الصغير» ولم تعد القاعدة التي تحكم علاقاتها بالولايات المتحدة علاقة التابع والمتبوع بالمعنى الضيق للكلمة.

هذه الرؤية من زواياها المختلفة ولدت بالضرورة التكتيك الخاطيء الذي سارت عليه القوى المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية، وبالمقابل كان هناك وجهة نظر أخرى، ورؤية سياسية مختلفة مثلتها الجبهة الشعبية. وهذه الرؤية كانت ومازالت، تنهض على عدة مفاصل، اهمها على الاطلاق: ان الانتفاضة بعد ان اندلعت وتجاوزت اشهرها الاولى وصلت الى نقطة اللاعودة. رغم كل ماستخدمه العدو الصهيوني من وسائل قمع وتنكيل وبطش، وانها لن تتوقف قبل الظفر بالحرية والاستقلال. وقبل ان تحقق أهداف شعبنا بالعودة وتقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

وهذا الاستنتاج ـ اقصد استنتاج الجبهة ـ لم يأتِ من فراغ، ولم يبنَ على أساس امنيات، واسقاط رغبات. بل على اساس دراسة وتحليل عميقين للاسباب الموضوعية والذاتية التي ادت الى انفجار الانتفاضة على هذه الصورة التي ادهشت العالم كله. ومادامت هذه الأسباب والظروف بشقيها الموضوعي والذاتي ماثلة وقائمة. فان الانتفاضة ستبقى مستمرة وستتصاعد مهما غلت التضحيات، ومهما كان الثمن.

المفصل الآخر في رؤيتنا السياسية، هو المعرفة العميقة بطبيعة العدو الصهيوني العدوانية والتوسعية، المرتكزة على اسس توراتية مغرقة في سلفيتها ورجعيتها. ناهيك عن ان السنوات الاخيرة، ولنقل منذ النصف الثاني لعقد السبعينات، والكيان الصهيوني يجنح نحو اليمين والتطرف، ويغزو المزيد من اوساط المجتمع الصهيوني، خاصة الشباب، عدا عن تصعيد

الكبير الذي شهدته الحياة الحزبية الاسرائيلية للاحزاب الدينية، (وهذه القوى اليمينية والفاشية ليست مستعدة حتى هذه اللحظة لتنسحب من متر مربع واحد من أرض فلسطين، وهذا ماجعل شامير يهدد حزب العمل بفرط التحالف الحكومي وخوض حرب أهلية في حالة استمرار حزب العمل في الحديث عن امكانية الانسحاب من شبر واحد من يهودا والسامرة التي يعتبرها شامير حقاً مقدساً له).

ترى ماذا يعني هذا بلغة التحليل السياسي؟؟ واي تكتيك يجب اتخاذه ازاءه؟؟ بالتأكيد اذا ماسلمنا بالحقائق سالفة الذكر، فإنه من الخطأ، والخطأ الفادح، ان لم يكن القاتل، الرهان على أن تغيرات نوعية لجهة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني يمكن أن تحصل بسرعة، او بضربة عصا سحرية. انا اقول هذا الكلام وفي الحسبان أن الاتجاه العام داخل اسرائيل. لكن ذلك لايعني ان الكيان الصهيوني كرة مصمتة لايمكن اختراقها لكن وبين الرأي القائل ان هذا التغيير ممكن. لكن ثمة شروط لابد ان تتوفر حتى يحدث مثل هذا التغيير. يقع في مقدمتها استمرار وتصاعد وتجذير الانتفاضة، والحاق افدح الخسائر في صفوفه وعلى كل المستويات، بين هذا الرأي وذاك ثمة بون شاسع يترتب عليه تكتيكان مختلفان: الاول، اتخذ من العمل السياسي والديبلوماسي والتنازلات المجانية سبيلاً للدولة. والثاني يؤمن ايماناً عميقاً بمقدرة الانتفاضة على الاستمرار، ويطالب ويعمل من أجل تصعيدها وتجذيرها وامتدادها وتفعيل مؤثراتها العربية والدولية. وصولاً لفرض وانتزاع الحقوق الوطنية الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني.

المفصل الثالث الذي نرتكز عليه في رؤيتنا، كما أسلفت، هو ان الوضع الدولي يتميز في المرحلة الراهنة في سيادة اجواء الانفراج. وهو بلاشك عامل مهم جداً، ولا أحد يستطيع ان ينكر اثره الايجابي على التسريع في ايجاد حل لازمة المنطقة، لكن النظر للوفاق بشكل مجرد وبدون النظر للتناقضات الخاصة في المنطقة، أي الوقوع في فهم ميكانيكي، ومحاولة اسقاط اجواء الانفراج على خلفية هذا الفهم على ازمة المنطقة، لاشك انه يؤدي الى تقدير يفتقر في أحسن الأحوال الى الدقة، لان هذه الاجواء الدولية الايجابية لابد وان تستند الى موازين قوى محلية تفرض حلاً متوازناً ومقبولاً من كل الاطراف. لهذا أقول ان استحضار العامل الدولي مهم، لكنه لن يستطيع ان يفعل فعله ويؤثر كثيراً مالم تتوفر شروط هذا الفعل والتأثير محلياً. ودليلنا في ذلك ماحصل في ناميبيا حيث لصبح الحل امكانية واقعية. وأخذ العامل الدولي مداه فقط في ضوء توازن القوى الذي حصل بين منظمة سوابو والقوى الوطنية الاخرى وبين حكومة جنوب افريقيا العنصرية. عند هذه النقطة فقط أصبح من الممكن ان تجد المشكلة النامبية طريقها للحل. وبالاستدلال نستطيع القول ان هذا مايجب فعله عندنا، ومن يستدل من هذه التجربة؟ غير ذلك نعتقد انه سيخطيء. لذا فإن موقف الجبهة الشعبية فيما يتعلق بهذه النقطة يمكن اجماله بأن السبيل الوحيد امامنا كمنظمة تحرر وكقيادة فلسطينية، ان نعمل بكل ماتملكه من أدوات ووسائل لاحداث مثل هذا التغيير في المنطقة، ولدينا الكثير من الاسلحة لفعل ذلك. أولها: ان يكون هاجسنا اليومي دعم الانتفاضة بكل السبل وتجذيرها وتصعيدها، وهي بلا شك العامل الحاسم في مثل هذا التغيير. ثم لابد من استحضار والافادة من العامل الدولي كعامل مساعد وايجابي، وليس بديلاً عن احداث التغيير المطلوب في ميزان القوى المحلي. أي وباختصار علينا تفعيل الارادة الدولية ومعها الارادة العربية وبالنسبة للثانية فأنني اشدد القول على ضرورة تفعيلها على المستوى الجماهيري وعلى مستوى فصائل حركة التحرر العربي، والمطالبة الملحاحة للانظمة بأن تقوم بواجباتها كاملة لازاء الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية والانتفاضة سواء على صعيد الدعم المادي، أو السياسي، أو المعنوي، أو الاعلامي. وليس التسارق معها والاستسلام لضغوطها لحسنا وترسم الحدود الصحيحة لما يمكن ان تعطيه الانتفاضة، وبقدر صحة شعاراتنا وفق هذا التقييم الواقعي وقتا لن تقمى منيمكن انتزاعه في هذه المرحلة هو تطبيق قرارات الشرعية الدولية دون تخصيص. ولهذا سجلنا اعتراضنا على تخصيص القرار ٢٤٢ في قرارات المجلس الوطني في دورته التاسعة عشر، لان هذا القرار عدا عن انه لايتعامل مع قضيتنا كقضية شعب وكقضية لاجئين فانه يؤمن الاعتراف بالجانب الاسرائيلي ويختصر المشكلة كلها بمشكلة حدود بين اسرائيل والدول العربية المجاورة لها. لذا فقد اعتبرنا ومازلنا نعتبر ان اقدام الاتجاه الآخر، بل اصراره على تضمين قرارات المجلس الوطني لهذا القرار هو تنازل مجاني لاداعي له، بل انه بداية لسلسلة التنازلات المجانية التي كرت بعد ذلك. إننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، نعتقد انه لم يكن هناك مايدعو الى تخصيص قرار ٢٤٢ و٣٣٨ من بين كافة قرارات الشرعية الدولية ومن بينها قرار ١٩٤ وقرار ٣٢٣٦.

وقد يقال الم يكن للسياسة التي اتبعتها بعض الاوساط المتنفذة في م.ت.ف فوائد وايجابيات؟ الم يكن التطور الذي حصل على الموقف الاوروبي الرسمي والموقف الياباني من نتائج هذه السياسة؟ ثم الم يكن بدء الحوار الامريكي ـ الفلسطيني والذي قبلته الجبهة ايجاباً من نتائج هذه السياسة كذلك؟ جوابنا على هذه الاسئلة ان لكل سياسة جانبها الايجابي وجانبها السلبي، ولكن المهم ان نحاكم هذه السياسة بمحصلة نتائجها بشكل عام كي لانضيع في تعداد مجموعة من النقاط على الجانب الايجابي مقابل مجموعة من النقاط على الجانب السلبي، دون ان نخرج بمحصلة عامة بتقييم اجمالي.

وفي المحصلة العامة وفي التقييم الاجمالي نستطيع ان نسجل ثلاثة مخاطر وسلبيات رئيسية للسياسة التي اتبعتها الاطراف المتنفذة في م.ت.ف.

أولاً: عدم التمسك بالحلقة المركزية في هذه الحلقة السياسية المحددة. اذ اعتبر اصحاب هذه السياسة ان الحلقة المركزية هي العمل الديبلوماسي. وليس تجذير وتصعيد وامتداد

الانتفاضة وتفعيل مؤثراتها على الساحة العربية بشكل خاص.

ثانياً: لقد اتبعت قيادة المنظمة تكتيكاً وضعها باستمرار في موقع المتلقي للضغوطات، بدلاً من اتباع التكتيك الذي يجعل العدو الاسرائيلي هو الواقع باستمرار تحت الضغوط الدولية. لقد شجعت سياسة التنازلات المجانية الادارة الامريكية واسرائيل على التشبث بمواقفهما، وأنني أخشى أن تكون الادارة الامريكية قد وصلت الى النتيجة التالية: أمام كل عقبة تعترض التسوية فأن الحل الوحيد هو ممارسة مزيد من الضغط على قيادة م.ت.ف.

ثالثاً: الارباك الذي حصل في صفوف الثورة والشعب الفلسطيني نتيجة سياسة التنازلات المجانية والاضرار التي يلحقها هذا النهج بالوحدة الوطنية الفلسطينية وهي الشرط الذي لاغنى عنه لاستمرار الانتفاضة وتصاعدها على طريق تحقيق هدف الحرية والاستقلال.

على أية حال، فاننا كما ذكرت في أكثر من مناسبة، نعتبر بمسؤولية واهتمام الدورة القادمة للمجلس الوطني، حيث من المفروض أن تجري عملية تقييم دقيق للسياسة التي اتبعتها قيادة المنظمة بايجابياتها وسلبياتها، ثم بمحصلتها العامة. وأملي كبير أن نجري جميعاً عملية التقييم هذه بموضوعية وعلمية، بعيداً عن المواقف الذاتية.

أن الجميع يقول أن المنظمة قد قدمت كل التنازلات الممكنة. هذا مايقوله الملك حسين، وحسني مبارك، وكل الدول الاوروبية.. الخ، أليس من حقنا أن نسأل ماذا كانت نتيجة تقديم كل هذه التنازلات؟

●● نايف حواتمة

■ كما اشرت سابقاً بفعل الانتفاضة وبعد قرار الاردن فك الارتباط مع الضفة الفلسطينية بأن على م.ت.ف. أن تعطي جوابها بتحمل المسؤولية كاملة عن مصير مجموع قضيتنا الوطنية وخصوصاً مصير الضفة والقدس وقطاع غزة، وأصبح لزاماً على م.ت.ف. تطوير برنامجها، تظهيره بكل جوانبه وتحديد ما لنا وماعلينا فكانت قرارات نوفمبر: اعلان دولة فلسطين، المبادرة السياسية، وصيانة الائتلاف الوطني العريض الآن يتضح للجميع كم كنت قرارات نوفمبر بحلقتها الثلاث صائبة وضرورية ومتناغمة مع البرنامج الوطني المرحلي والقومي المشترك (قرارات الرباط حتى الدار البيضاء)، بل والدولي الباحث عن الحل الشامل والمتوازن الذي يراعي مصالح جميع أطراف الصراع.

فإعلان دولة فلسطين يشكل التزاماً على الجميع بأن لاحل أقل من دولة مستقلة والجميع الذين نقصدهم من التيارات اليسارية والديمقراطية وصولا الى البرجوازية الوطنية البراغماتية التي أبدت استعدادها أكثر من مرة لما هو أقل من دولة مستقلة والدليل الصارخ على ذلك اتفاق عمان عندما وقع فك التحالف الوطني العريض والاستعاضة عنه بتحالف طبقي ضيق، ثم التحور في ذلك السياق مع عمان والقاهرة على قاعدة الاتفاق الشهير الذي تم فيه التنازل عن وحدانية التمثيل والتنازل عن حق تقرير المصير باعتباره حلقة بارزة في أية تسوية لقضية الشرق الأوسط وفي القلب منها قضيتنا الوطنية، وتحول حق تقرير المصير الى قضية داخلية بين قيادة م.ت.ف. بالتشكيل الذي تشكلت به والحكومة الاردنية. اعلان دولة فلسطين اضاف التزامات صارخة على الجميع بضرورة الانخباط لها وتم ايضاً اعتراف الاغلبية الساحقة من الدول العربية وفي حدود معلوماتي ماعدا دولة عربية واحدة لم تعترف بعد بدولة فلسطين، كما تم تكريس كل هذا في قمة الدار البيضاء العربية بجانب الاعترافات الدولية الواسعة. أما المبادرة السياسية الفلسطينية التي تقررت بالاكثرية الواسعة في نوفمبر والتي شاركت باقرارها الجبهة الديمقراطية وفتح والحزب الشيوعي وعدد وافر من الشخصيات المستقلة، بينما رفاقنا في الجبهة الشعبية اعترضوا عليها، والان أود أن أقول: بدون الانتفاضة لم يكن ممكناً لقرارات نوفمبر ان تحقق هذه الانجازات الكبيرة لأن الانتفاضة هي التي أعطت الامكانية على الصعد الفلسطينية والعربية والدولية للبحث عن تسوية شاملة تراعي مصالح جميع الأطراف المتنازعة، ولولا الانتفاضة لمرت قرارات نوفمبر كما مر الكثير من القرارات الصادرة قبلها دون ان تحفر في الارض الفلسطينية والعربية والدولية بصماتها وتأثيراتها، تماما كما فتحت حرب تشرين ٧٣ الآفاق لامكانية تسوية سياسية شاملة في الشرق الاوسط وهذا الذي أعطى البرنامج الوطني المرحلي لـ م.ت.ف في ذلك السياق التاريخي القدرة على الاختراق الواسع عربياً ودولياً ممثلاً بقرارات الرباط والاعتراف العربي الشامل الاول بـ م.ت.ف ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعبنا، والاعترافات الدولية الواسعة بمنظمة التحرير التي تجاوزت ١٣٥ دولة في العالم وانتقلت م.ت.ف. الى العضوية المراقبة في الامم المتحدة، مثلما انتقلت قبلها منظمة (سوابو لشعب ناميبيا الى العضوية المراقبة، والان (سوابو) تحصد ثمار كل هذه النضالات من خلال العملية الانتخابية الجارية التي ستضع الاستقلال التام لناميبيا بين يدي أبناء (سوابو) تعبيراً عن مصداقية تمثيلها التاريخية للشعب الناميبي. في سياق هذه العملية الجارية علينا ان نرى هذه الانجازات ونرى بنفس الوقت بعين ناقدة كل محاولات الخروج عن قرارات نوفمبر او الارتداد للخلف بها، وفي هذا السياق كان رفضنا ـ نحن في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ـ ومعنا العديد من فصائل المقاومة في م.ت.ف بجانب رفض القيادة الوطنية الموحدة وان بشكل غير مباشر لتصريح الاخ رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف مساء ١٢/١٤ الذي أعلنه بصفته الشخصية، لان فيه تنازلات عن جانب واحد ولا ضرورة لها، وأكدنا اننا ملتزمون بما تقرر في نوفمبر وكل ماهو خارج قرارات المجلس الوطني لايعبر عن سياسة م.ت.ف بل يعبر عن سياسة الذين يطلقون هذه المواقف وهذه التصريحات. وفعلاً واصلنا دفاعنا الحازم عن قرارات المجلس الوطني بما فيه مواصلتنا لعمليات المقاومة الفدائية من جنوب لبنان نقيض الضغوطات الامريكية التي طالبت بالتزام جميع فصائل م.ت.ف لوقف عمليات مقاومة الاحتلال، كذلك وقفنا بوجه كل التكتيكات التي حاولت أن تختبر الاوضاع الفلسطينية من حيث درجة استعدادها لتقديم تنازلات عن ماتقرر في المجلس الوطني في نوفمبر، وجاءت قرارات القيادة الفلسطينية ثم المجلس المركزي الفلسطيني وآخرها دورة بغداد لتشير بوضوح إلى التمسك الحازم بقرارات نوفمبر واشتقاق

الحلول تجاه أي قضايا جديدة من قرارات نوفمبر، وفي سياق مجموع هذه العملية أشرتم في سؤالكم إلى التصريح الذي تم في باريس حول الميثاق، نحن علينا أن نرى الامور بروح الواقعية السياسية الفعلية، فالبرنامج الوطني المرحلي لـ م.ت.ف منذ عام ١٩٧٤ يشكل خطوة متطورة ومتقدمة على جوانب وردت في الميثاق، وبالتالي لاجديد في هذه النقطة. والآن أصبح هذا واضحاً جداً من خلال دعوة جميع فصائل م.ت.ف للحل الشامل والمتوازن في اطار المؤتمر الدولي الفعال وعلى قاعدة توازن المصالح التي تحددها قرارات الشرعية الدولية بهذا نستطيع التحرير بأن الرئيسي في قرارات نوفمبر تمت حمايته حتى الآن وآخر الامثلة على ذلك المعركة الدائرة حالياً حول خطة بيكر وقبلها النقاط المصرية وخطة شامير، قد تمكنت القيادة الفلسطينية في المجلس المركزي لمنظمة التحرير من استخلاص الاجوبة السليمة حتى الآن والمشتقة من عناصر المبادرة السياسية الفلسطينية المقرة في المجلس الوطني ومن الاصرار على حق شعبنا بدولته المستقلة. بذلك الوقت واصلت القوى الديمقراطية والوطنية الجذرية في م.ت.ف. نضالها لصيانة قرارات نوفمبر ودرء وتطويق وحاصرة أية تنازلات مجانية حتى لاتشق طريقها في الحياة الفلسطينية. وفعلا إذا أخذنا بنداءات القيادة الوطنية الموحدة وكل ماهو رئيسي في سياسة وتكتيك م.ت.ف. نجد أن قرارات نوفمبر تمت صيانتها حتى الان على يد المؤسسات الجماعية في م.ت.ف. والمجلس الوطني ـ المجلس المركزي ـ القيادة الفلسطينية الجماعية للمنظمة، وأية عملية ارتداد فردية بقيت محاصرة ومحصورة ولم تسحب نفسها لتصبح سياسة لعموم م.ت.ف. كل هذا يكشف بالملموس الآفاق الواسعة التي تم فتحها امام الانتفاضة ومجموع قضيتنا الوطنية وبرزت جبهة دولية واسعة بجانبنا، وكل هذا اضافات مادية وسياسية كبيرة لنضالنا، فالفكرة، أي فكرة، عندما تجد طريقها إلى الجماهير والرأي العام الدولي تصبح قوى مادية، وهكذا حصل مع قرارات نوفمبر، ومن هنا فان من الخلل الكبير تبسيط الامور على قاعدة ان رهاناً قد حصل بين وجهتي نظر الأولى تقول بالعمل الدبلوماسي والأخرى تقول بتطوير الانتفاضة وتصعيدها، فالقيادة الوطنية الموحدة تتشكل من القوى الرئيسية الأربعة وهي التي تقود الانتفاضة، والكل يناضل وفقاً لرؤياه وأساليبه عمله لتصعيد الانتفاضة وتطويرها وهنا للتبيان يقع وكنا ولازلنا نعمل ونتمنى لو يتم حله ليجليا وبشكل موحد حما يعزز عوامل الصمود والتطور وفي المقدمة مليمكن من استكمال هيكلية سلطة الشعب، سلطة الدولة المستقلة القادمة ومايؤمن حول قضايا الجماهير العريضة على يد القيادة الموحدة عبر دفع كل أموال مساندة الانتفاضة في قناة القيادة الوطنية الموحدة، كذلك كل من هو مشارك في قيادة م.ت.ف يلمس مامن انجازه على قاعدة الانتفاضة ومبادرة السلام الفلسطينية المقررة في المجلس الوطني، ولايستطيع طمس كل هذا، وهو لايدور حول العمل الدبلوماسي والمرونة السياسية، بل ان العمل الدبلوماسي كان دائماً قائماً في حياة م.ت.ف وبمقدار مايكون الزرع سليماً في صفوف الانتفاضة والوحدة الوطنية والروافع المساندة للانتفاضة والوضوح السياسي لـ م.ت.ف على قاعدة قرارات نوفمبر، بمقدار مايكون الحصاد الدبلوماسي واسعاً. والعكس أيضاً صحيح، فلا حصاد دبلوماسي مفيد إذا لم تستند الدبلوماسية على صمود الانتفاضة وتطورها المتعاظم وهو الجاري على امتداد ٢٤ شهراً، وعلى صحة ودرجة حسن التكتيك الذي يطرح قرارات نوفمبر لتدب فيها الحياة الاقليمية والدولية بعيداً عن أية تنازلات أو تراجع عن هذه القرارات، وبعيداً عن أية خطوات مجانية لاتخدم تعميق قرارات نوفمبر في الحياة الدولية والاقليمية. نقطة أخيرة في هذا الميدان، نحن جميعاً في م.ت.ف ندرك ان م.ت.ف هي ائتلاف وطني عريض تجتمع فيه كل الاتجاهات الفاعلة في صفوف شعبنا من الاتجاه البورجوازي الوطني البراغماتي، إلى الاتجاه الوطني الديمقراطي والثوري الواقعي، إلى تلاوين مغامرة أخرى، وهذا يعني بوضوح مجانب عناصر الوحدة هناك التنوع الذي يطرح دائماً تبانيات سياسية وتكتيكية وفي أساليب العمل مصدرها محاولة الاتجاه اليميني البراغماتي أن يجر البرنامج المشترك باتجاه آرائه وبرنامجه الخاص، وهذا مايؤدي إلى خلق إربكات داخلية فلسطينية لأن م.ت.ف. منذ أن تم استعادة الوحدة الوطنية في أيار ١٩٨٧ حتى يومنا لاتعاني من اشكالات الاتجاهات المغامرة، وفي اطار كل جبهة وطنية عريضة تبرز هذه القضايا وستبقى تبرز الا ان علينا أن نلاحظ مسألة أساسية وحاسمة في بحر كل التباينات التي برزت تمكنت القوى الوطنية والديمقراطية السليمة في م.ت.ف من صيانة الخط الرئيسي في

البرنامج الوطني المشترك ممثلاً بقرارات نوفمبر والتي اكتسبت الآن ابعاداً إقليمية وعربية هامة وبعداً دولية واسعة جداً . المشكل هو في البيض الذي حولنا، وبالتحديد في الأوضاع العربية النصابة بالقصور والعجز والتحلل من الالتزامات القومية المشتركة ممثله بقرارات قمتي الجزائر والدار البيضاء وهذا أدى ليس فقط الى غياب الدور العربي الموحد حول قرارات الدار البيضاء، بل إلى تفكك هذا الدور الموحد ثم ظهر بعدد من المواقف العربية وخاصة النقاط المصرية والتعاطف السعودي معها ، وهذا كله يضعف الموقف الموحد ويولد ضغوطات مربكة على الأوضاع الفلسطينية الداخلية، كما أدى إلى ارباكات في الجبهة الدولية التي تطورت كثيراً بموجب فعل الانتفاضة وقرارات نوفمبر وخصوصاً اعلان دولة فلسطين والمبادرة السياسية .

●● أبو إياد

● ان الحديث عن خطين بهذا الشكل المتمايز غير موجود . فالاتجاهان يراهنان على الانتفاضة وعلى تصاعد العمل الفلسطيني في كل المجالات ولكن الوسيلة السياسية للوصول الى الهدف قد يكون فيها نوعاً ما من الخلاف . أي هناك من يرى أن على مبادرة السلام الفلسطينية ان تأخذ بالشرعية الدولية بكل قراراتها وتتاضل في هذا الاتجاه خدمة لاهداف الانتفاضة التي هي اهداف شعبنا . ومن هنا قد ثبت بالملموس ليس الذي يقول بعدم التنازلات هو الصحيح ولا الذي يقول بالتنازلات هو الصحيح . لانني اعتقد انه ليس هناك بالاساس تنازلات حيث أن كل ما هناك حركة سياسية وليس هناك تاريخ حركة سياسية ثورية دخلت نصف معركة سياسية ولانصف معركة عسكرية . فالمعركة السياسية تدخلها من البداية الى النهاية ولاتتردد ليضاً في دخولها . هناك في الحركة الوطنية الفلسطينية من انصار هذه المدرسة وهناك آخرون حذرون من المغامرة . حذرون من أن تفسر هذه المعركة السياسية بتقديم التنازلات التي لايستفيد منها الا العدو .

من الصعب أن نقول أن الرهانان صحيحان . وبالتالي هناك في منظمة التحرير الفلسطينية عمل سياسي متوازن ليس فيه اي مغامرات أو تنازلات أو مايمس نصف معركة أي أن هناك معركة سياسية كاملة بكل ما تتحمله هذه المعركة من تنازلات ومرونة الخ .. ثم لانستطيع الآن أن نحكم اي اتجاه صحيح لان ذلك سابق لاوانه والمعركة لاتزال مستمرة .

●● سليمان النجاب

● اعتقد أن في ثنايا السؤال ماتزال خلفيات الجدال الوطني الفلسطيني الذي سبق الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، هذه الدورة التي اجابت على الكثير من هذه التساؤلات وبالتالي ليس لدّي ماأضيفه في اجابتي على اجابة الحياة نفسها.

لقد كان اعلان الاستقلال كما نفهمه بغرض التأكيد على أن الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الخارج لن يوقف نضاله الوطني حتى يحقق هدفاً محدداً هو الحرية والاستقلال.

كما كان اعلان الاستقلال له معنىً خاصاً وهو افهام جميع من يتعاطف مع الشعب الفلسطيني بأن عبارة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني حيثما وردت لها معنى واحد هو الاستقلال الوطني.

بلاشك اننا كنا ندرك ان اعلان الاستقلال شيء ولانجازه شيء آخر، لذلك فاننا نعتبر أن الاعترافات بالدولة الفلسطينية المستقلة من غالبية دول العالم قد قدمت خدمة كبيرة لنضالنا من أجل تحقيق الاستقلال. كما نعتبر أن البرنامج الذي صدر عن الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني ومبادرة السلام الفلسطيني قد حددت لنهج والسبل من أجل تحقيق هذا الاستقلال. لقد رأينا أن هذا الاعلان قد نمت الاستجابة له في استفتاء شعبي فلسطيني شامل صوت فيه الشعب الفلسطيني في الوطن وفي الشتات بالاجماع بنعم للاستقلال الوطني.

وكما سبق وان قلت، الآن يتركز الجهد على التبرتمج السياسي والحركة السياسية من أجل تحقيق هذا الهدف.

أما فيما يخص السؤال المتعلق بالتكتيك والعمل السياسي السيئيلي، اولاً علينا ان نؤكد مجدداً بأن المحرك الاساسي لحركة القيادة الفلسطينية السياسية والحركة الدولية الداعية الى احقاق حقوق الشعب الفلسطيني هو الانتفاضة وبالتالي، يطرح الجميع امام نفسه مسؤوليته في حماية الانتفاضة وتواصلها ولاحباط اية جهود ترمي الى وقف هذه الانتفاضة.

ولكننا نعرف جيداً بأنه يجب ان لاتبقى حركة الانتفاضة لوحدها، وانما يتوقف على القيادة السياسية وحركتها في استثمار الانتفاضة وفي مواصلة الجهود السياسية والديبلوماسية لعقد المؤتمر الدولي للوصول الى تسوية ترتكز على الاسس التي حددتها المبادرة الفلسطينية للسلام.

وفي هذا الاطار مازال مطلوباً من القيادة السياسية الفلسطينية وقوى حركة التحرر العربي ومن الدول العربية المساندة لحقوق الشعب الفلسطيني أن تبذل المزيد والمزيد من الجهد في الضغط على الولايات المتحدة الامريكية من أجل الزامها بالتجاوب مع الا الدولية لبلوغ تسوية كما حددتها مبادرة السلام الفلسطينية ذلك ان قوة هذه المبادرة تكمن في استنادها الى الشرعية الدولية وقرارات منظمة الامم المتحدة.

وكما قلت في الاجابة عن سؤال سابق، فان تكتيك القيادة الفلسطينية يجب دائماً أن يخدم هذا الهدف الا وهو هدف تحقيق الاستقلال الوطني وضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وان اية خطوات تكتيكية تمس هذا الهدف او تضيبض الرؤية عن هذا الهدف هي تكتيكات خاطئة وخطرة استوجبت التراجع عنها فوراً.

لاشك أن امامنا آفاقاً واسعة للحركة السياسية، وعندما اقول حركة سياسية فانني بذلك اقصد الصراع السياسي، وبالعودة الى قرارات المجلس المركزي الاخيرة في بغداد فاننا نجد أنها قد حددت هذه النقاط بدقة وحددت ليضاً المحاور الرئيسية لحركة السياسية التي عليها يجب ان نرتكز كل تحركات القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية. كما

حددت هذه الدورة موقف منظمة التحرير الواضح تجاه الحلول والتسوية المشبوهة التي طرحت من جانب اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية وبالتالي فانه من الضروري أن نسد المنافذ نهائياً امام خطة شامير وجميع المحاولات التي تسعى لانقاذ هذه الخطة او بعثها من جديد.

●● الحوار الفلسطيني - الامريكي اعتبره الجميع مكسباً هاماً فرض على الادارة الامريكية بفضل الانتفاضة. بعد عدة جلسات رسمية والكثير من الجلسات الغير رسمية، توصل المتحاورين الى نتيجة هامة. ان هذا الحوار يمكن وصفه بحوار الطرشان. ولم ينتج عنه اي شيء يذكر الى الآن على الاقل... هل ستواصلون الحوار وباي شروط وماهي الاهداف المرجوة من هذا الحوار؟

●● جورج حبش

■■ نعم، أن بدء الحوار الفلسطيني - الامريكي مكسب، ومكسب كبير، وهو كما قلت فرض على الادارة الامريكية فرضاً ورغماً عنها. فبعدما فشلت اسرائيل في سحق الانتفاضة بالوسائل القمعية السافرة. وسقطت كل المشاريع التي طرحت من قبل الولايات المتحدة لاستيعاب الانتفاضة ونتائجها وتاثيرها كما حصل مع وزير الخارجية الامريكية السابق جورج شولتز، عندما طرح خطته الشهيرة ولم يجد فلسطينياً واحداً يستمع اليه في الارض المحتلة وقوبل بالاضراب الشامل وبالمقاطعة الكاملة من قبل كل شخصيات الداخل وفعالياته الوطنية عندها تيقنت الادارة الامريكية أن الانتفاضة شبت عن الطوق، ولم يعد بالامكان انهائها، كما تيقنت أن العنوان الوحيد للشعب الفلسطيني هو منظمة التحرير الفلسطينية، ولا مناص من مخاطبتها، وبعد ذلك كله جاء القرار الذي اتخذته الادارة الامريكية بمنع الاخ ياسر عرفات من القاء كلمته امام الجمعية العامة للامم المتحدة آنذاك، وانتقال الشرعية الدولية بقضها وقضيضها الى جنيف، مما شكل سابقة وصفعة لسياسة الامريكية امام دول العالم وشعوبها، بحيث بدت الادارة الامريكية مدانة ومعزولة كما لم تكن قبل ذلك وربما طيلة تاريخها كله. كل ذلك يحوني للقول دون أن يخامرني ادنى شك أن انتصاراً كبيراً قد تحقق، وانجازاً لايستهان به لاتزعناه من بين فكي الادارة الامريكية، يجب الحفاظ عليه بقوة رغم النتائج المتواضعة التي حققها هذا الحوار حتى الآن. وفي ذات السياق لابد من تسجيل أن الادارة الامريكية وهي مضطرة لمحاورة منظمة التحرير حاولت، ومازالت تحاول أن تجعل من هذا الحوار سلاحاً تحارب فيه المنظمة على طاولة الحوار، أي انها تحاول استخدامه لجر المنظمة ودفعها لتقديم المزيد من التنازلات. وبالتالي تفرغ الحوار من محتواه وتجرده من أي قيمة تذكر، والدلائل على هذا الرأي كثيرة: فمازالت الادارة الامريكية تعتمد القناة المصرية لمناقشة كافة المشاريع والخطط بدءاً بخطة شامير، مروراً بنقاط مبارك العشرة - وليس آخراً - بخطة بيكر. أي أن الادارة الامريكية تتعمد تهميش صلتها المباشرة مع المنظمة وتكتفي باستخدام هذه الصلة لمناقشة القضايا الثانوية والشكلية والاجرائية فقط. عدا عن رفض الادارة الامريكية أكثر من مرة الرد على اسئلة واستفسارات منظمة التحرير الفلسطينية. وعدا لجوئها الى اسلوب التهديد والوعيد احياناً كما حصل بعد المؤتمر الخامس لحركة فتح.

كل ذلك يتطلب من الطرف الفلسطيني المفاوض اولاً أن يتمسك بكل الثوابت الوطنية الفلسطينية، وبقرارات الاجماع، وأن يدافع بشجاعة عن انتصار فتح الحوار، وأن ينتقل منه لتحقيق انتصارات اخرى، لا أن يكتفي بالحوار الشكلي وتمديد فواتيره الباهظة الثمن، ثم أن علينا مطالبة الادارة الامريكية بتطوير موقفها وان تقول لهم بالفم الملآن: عليكم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً. وبحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وبالمؤتمر الدولي اطاراً للحل، وبحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة بهذا فقط تستقيم الامور، وبهذا يكون انتصار الحوار مقدمة لانتصارات اكبر، بدل أن يكون هذا الانتصار مقدمة للهبوط الى سقف خطة شامير ومحاولة تمريرها، مرة بالقرب المصري واخرى بالامريكي.

وأخيراً فان الحوار بين الادارة الامريكية ومنظمة التحرير لابد وان يستكمل بعمل جدي وموازٍ على الساحة الامريكية نفسها، ويجب اختراق المجتمع الامريكي من الداخل ويجب مخاطبة الكونغرس واللجان المتفرعة عنه، المنظمات الحكومية، والغير حكومية، وجميع المؤسسات والهيئات الاعلامية والانسانية، ويجب أن نقرع كل ابواب الرأي العام الامريكي ومؤسساته، وهذا يتطلب جهداً وطنياً كبيراً يجب أن تنخرط فيه منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها. وان تقلع عن الفوضى في العمل في ساحة كبيرة وهامة كالساحة الامريكية. واظن أن هذه الساحة بدأت، ويجب أن تأخذ حيزاً كبيراً في تفكير القيادة الفلسطينية، وهي مرشحة في الفترة القادمة أن ترتقي في سلم اولويات العمل الفلسطيني بغض النظر عن الترتيب.

●● نايف حواتمة

■ كنا دائماً في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ومن موقعنا الاساسي في صفوف شعبنا والقيادة الموحدة وم ت ف مع ضرورة الحوار الفلسطيني - الامريكي نحن كنا ولازلنا من الذين يعتقدون ان ثمار الحوار الفلسطيني - الامريكي الايجابية لن تاتي سريعاً، وادركنا باكراً ان الادارة الامريكية تحاول توظيف الحوار لجر م ت ف نحو سلسلة من المشاريع والمناورات التي تؤدي الى تجزئة القضية الوطنية لشعبنا ودفع م ت ف. للمصادقة على وفد فلسطيني يمثل الضفة والقطاع وعناصر مبعدة بديلاً عن المنظمة للدخول في مفاوضات مع الحكومة الاسرائيلية حول خطة الانتخابات الاسرائيلية ومشروع شامير. برز هذا منذ الجلسة الأولى للحوار عندما دعت الولايات المتحدة الى انتخابات في الضفة والقطاع منزوعة عن سياق الحل الشامل والمتوازن وعن المؤتمر الدولي وقرارات الشرعية الدولية، الحوار مكن من البحث في وجهات النظر المتقابلة وفحصها، والاهم كسر جدار التحريم الذي فرضه كيسنجر منذ عام ١٩٧٤ عن م ت ف. والذي دام ١٤ سنة كاملة فاضطرت الادارة الامريكية الى التسليم بواقع سياسي ملموس يقول، لايمكن تجاهل م ت ف بقواها المكونة

لها، فقد اصبحت ضاربة الجذور السياسية والتنظيمية والكفاحية في صفوف شعبنا، وشعبنا كله يقول: كلنا م ت ف كما قال شعب الجزائر. كلنا جبهة التحرير الآن بدأت الادارة الاميركية منذ ١٤ آب الابتعاد عن الحوار الرسمي المباشر مع م ت ف في محاولة منها لوضع المنظمة في الظل وتهميشها والاستعاضة عن هذا الحوار الرسمي بحوار غير مباشر عبر الوسطاء المصريين والسويديين، ومانشهده هذه الايام من محاولات مصرية لدفع م ت ف نحو التجاوب بنسبة او باخرى مع خطة بيكر الاولى والثانية المعدلة دليل على ذلك بعد ان تم في النقاط العشر المصرية ، فالولايات المتحدة وصلت إلى طريق مسدودة في محاولاتها جر م ت ف للتكيف مع الخطط الاميركية بصدد قضيتنا الوطنية، ولذا تعمل الآن عبر الوسطاء للضغط على م ت ف. دفعاً بالاتجاه الذي سبق وان مارسته الادارة الاميركية عبر الحوارات الرسمية . هذا جانب، والجانب الآخر فإن كسر الحرمان دليل صارخ امام الراي العام العالمي وخصوصاً الاميركي والاسرائيلي مهما طال التجاهل لـ م ت ف. لايمكن تأبيده، ولابد من التفاوض مع م ت ف في يوم ما.

اقول بالتأكيد لابد من تطوير مسار الحوار الفلسطيني ـ الاميركي وقد بادرنا إلى طرح هذا في دورة المجلس المركزي الفلسطيني التي انتهت للتو في بغداد وقلنا بلغة واضحة يجب تطوير مسار الحوار ليأخذ مجراه الفعلي على قاعدة الاصرار على الانتقال به من دائرة الحوار الى دائرة الاقرار الاميركي بالصفة التمثيلية لـ م ت ف. والاقرار بحق شعبنا في تقرير المصير وضرورة بدء العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي بحثاً عن الحل الشامل والمتوازن لقضية الشرق الاوسط. ونعرف جيدا ان هذا التطوير في مسار الحوار لن يلقى استجابة من الجانب الاميركي في مراحله الاولى، بل الاصرار عليه هو الذي يوصل الى النتائج الايجابية الضرورية التي لابد ان تفرض نفسها آخراً في الواقع. ونعتقد ان بيدنا في م ت ف كل الاسلحة الضرورية لتطوير مسار الحوار عملاً بقرارات المجلس المركزي الفلسطيني الاخير في بغداد ليتم استئناف الحوار المباشر بديلا عن الحوار بالواسطة الدائر منذ منتصف آب، وبيد م ت ف الانتفاضة المجيدة الصامدة وضرورة توليد كل الروافع المجاورة، بجانب ضرورة الحرص على سياسة تكتيكية متماسكة لـ م ت ف مشتقة من قرارات نوفمبر حتى نحافظ على وحدة الموقف الفلسطيني والاقليمي والدولي بجانبنا، كل هذا سيفعل فعله داخل الادارة الاميركية وداخل المجتمع الاسرائيلي، ويؤدي بالنتيجة إلى تصحيح مسار الحوار باتجاه الاقرار الاميركي بالصفة التمثيلية لـ م ت ف. وبحق شعبنا في تقرير المصير وبالحل الشامل والمتوازن في اطار المؤتمر الدولي الفعال.

●● أبو إياد

● بغض النظر عن نظرتنا للسياسة الاميركية فيما يتعلق بقضيتنا وهي نظرة لايختلف عليها أي فلسطيني ولا أي عربي حتى . فأميركا طرف منحاز لاسرائيل ، انحياز كامل ، كما انه ليس هناك أي صفة كصفة الوسيط او الصديق او الحكم موجودة في الولايات المتحدة . ولكن في السياسة من المفترض ان نرى ذلك ، من الولايات المتحدة التي لاتعترف بـ م ت ف ولاتقبل بالحوار معها ، الى الحوار الحالي الذي اشرت اليه . هنا اعتقد ان لافائدة منه لان الثوابت الاميركية واضحة تمام الوضوح امامنا . ولكن على الرغم من ذلك نعتبره مكسباً هاماً . فالنظرة التي كانت سائدة والتي تقول ان المنظمة هي منظمة ارهابية في هذا الوقت بدأت الولايات المتحدة تحاورنا ، وبالتالي فان هذا عبارة عن تقدم الى الامام وليس تراجع .

نحن لم نقدم الى الولايات المتحدة تنازلات معينة ولا لاي جهة أجنبية أخرى ، نحن قدمنا لشعبنا مبادرة ناتجة عن قناعتنا كفلسطينيين وكمنظمة تحرير ان هذا الامر يخدم اهداف الانتفاضة .

وفي سياق المبادرة التي طرحناها ، حصل ان الولايات المتحدة فتحت الحوار معنا وهنا اعتبر هذا مكسب هام لمنظمة التحرير ، لكن اذا سألتني هل هناك فائدة مرجوة من هذا الحوار اقول لا .

لكن هذا لايعني ان نقدم على اغلاق هذا الحوار من جانبنا ، أما اذا الولايات المتحدة هي التي اغلقت هذا الحوار فلا نستجديها لانه في حال اغلاقه فعلاً لن نخسر شيئاً ايضاً لن نستجدي الحوار مع امريكا ولكن لن نغلقه .

استمرت الانتفاضة رغم كل العقبات

●● سليمان النجاب

● اولاً اود ان اقول ان الحوار الاميركي ـ الفلسطيني قد سجل تراجعاً في موقف الادارة الاميركية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن مدى هذا التراجع يتوقف على الحركة اللاحقة لهذا الحوار وكذلك ايضاً على مدى قوة العوامل التي أجبرت الادارة الاميركية على هذا التراجع لم يكن خافياً علينا ان الادارة الاميركية وبعد ان فشلت في القفز عن منظمة التحرير وتجاهلها فانها لم تتخل بعد عن هدفها في احتواء، منظمة التحرير الفلسطينية من خلال الحوار.

لااعتقد ان مسؤولية دخول هذا الحوار في حلقة مفرغة ترجع الى الطرف الفلسطيني أو مبدأ الحوار نفسه، ولكن العديد من الاطراف العربية والدولية التي ضغطت على الادارة الاميركية كي تبدأ هذا الحوار توقفت عن ضغطها وفضلت موقف المنتظر لترى ماالذي سيتمخض عنه هذا الحوار، في حين ان المطلوب منها هو مواصلة ضغطها حتى يكون ذلك الضغط مسانداً للموقف الفلسطيني الذي يطرح في هذا الحوار مهمة تغيير الموقف الاميركي نحو الافضل وبالتحديد اعتراف الادارة الاميركية بالشعب الفلسطيني كشعب وبحقه في تقرير مصيره وبمنظمة التحرير

حتى الحرية والاستقلال

الفلسطينية ممثلاً شرعياً له والاعتراف بالمؤتمر الدولي اطاراً وحيداً للوصول الى تسوية سياسية تستند الى الشرعية الدولية وتضمن الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وتضمن كذلك سلامة وأمن جميع دول المنطقة.

لذلك، فان السؤال ليس متعلق في استمرارية الحوار الاميركي أو توقفه، فالمهم هو رفع مستوى الضغط على المحاور الاميركي حتى يتخلى عن موقفه المعادي للشعب الفلسطيني وحتى يستجيب للاسس الوحيدة والفعلية للتسوية وهي الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي حقه في العودة الى وطنه واقامة دولته المستقلة والاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني والاعتراف بالمؤتمر الدولي اطاراً وحيداً ملائماً لانجاز هذه التسوية.

●● الموقفين الاسرائيلي ـ الاميركي مازالا متمسكان بكل ثوابتهما، وهي رفض قاطع لاقامة الدولة الفلسطينية، لا لحق تقرير المصير، لا لـ م ت ف، كيف ترون السبل التي يمكن من خلالها احداث تغيير في مواقف هذه الأطراف؟

●● جورج حبش

■■ لنبدأ بالموقف الاسرائيلي العام. فمازال هذا الموقف يتسم بأكثر قدر من التعنت والغطرسة الرافض لكل حقوق شعبنا الوطنية، ولكل المواثيق والاعراف الدولية، ولكل المشاريع التي تنطلق من مبدأ الاعتراف بحقوقنا بما في ذلك المؤتمر الدولي، المستند الى الاحكام والمواثيق والقرارات الدولية. وهذا الرفض يصلح اداة قياس للكشف عن الجوهر الحقيقي لطبيعة العدو بوصفه عدواً عنصرياً فاشياً، استيطانياً، يرى في الشعب الفلسطيني نقيضه التاريخي. وبهذا المعنى فاننا لانجابه عدواً عادياً كلاسيكياً، بل نجابه عدواً يتمترس خلف ترسانة كبيرة من العقائد والافكار العنصرية المغرقة في سلفيتها. وبالتالي رجعيتها. ويشتق منها كل المبررات لانزال اقسى ماعرفته البشرية من عذاب بجماهير شعبنا في الداخل والخارج على حد سواء.

إن هذا الموقف الاسرائيلي يمثل جوهر سياسة التحالف الحاكم في تل ابيب، وأي خلاف بين الطرفين الحاكمين لايعدو كونه خلافاً على الوسائل والادوات لبلوغ نفس الاهداف، وليس خلافاً جوهرياً يطال ركائز السياسة الصهيونية، ومن يتتبع تاريخ الحزبين السياسيين في اسرئيل بوسعه أن يلمس ذلك لمس اليد، فالمعراخ «الداعي للسلام» خاض ثلاثة حروب ضد العرب من اصل اربعة. وفي عهده تم احتلال كامل فلسطين والجولان وسيناء، والليكود المتشدد هو من دخل في صفقة اتفاقيات كامب ديفيد الشهيرة، فالمسألة ليست كما تطفو على السطح، ايهما اكثر اعتدالاً بقدر ماهي منافسة بين الطرفين حول افضل الوسائل لبلوغ ذات الاهداف.

والشواهد على ذلك كثيرة: فرابين المعراخي ـ جلاد الانتفاضة، بامتياز ليكودي ـ في صفوف العمل ولا يقل فاشية عن زملائه في الليكود. غير ان هذا لايلغي بالطبع ان الخلاف بينهما في الوسائل والاهداف امر ذو مغزى. بل أن واحدة من مهماتنا، كما هي مهمة أي ثورة تواجه عدواً وطنياً وقومياً العمل بكل الوسائل المتاحة لتوسيع شقة الخلاف وليس اتخاذ موقع المتفرج. وفي الحالة التي نحاكم، فان تحويل الاحتلال الصهيوني للضفة والقطاع من احتلال مربح ومريح، الى احتلال خاسر اولاً، ثم مكلف ثانياً امر ذو مغزى كبير سيلعب دوراً هاماً في توسيع شقة الخلاف بين حكومة الراسين.

غير أن الحديث عن الخارطة السياسية الاسرائيلية، والاثر الذي احدثته الانتفاضة على تلاوينها المختلفة لايكتمل الا برصد تلك الظواهر الجديدة الناشئة يميناً كانت أم يساراً. واذا كان يصح القول أن الحياة السياسية الاسرائيلية عموماً تجنح نحو اليمين المتطرف والفاشي احياناً. فان الصحيح ايضاً أن القوى الديمقراطية والداعية الى السلام قد تنامت هي الاخرى اكثر من اي وقت مضى رغم سيادة الاتجاه اليميني حكومة واحزاباً، لاسيما ظاهرة تنامي القوى الدينية المتطرفة. ويهمني ان الفت النظر الى ان حدة الاستقطاب في الشارع الاسرائيلي ستترك اثراً هاماً رغم انه ليس مقرراً على مستقبل الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي. بمعنى اننا لانستطيع إهمال هذا العامل في مواجهتنا مع العدو. ويجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار عند رسم أي تكتيك في حرب المواجهة مع الحكومة والاحزاب الصهيونية.

أي اننا لانستطيع ادارة الظهر لتلك الاسئلة وعلامات الاستفهام التي بدأت تأخذ طريقها وترتسم فوق رؤوس اوساط واسعة من المثقفين والاكاديميين والاوساط اليهودية وحتى في بعض الاوساط الصهيونية لحزب العمل مثلاً، ودعوة البعض منها لوضع حد لما يجري في الوطن المحتل من جرائم واستباحة فظة لحقوق الانسان. وقد بلغ الأمر أن بعض الاسرائيليين الرسميين كمزرا وايزمن وزير العلوم الاسرائيلي، ينادي علناً بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبإقامة دولة فلسطينية، ان هذه المظاهر يجب العمل الجاد على توسيعها وتعميقها، لكن الاهم من كل ذلك، وهو على اية حال مجرد احتمال، أن يحصل انشقاق حقيقي داخل صفوف الحكومة الاسرائيلية بشأن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بفعل الانتفاضة وتأثير استمرارها وتصعيده على الكيان الصهيوني نفسه بحيث يتحول موضوع استمرارها الى تهديد حقيقي لهذا الكيان. بالاضافة الى توفير عامل عربي ودولي ضاغط على الحكومة الصهيونية يؤيد ويدعم إقامة الدولة الفلسطينية، بحيث تؤدي كل هذه العوامل الى احداث شرخ يصعب التئامه كما أشار الى ذلك شامير نفسه

باحتمال اندلاع حرب اهلية - ربما يبدو هذا الحديث - كفزاعة ليس إلا، خاصة وان الحكومة الاسرائيلية مرت خلال العامين الماضيين في اكثر من ازمة كان اهمها الخلافات الحادة التي حصلت بخصوص خطة الرئيس المصري، غير انهم: اي الليكود والمعراخ - استطاعوا تجاوزها، لكن هذا الوضع ليس ابدياً، فإذا ماتوفرت العوامل السابقة فان احتمال الانشقاق وارد، وعندها يوسعي القول ان احتمال قيام الدولة الفلسطينية على الارض سيصبح اقرب الى التحقيق، اي عندما تنكسر اهم حلقات المانعة والتعنت ممثلة بالموقف الاسرائيلي فان الدولة الفلسطينية سيقترب يوم اقامتها على الارض اقرب بكثير مما يبدو عليه الأمر الآن.

ان سد الفجوة مابين اعلان الاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية على الارض يتطلب تذليل عقبتين اساسيتين. العقبة الاولى تتمثل بالموقف الاسرائيلي والعقبة الثانية تتمثل بالموقف الامريكي. ولقد تناولت في اجابتي العقبة الاسرائيلية، اما على الصعيد الامريكي فالادارة الامريكية ورغم ماتشيعه من مناخات تبدو ظاهرياً غير متساوقة مع طلبات شامير، الا انها في النهاية تتناغم مع الرغبة الاسرائيلية وتستجيب لها، فالمعادلة التي تحكم الطرفين هي: اسرائيل تخدم الاستراتيجيا الكونية الامريكية. وامريكا تخدم تطلعات ومطامع اسرائيل الاقليمية، اي ان العلاقة قائمة وفق مبدا تبادل المصالح، او بالاحرى خدمة المصالح المشتركة، وقد ولى ذلك الزمن الذي كانت به اسرائيل مجرد اداة طيعة في يد الولايات المتحدة، وحل زمن آخر مختلف، غير ان الشيء الثابت هو ان الولايات المتحدة مازالت تلعب دور محامي الدفاع عن مصالح اسرائيل وسمعتها المتدهورة في كل المحافل الدولية، والدليل: تلك المحاولات المحمومة من قبل الادارة الامريكية لتمرير خطة شامير للانتخابات والضغط على منظمة التحرير للقبول بها وبذل كل مابوسعها لانتزاع التنازلات تلو التنازلات من الطرف الفلسطيني عدا عن استخدام حق نقض الفيتو في مجلس الامن في كل مرة ضد اقتراحات بادانة الممارسات القمعية الصهيونية ضد شعبنا. أي وباختصار ثمة التقاء جوهري عميق مازال يجمع السياستين الاسرائيلية والامريكية وهما معاً يشكلان العقبة الكأداء في سبيل اي حل يضمن حقوقنا المشروعة وبهذا المعنى فان الجهد الفلسطيني يجب ان ينصب على تذليلها بكل الوسائل والطرق واستخدام كل مالديه من ادوات متاحة لكسر الغطرسة والتعنت الصهيوني والمساندة الامريكية له. ويوسعي الجزم ان سلاح الانتفاضة اذا مااحسنا استعماله سيلعب دوراً حاسماً في هذا الامر، اي إذا ماشددنا من دعمنا واسنادنا وحمايتنا لها، وجعلناها بمثابة الحريق الذي يمكن ان يلتهم المصالح الفعلية والكثيرة للولايات المتحدة في المنطقة بالاضافة الى حمل الانظمة العربية على تحديد موقفها من الادارة الامريكية في ضوء موقفها من حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وممارسة الضغوط الاقتصادية واغلاق ابواب الاسواق العربية المشرعة في وجه البضائع الامريكية، عندها يوسعي القول ان توفر مثل هذه العوامل كفيل بإجراء تعديل على الموقف الامريكي وكسر مساندته للسياسة الاسرائيلية الغاشمة.

●● نايف حواتمة

● إن صمود الانتفاضة كان جواباً حازماً على كل المناورات والخطط الامريكية - الاسرائيلية مما دفع جنرالات جيش العدو للاقرار بان « لاحل عسكري للانتفاضة ويجب البحث عن حل سياسي » كما دفع معسكر الديمقراطية والسلام داخل اسرائيل لتطوير موقفه والاقرار بضرورة التفاوض مع م.ت.ف ممثلاً وحيداً لشعبنا وضرورة الاقرار بحق شعب فلسطين بتقرير المصير بما فيه حق الاستقلال التام وكذلك الضجة الكبيرة الجارية داخل صفوف حزب العمل المؤتلف مع الليكود ونمو جناح في صفوفه يطالب بضرورة اتخاذ خطوة سياسية في حزب العمل تتجه نحو الاقرار بالتعاطي مع م.ت.ف ومع حق شعب فلسطين بتقرير المصير.

ونحن على ثقة بان صمود الانتفاضة سيوسع هذه العملية داخل دولة العدو ويخلق الظروف اوسع داعية الى السلام على قاعدة حق تقرير المصير لشعبنا والتعاطي مع م.ت.ف كما ان الادارة الامريكية لن تستطيع مواصلة العناد بوجه صمود الانتفاضة وتماسك م.ت.ف على قاعدة قرارات نوفمبر وجواب دورة المجلس المركزي الفلسطيني التي انعقدت مؤخراً في بغداد بين ١٥ - ١٨ اكتوبر والتي وضعت النقاط الخمسة لتشكل قاعدة لاية مباحثات تمهيدية فلسطينية - اسرائيلية في اطار التحضير للمؤتمر الدولي الفعال، وهذه النقاط مشتقة من قرارات نوفمبر لمجلسنا الوطني وعلى الخصوص المبادرة السياسية.

● إن مجموع هذه التطورات بداخلها تعطي المؤشر الصارخ ان خطانا تسير حثيثة نحو بسط سيادة دولة فلسطين على الأرض الفلسطينية المحتلة، نحو تقريب ساعة الخلاص لانهاء الاحتلال وانتزاع الحرية والاستقلال، والمسالة مسالة زمن، وبمقدار مانصون ونطور الانتفاضة ونتمسك بحزم بمبادرة السلام الفلسطينية المقرة في مجلسنا الوطني وباعلان دولة فلسطين ولا اقل من دولة مهما كانت الضغوط الامريكية والاسرائيلية والوسيطة وان تقدم دائماً الاجوبة السليمة على أي قضايا تطرح نفسها على جدول الاعمال في مجرى هذا النضال العظيم، كما فعلنا بتقديم الحل السليم لمشروع الانتخابات حيث اعلنت م.ت.ف بعد سلسلة اجتماعات للقيادة الفلسطينية اننا مع انتخابات في ارضنا المحتلة، على أن ترتبط بانسحاب القوات الاسرائيلية ومجيء قوات دولية من الامم المتحدة تضمن النزاهة وان تكون الانتخابات حلقة في عملية الحل الشامل والمتوازن ونحو المؤتمر الدولي. ولذلك قلنا بالصيغة النامبيية حيث تجري الآن امام اعيننا الانتخابات في ناميبيا لتحديد القوى السياسية التي ستتسلم دولة الاستقلال التام لناميبيا بعد ٧٤ عاماً من السيطرة الكولونيالية لجنوب افريقيا البيضاء على شعب ناميبيا المناضل.

وفي ذات السياق الحل الذي تبلور في المباحثات التي جرت بيننا داخل القيادة الفلسطينية في تونس قبل الانتقال للمجلس المركزي في بغداد والذي طوره المجلس المركزي بالنقاط الخمس الشهيرة التي تشير إلى استعدادنا لمباحثات تمهيدية فلسطينية -

اسرائيلية في اطار عملية التحضير للمؤتمر الدولي الفعال بديلاً عن خطط ومناورات واشنطن وتل ابيب المعنونة بخطة شامير ومشروع الانتخابات الاسرائيلي - الامريكي وبديلاً عن النقاط المصرية وبديلاً عن نقاط بيكر الخمس التي جاءت استجابة لرغبات وضغوط اسرائيل، ولاتشكل موقفاً متوازناً فواشنطن لازالت تلعب دور المناخ لاسرائيل وليس دور الوسيط المتزن والمتوازن بين فرقاء الصراع.

إن تطوير الانتفاضة من داخلها حتى تتعاظم بفعل وبناء الروافع المحيطة بالانتفاضة والروافع العربية هو الاساس الذي تستند له عملية تقريب ساعة النصر، وكل ماذا يجب أن يستند إلى الوضوح السياسي في موقف م.ت.ف تجاه كل المشاريع المطروحة على قاعدة قرارات الهيئات الجماعية في المنظمة.

استكمال هذه العمليات هو الكفيل بتقريب ساعة الاستقلال والنصر بعد ان قطعنا شوطاً بعيداً على طريق تجسيد دولة فلسطين على الأرض بعد ان اصبحت قائمة على خارطة الشرق الأوسط وخارطة اكثر من ١٠٧ دولة في العالم.

●● سليمان النجاب

● اولاً: اود ان اشير الى التغيير على القوى السياسية الجديدة في اسرائيل بفعل البرنامج السياسي الذي تبنته الدورة ١٩ للمجلس الوطني الفلسطيني حيث ان قوى من الحزبين الاسرائيليين ومن بعض قياداتهما قد بدات تتوجه توجهاً واقعياً وترى ان الحل الوحيد للصراع العربي - الاسرائيلي هو في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني باقامة دولته المستقلة.

ومن هنا فانني اعتقد ان احد المحاور الرئيسية للحركة السياسية للقيادة الفلسطينية هو العمل في هذه الجبهة من اجل توسيع معسكر هذه القوى التي تقر بهذا الحق داخل اسرائيل.

اما فيما يخص قيادة الحزبان، الليكود، والمعراخ، كما هو واقع الحال، ارى انهما لاخلاف جوهري فيما بينهما، واوافق فيما ورد في سؤالك من ان سياستهما تجاه الشعب الفلسطيني تستند الى هذه اللاءات. ولهذا السبب اجتمع الطرفان على فراش واحد هو خطة شامير التي هي خطة الحكومة الاسرائيلية.

انني استبعد ان يكون هناك طلاق بين الحزبين مادام حزب العمل يتبنى هذه الخطة. فالحزبان يريان ان تمسكهما بهذه السياسة المهزومة ممكن بفضل الدعم الامريكي غير المحدود لهذه السياسة في حد ذاته، وحتى اذا كان هناك تباين بين هذين الحزبين، فهو تباين بين من يصر على الحكم الاداري كما ورد في كامب ديفيد وهو قيادة الليكود وبين من ينادر ليعود الى اتفاق لندن.

صحيح ان الحزبين يعترفان بفشلهما في قمع الانتفاضة، كما يعترفان بان سياستهما هذه معزولة عالمياً وذلك ان خطة شامير لم تقنع احداً في العالم سوى امريكا لانها خطة لا تتماشى مع متطلبات انهاء الصراع.

ان مواصلة الحصار لهذه السياسة ومواصلة الانتفاضة ستترك اثرها ان آجلاً ام عاجلاً على الاحتلال الاسرائيلي، فالهم بالنسبة لنا هو مواصلة انتهاج السياسة التي بدأتها القيادة الفلسطينية بدأب ومثابرة حتى لانعطي اي ظل من الشك في ان القيادة الفلسطينية يمكن ان تتراجع او تناور على سياستها بذاتها.

فالسياسة الاسرائيلية، هي سياسة مأزومة ولا مستقبل لها ولن يكون مصيرها أحسن من السياسة التي حاولت فرنسا تطبيقها في الجزائر ضد الثورة الجزائرية.

●● خطط تطويق الانتفاضة بدأ من خطة شامير مروراً بخطة النقاط العشر للرئيس المصري وانتهاءً بخطة بيكر جميعها تتقاطع في كثير من السمات والمزايا، وفي بعض الاحيان كان موقف منظمة التحرير ملتبس او لنقول غامض والبعض يسمي ذلك بالغموض الايجابي والمطلوب، البعض الآخر يطالبها باتخاذ موقف واضح وحاسم من هذه المشاريع. ماهو رايكم في الموقف الفلسطيني حيال هذه المشاريع؟

●● جورج حبش

■■ اولاً لنتفق على ان المشاريع والخطط المذكورة بما فيها خطة الرئيس المصري حسني مبارك تتنكر وتقفز عن الحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني وعن منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد له، وعن المؤتمر الدولي اطاراً مناسباً للحل. وهي بكل طبعاتها سواء الاسرائيلية او المصرية او الامريكية عبارة عن نسخ واحياناً مشوهة عن اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية.

اذا ماسلمنا بصحة ذلك وبصحة وسلامة الرأي القائل بان الضغوط الامريكية والمصرية ومن خلفهما الاسرائيلية موجهة ضد منظمة التحرير، بدلاً من ان توجه الى الحكومة الاسرائيلية المتعنتة، فانه يصح القول ايضاً ان على قيادة المنظمة ان تحدد موقفاً واضحاً لاليس فيه ولا غموض ازاء هذه الضغوط والمشاريع وان لا تتساوق معها باي حال من الاحوال.

بالطبع انا لا اقول ان قيادة المنظمة تسارقت او قبلت هذه الخطط والدليل قرارات المجلس المركزي الاخير الذي عقد في بغداد حيث اعلن موقفاً واضحاً من هذه المشاريع، ولكن في احيان ليست قليلة نسمع التصريحات والاحاديث التي يدلي بها مسؤولون وقياديون من اوساط قيادة المنظمة تثير اللبس وتلقي بظلال كثيفة تحجب الرؤيا عن الموقف الفلسطيني ناهيك عن الخروقات لقرارات الهيئات القيادية للمنظمة وقبل ان يجف حبرها احياناً. وفي مطلق الاحوال فإن مثل هذه الممارسة تثير البلبلة والارباك في صفوف المنظمة وفصائلها من جهة وفي صفوف الشعب الفلسطيني من جهة اخرى، عدا عن انها تفتح شهية الاعداء على ممارسة مزيد من الضغوط لاقتناص المزيد من التنازلات الغير مبررة.

اذا كان مهم ان تبقى م.ت.ف في دائرة الضوء وفي وسط الحركة السياسية وان لاتنعزل عما يجري حولها، فإن الاهم ان تحدد المنظمة اولوياتها على اساس ان الاولوية للحلقة الفلسطينية وتماسكها وتماسك جماهيرها والتفافها حول المنظمة وبرنامجها السياسي، وفي هذه الحالة استطيع الجزم ان باقي الحلقات عربية كانت ام دولية لن تستطيع تجاهل العامل الفلسطيني او القفز عنه. وسيكون تماسك

الحلقة الفلسطينية هو الباب الواسع الذي تدخل منه المنظمة وبقوة الى مسرح الحدث العالمي. واستطيع ان اؤكد ذلك في جملة الانتصارات والانجازات التي تحققت في العام الاول للانتفاضة. أي قبل ان تبدأ قيادة المنظمة بتقديم التنازلات المجانية فمثلاً وبفضل الانتفاضة وتعاسك الوضع الفلسطيني، ارغم الملك حسين على اعلان فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الفلسطينية المحتلة. واتخذ مجلس الامن أهم القرارات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، اقصد قرارات ٦٠٥، ٦٠٧، ٦٠٨ وغيرها الكثير من الانجازات إذن ماالذي يدعونا للجري خلف سراب الحلول الامريكية؟ وماالذي يمنعنا من الاعلان جهاراً وبلغة حازمة: لا لخطة شامير، لا لنقاط مبارك العشر، لا لخطة بيكر، لا لكل خطة ومشروع لا يقر بحقوقنا الثابتة والمشروعة؟

واخيراً اود ان اؤكد ان بوسعنا ولدينا الامكانيات والقدرة على مقاومة هذه الضغوط، وياتي في المقدمة التمسك بالوحدة الوطنية والعمل على ترسيخها وتعميقها والالتزام الصارم بقرارات الاجماع الوطني والهيئات القيادية للمنظمة على مختلف مستوياتها.

هذه هي الشروط التي لاغنى عنها والحاسمة في التصدي لاية ضغوط ومشاريع تخالف الارادة الوطنية الفلسطينية، وحقوق الشعب الفلسطيني كاملة غير منقوصة.

●● نايف حواتمة

إن مجموعة تطورات كبيرة شكلت قوى مادية وسياسية واخلاقية بجانب الانتفاضة وحقوق شعبنا الوطنية وهذا الذي، كما قلت، دفع بالادارة الامريكية على امتداد ٨٩ للتفلت ومحاولة الهروب من هذا الواقع الدولي والفلسطيني الجديد واتخذ هذا التفلت صيغتان: الصيغة الاولى: مطعطت الوقت لاعطاء قوى الاحتلال الفرصة لتوجيه الضربات للانتفاضة وبامل كسرها وقد فشلت كل هذه الجهود على امتداد عام ١٩٨٩. والصيغة الثانية طرح سلسلة من المشاريع الاعتراضية لتعطيل مفاعيل دور الانتفاضة ومبادرة السلام الفلسطينية على المستوى الدولي الضاغط على الولايات المتحدة الامريكية وقد تمثل هذا منذ اليوم الاول لبدء الحوار الفلسطيني الامريكي بطرح مشروع الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة والذي يستهدف ادارة الظهر لـ م.ت.ف. ومحاولة مواصلة الجهد لخلق البديل عنها بجانب تجزئة الشعب الفلسطيني من اجل تجزئة حقوقه الوطنية وحصر هذه الحقوق بسكان الضفة والقطاع، وسلخ الحكم الذاتي للسكان عن الحق بالسيادة على الارض المحتلة، ثم تبلور هذا الاقتراح الامريكي الذي استهدف وضع سد اعتراضي بوجه مد إعلان دولة فلسطين ومبادرة السلام الفلسطينية تبلور إلى مشروع شامير المعلن في ١٤ ايار، مايو، ٨٩ والمستند الى مشروع الانتخابات الاسرائيلي - الامريكي الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة. وبعدها حاولت الادارة الامريكية بالتنسيق مع مصر لدفع الحكومة المصرية لاخذ دور خاص باعلان النقاط العشر المصرية واخيراً خطة بيكر ذات النقاط الخمس، وكل هذه الخطط الاعتراضية استهدفت وقف المد المتفاعل مع مبادرة السلام الفلسطينية والضاغط من اجل حل شامل ومتوازن في اطار المؤتمر الدولي الفعال كما استهدفت اربك تصاعد الإنتفاضة وكذلك إرباك الأوضاع الفلسطينية والعربية والدولية بمحاولة تقسيم الصف الفلسطيني وقد فشلت هذه الجهود حتى هذه الثانية، ومحاولة تقسيم الموقف العربي الذي خرج متحداً في قرارات الدار البيضاء وفعلا بالنقاط العشر المصرية تم إرباك الموقف العربي حيث ساندت السعودية الجهود المصرية بدلاً من ان يتحد موقف كل الدول العربية وفقاً لقرارات الدار البيضاء بما فيه اللقاء بين فلسطين والاردن وسوريا ومصر ولبنان الذي اصبح له الآن رئيس منتخب للبحث المشترك والتنسيق من اجل الضغط الموحد نحو اسناد الانتفاضة وعلى طريق الاصرار على بدء الاعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الفعال وصولا للحل الشامل والمتوازن للصراع الفلسطيني والعربي - الاسرائيلي. كما تمكنت هذه الخطط الاعتراضية من إيجاد شرخ في الموقف الأوروبي الغربي وإرباكه كما ظهر بالتصريحات التي صدرت عن اوساط فرنسية وايطالية معجبة للنقاط المصرية ونقاط بيكر مع ان هذه النقاط تشكل خطوة للوراء عن بيان قمة دول السوق الاوروبية المشتركة في مدريد، الا ان هذه الخطط الاعتراضية بالحياة يقترب من الصفر بفعل تعاظم وصمود الانتفاضة وتفعل كل القوى الديمقراطية والوطنية السلمية داخل م.ت.ف. بقرارات نوفمبر، لاقل من دولة مستقلة لشعبنا بعد اعلان دولة فلسطين، في المبادرة السياسية الفلسطينية التي تصر على حل شامل ومتوازن في اطار مؤتمر دولي وفعال

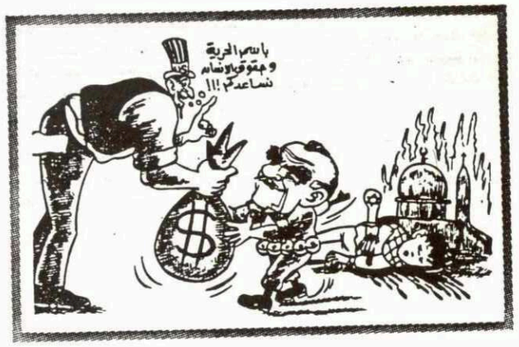

يراعي مصالح جميع أطراف الصراع، بديلا عن كل المشاريع والخطط التي تريد احياء سياسة كامب ديفيد والتي تريد كسب الوقت بسلسلة اعتراضية تمهيداً لارجاع المنطقة عشر سنوات الى الوراء وربطها من جديد بسياسة الاستفراد الامريكية والتوسعية الاسرائيلية، كما تمثل هذا بخطة شولتز الذي طواها زمن الانتفاضة ويتمثل الان بنقاط بيكر المتجاهلة لـ م.ت.ف. ودورها والمتجاهلة للحل الشامل والمتوازن والمؤتمر الدولي والمصرة على ان يكون أساس اي مباحثات فلسطينية - اسرائيلية هي مع وفد فلسطيني من عناصر الداخل دون ان تظهر رائحة م.ت.ف وسط هذا الوفد، وان تكون خطة الانتخابات ومشروع شامير هي أساس المباحثات.

●● سليمان النجاب

● ان لمنظمة التحرير الفلسطينية سياسة محكمة سجلتها بدقة خلال الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني في الجزائر هذه السياسة تمر عبر العناصر الاساسية التالية: ضمان انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة سنة ١٩٦٧، اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. المؤتمر الدولي بمشاركة منظمة التحرير والدول دائمة العضوية في مجلس الامن لاطراف النزاع هو الاطار الملائم من اجل بلوغ هذه التسوية وضمانها.

هذه السياسة الفلسطينية هي سياسة وحيدة للدول العربية تجاه موضوع الصراع العربي - الاسرائيلي كما حددتها قرارات القمة العربية في الدار البيضاء ومصر هي بلد عربي التزم بهذه القرارات. ماذا عن النقاط العشر؟ انها تتجاهل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وتتجاهل تماماً منظمة التحرير الفلسطينية كما تتجاهل المؤتمر الدولي وهي بذلك تتقاطع مع خطة شامير. هذه النقاط قبل ان تصبح كخطة كان قد قدمها لسفير الامريكي في آخر جولة من الحوار مع الوفد الفلسطيني في شهر اغسطس الماضي.

ان القيادة الفلسطينية متمسكة ولا تستطيع ولا تملك الحق في التنازل عن اي قرار من قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، فواجب ودور اللجنة التنفيذية والقيادة الفلسطينية هو تنفيذ هذه القرارات وعدم الخروج عنها قيد انملة.

●● مامن احد يختلف على ان الانتفاضة احدثت تغيرات نوعية في داخل الوطن المحتل وعلى كافة المستويات. والسؤال: اثر الانتفاضة الذي يكثر الحديث عنه مازال يفصله عن إحداث تغيرات في بنية المنظمة مسافة شاسعة. فمازالت كل المظاهر السلبية ترافق عمل المنظمة ومؤسساتها، والاصلاح الديمقراطي المطلوب لاحداث نقلة نوعية في عمل المنظمة وادائها بما يتلائم مع الانتفاضة لم يحصل حتى الآن، رغم انه اكثر من مرة تقدمت الفصائل بمشاريع يبدو انها حفظت بارشيف اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، ولم يحصل شيء على الأرض بهذا الخصوص. لماذا وماهي الطرق لاجراء هكذا اصلاح؟؟

●● جورج حبش

■■ موضوع الاصلاح الديمقراطي في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، كان دائماً محل اهتمام الجبهة الشعبية، والقوى الوطنية والديمقراطية الفلسطينية. ولكنه يحتل اهمية خاصة يشعر بها الجميع، طلائع وجماهير، عندما تمر الثورة باحداث كبرى كتلك التي نعيشها منذ عامين، اقصد الانتفاضة الشعبية العارمة التي تفجرت في التاسع من كانون ثاني ١٩٨٧.

ان الانتفاضة الفلسطينية باتت تفرض فرضاً عملية الاصلاح الديمقراطي في م.ت.ف واصبح شعورنا بالمسؤولية إزاء الانتفاضة يرتبط ارتباطاً كاملاً وكلياً بانجازنا لعملية الاصلاح هذه. بحيث تصبح المعادلة.. «انتفاضة في الداخل وعملية اصلاح في مؤسسات م.ت.ف في الخارج» تعكس نفسها على حماية الانتفاضة واستمرارها ودعمها وتصعيدها وتفاعلها، ان الوضع القائم حتى هذه اللحظة في مؤسسات م.ت.ف لايجوز إن يستمر. ان الانتفاضة تفرض فرضاً عملية اصلاح ديمقراطي تحول مؤسسات م.ت.ف من واقعها المهترىء والبيروقراطي الى واقع جماهيري وكفاحي. لابد ان تستقيم المعادلة الوطنية. والسؤال المطروح هو: ماالذي منع ان تكون جماهيرنا الفلسطينية في الخارج معبأة للنضال واسناد الانتفاضة مالياً ومادياً وسياسياً وعسكرياً وعلى كافة الاصعدة.

الجواب على هذا السؤال هو: واقع م.ت.ف، ونحن الذين في الخارج - واخلاصاً للانتفاضة - نقع علينا مسؤولية القيام بعملية الاصلاح هذه.

ان موضوع الاصلاح الديمقراطي يعني - نظرياً ضرورة الارتقاء دائماً باشكال ومضامين العلاقات، التي تربط اطراف الجبهة الوطنية، بل واعادة النظر فيها عند وقوع المستجدات السياسية الكبرى بهدف حل التعارضات التي تنشأ بين العوامل الموضوعية لتطور الثورة، ومابين العوامل الذاتية المتمثلة بادائها وقيادتها.

واذا كان الهدف دائماً بلوغ اقصى تعبئة لطاقات الجماهير الفلسطينية داخل وخارج الوطن المحتل، حتى يقوم كل تجمع منها بدوره، تجاه الثورة والقضية. واذا كانت الفصائل تمثل مختلف طبقات الشعب فان عملية الاصلاح يجب ان تستهدف يوماً بعد يوم، اعادة ترتيب الصفوف واللوائح والقوانين الداخلية، لكي تعكس مجمل التغييرات التي تحصل في الواقع الموضوعي في اطار العملية الثورية. وبهذا المعنى يمكن اعطاء مفهوم أعمق للديمقراطية والعمل الجماعي وتحشيد القوى على افضل مستوى ممكن.

وفي اطار الملموس الفلسطيني، فقد طرحت الانتفاضة هذه المسالة بقوة فائقة، لايجوز ان نغمض العين عنها. فالتعاطي مع الانتفاضة بأساليب عمل، وادوات (مؤسسات، واطر) ولوائح قديمة، لايمكن ان يساعد الانتفاضة على الارتقاء باساليب ومستويات مجابهتها للاحتلال الصهيوني.

ومن المؤسف القول، ان الانتفاضة قد عمت كافة قرى ومدن ومخيمات شعبنا داخل الوطن، قبل ان تستفيق بعض مؤسسات ودوائر ومكاتب وسفارات المنظمة من غفوتها. كما ان الفردية وسياسة الاستحواذ والهيمنة والبيروقراطية والفساد، والاستزلام.. وظواهر عديدة اخرى. لاتزال بعيدة عن متناول العلاج الجدي. واقول بصراحة ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

جادة في السعي بالتعاون مع كافة الفصائل، وفي اطار مؤسسات المنظمة، جادة في النضال من اجل معالجة هذه السلبيات والظواهر المرضية، وقد طرحنا هذا الموضوع مرات عديدة، ومن خلال أوراق ومقترحات مكتوبة، آخرها الورقة التي قدمتها الجبهة للمجلس المركزي الاخير الذي انعقد في بغداد، ورغم اننا لم نحقق نجاحات هامة وملموسة الا اننا سنتابع نضالنا في هذا الاتجاه.

ونعتقد ان كافة القوى، اخذت تتفهم شيئاً فشيئاً أهمية الاصلاح، بل وتشعر بانعكاسه المباشر على الشأن الوطني بكافة تفاصيله، الانتفاضة تتعاظم، وتتكاثف حولها المؤامرات، وبالتالي لايجوز أن يبقى ادائنا ومؤسساتنا دون المستوى المطلوب في التعاطي والتفاعل معها. ونحن لانشك في أن استمرار الاوضاع والظواهر التي اشرنا إليها، انما يلعب دوراً مؤثراً في مستوى التفاف ودعم، وتضحيات جماهيرنا خارج الوطن مع الانتفاضة. ولكن الصحيح ايضاً هو ان الجماهير الفلسطينية يجب ان تقوم بدورها بكل همة ومسؤولية للدفع نحو هذا الاصلاح، ويجب ان يصبح مطلب الاصلاح مطلباً جماهيرياً. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فان الاصلاح يجب ان يعكس نفسه بكل اتساع على حركة الجماهير الفلسطينية في الشتات دعماً واسناداً للانتفاضة.

نحن من جهتنا، سنجعل من عنوان الاصلاح الديمقراطي عنواناً اساسياً في دورة المجلس الوطني القادمة عندما ينعقد في تشكيله الجديد. هذا بالاضافة الى العنوان الاساسي الاول الا وهو المراجعة النقدية والجريئة للسياسة التي سارت عليها المنظمة منذ الدورة الاستثنائية التاسعة عشر التي عقدت في نوفمبر ١٩٨٨.

●● نايف حواتمة

■ الانتفاضة كشفت بشكل صارخ وأبرزت على السطح المسافة الواسعة بين الاقوال والأعمال في أجهزة ومؤسسات م.ت.ف.، فحيث يشتبك كل شعب الانتفاضة بكل طبقاته وبمقدار عطاء كل طبقة في مواجهة شاملة مع الاحتلال فإن مؤسسات م.ت.ف. بقيت تعاني من الانفصام الواسع بين الشعارات والممارسات، فهذه المؤسسات لاتستجيب حتى هذه الدقيقة لضرورات البناء الجبهوي الديمقراطي عملاً ببرنامج المنظمة الذي ينص بأن م.ت.ف. جبهة وطنية عريضة لكل طبقات الشعب واتجاهاته وعملاً بطبيعة وتركيب الأوضاع القيادية الأولى لمنظمة التحرير من الفصائل والقوى والشخصيات، ولازال جسم م.ت.ف. الاداري والدبلوماسي أسيراً للتشكيلات البيروقراطية المترهلة والتي تقادم عليها الزمن، مع ان عشرين عاماً في عمر الثورة أعطت جيشاً هائلاً من الاطارات والكوادر المناضلة المختبرة، ومن العلماء والمثقفين ولكن كل هذا النطور لم يشق طريقه حتى الآن إلى مؤسسات وأجهزة م.ت.ف.، فالقوى البيروقراطية المتبرجزة والمحافظة على مجموعة من المكاسب والامتيازات لازالت ترفض الاستجابة لنداء دمقرطة مؤسسات م.ت.ف. وتحويلها إلى مؤسسات جبهوية، وحقنها بالدماء الجديدة من الاطارات المناضلة المجربة والعلماء والمثقفين. ان هذا الوضع، او إن هذه الخارطة ليست مستعصية على التفسير ولا على الحل، فتفسيرها كامن باستمرار هيمنة جناح في الثورة والحركة الوطنية على كل مؤسسات ومقدرات م.ت.ف.، وماتولد عنه من اندماج وتداخل هائل بين كوادر واطارات هذا الجناح، وبين القديم الموروث قبل النقلة النوعية التي حدثت في القيادة السياسية لـ م.ت.ف في عام ٦٨ عندما دخلت فصائل المقاومة م.ت.ف وانهت هيمنة ابناء العائلات القديمة التي شكلت امتداداً لما كان قائماً في بلادنا قبل عام ١٩٤٨، امتداداً داخل م.ت.ف. ان حل هذه المسألة يتطلب:

اولاً/ تصحيح العلاقة بين القوى الديمقراطية والوطنية السليمة في م.ت.ف للنضال بشكل متحد من أجل دمقرطة مؤسسات م.ت.ف. واصلاحها وتحويلها الى مؤسسات جبهوية وطنية من القمة الى القاعدة، ثانياً/ بمقدار ما تتعاظم الانتفاضة وفعلها الضاغط على م.ت.ف. بمقدار ما تسرع في انجاز هذه العملية بديلاً عن كل عمليات التدخل البيروقراطي البيني الخارجية، ذات الطبيعة البرغماتية في شؤون القيادة الموحدة والتي تتخذ اشكالاً صارخة مثل التدخل في إعادة صياغة نداءات الانتفاضة، وبتقلبات الأموال التي تمر عبر القيادة الموحدة، فضلاً عن الاشكال الأخرى. ثالثاً / بمقدار مايتعزز عن الارض دور ونفوذ القوى الديمقراطية والوطنية السليمة في صفوف شعبنا وم.ت.ف. بمقدار هذا كله، بمقدار مايصبح ممكناً وضع برامج الاصلاح الديمقراطية التي تكرر اقرارها مجالسنا الوطنية موضع الحياة العملية.

●● ابو إياد

● اعتقد أن المجال الوحيد لاجراء ذلك في اللقاءات التي تتم بين القيادة الفلسطينية ونحن في م.ت.ف عندما تتم مثل هذه اللقاءات فإن مناقشة القضايا السياسية والتنظيمية هي التي تغلب على مناقشة القضايا الاخرى وبعض الاحيان ننسى هذا الموضوع الاساسي باعتباره جزء من المعركة السياسية التي نخوضها.

انا لايجوز لي أن اشكو لانني في القيادة وبالتالي فانني اعتقد أن كل واحد منا في القيادة الفلسطينية مسؤول عن عدم اجراء هذا الاصلاح. ومن هنا فانني ارى أن الاطار الصحيح لمناقشة مثل هذه هو المسائل في القيادة الفلسطينية. ثم سجل علي اننا كلنا مسؤولون عن عدم تحقيق هذا الاصلاح، لان ماحصل ويحصل حتى الآن كلام من باب رفع العتب مذكرات هنا وهناك ثم ينتهي نضالنا من اجل هذا الاصلاح عند هذه الحدود. وبالتالي فإن المصيبة تكون كبيرة عندما تتحول القيادة الى القاعدة وتبدأ تشكي في هذا الوضع، اكرر انه مشكلة كبيرة لاننا نحن القيادة ويجب علينا ان نقوم وان نبحث بجدية هذه الامور وبالتالي فانني احمل المسؤولية الى كل القيادة الفلسطينية دون استثناء.

●● سليمان النجاد

● لنتحدث عن موضوع الاصلاح دون ابه صفات، المطلوب اصلاح، حتى لاتصرفنا صفا الاصلاح عن مضمونه وجوهره.

فموضوع الاصلاح طرح قبل الانتفاضة وكان الأساس الذي استندت عليه وحدة المنظمة في الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني سنة ١٩٨٧ التي كان عنوانها التخلي عن اتفاق عمان وصياغة برنامج سياسي واضح واحداث اصلاح داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

جاءت الانتفاضة وأكدت ضرورة هذا الاصلاح، وقد اخضعت الانتفاضة لنار اختبارها جميع مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وجميع مفاهيم المنظمة في التعامل مع جماهير الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة أو في الشتات.

وعندما نتحدث عن الاصلاح إنما نأخذ في الاعتبار اعادة النظر في جميع مؤسسات واجهزة منظمة التحرير الفلسطينية وان نعزز ونطور المؤسسات اللازمة والضرورية وان نتخلى عن تلك المؤسسات التي تبتعد عن الجماهير، وكذلك ايضاً ان نأخذ بعين الاعتبار مدى نجاعة هذه المؤسسات في تقديم الدعم والمساندة السياسية والمادية والمعنوية لجماهير شعبنا المنتفضة وكذلك مدى هذه المؤسسات في التواصل والتعاطي مع جماهير الشعب الفلسطيني في الشتات لتعزيز التفافها حول منظمة التحرير وبرنامجها السياسي والسهر على مشاكلها وقضاياها المعيشية وكذلك، ان تكون هذه المؤسسات وبخاصة مكاتب المنظمة التي يجب ان تكون قنوات نشطة للصلة الحية مع القوى السياسية التي تقف مع شعبنا الفلسطيني.

صحيح ان هناك مشاريع عديدة قد طرحت وقد قبل الكثير حول موضوع الاصلاح، ولكنني اتفق معك بأنها وضعت في أرشيف اللجنة التنفيذية حيث ان بعضها يأخذ طريقه الى حيز التنفيذ وهناك بعض الاصلاحات الاخرى التي أوجدتها الجماهير واعتمدتها القيادة الفلسطينية. ومع ذلك، فانني أقول مازال علينا عمل الكثير على هذا الصعيد مع سائر القيادات الفلسطينية وقد يكون امام القيادة الفلسطينية العديد من المسائل السياسية الملحة لكن هذا ليس عذراً لتأجيل اتخاذ الاجراءات اللازمة من أجل تطبيق هذا الاصلاح بهذا المفهوم الواقع حتى نتجاوز ثغرات يستغلها اعداء الشعب الفلسطيني للنيل من منظمته ومن قيادته.

فبمقدار ماننجز هذا الاصلاح نقطع الطريق امام اولئك الذين يستغلون سلبيات عمل بعض مؤسسات منظمة التحرير للنيل منها والطعن في اهداف النضال الوطني الفلسطيني والتنصل من التضامن مع هذا النضال العادل.

●● منظمة التحرير الفلسطينية تكاد ان تحصر اهتمامها السياسي في المناطق المحتلة عام ٦٧ ولم نسمع ان توجهت جدياً لتأخذ باقي تجمعات الشعب الفلسطيني دورها قد اتخذ من قبل قيادة م.ت.ف خاصة فلسطينيو ١٩٤٨. وتاسيساً عليه: كيف يمكن تطبيق برنامج التكافل الاسري وقيام الشعب الفلسطيني بكل تجمعاته بواجبه في معركة الحرية والاستقلال؟؟

●● جورج حبش

■■ ينبع الاهتمام بدور فلسطينيي الارض المحتلة عام ١٩٤٨، من الضرورة التي تتطلبها مهمة تحقيق الانتفاضة لهدفها بالحرية والاستقلال. ان تحقيق هدف الانتفاضة بإقامة الدولة الفلسطينية على الارض، وكما قلت سابقاً، يتطلب حشد كافة طاقات الشعب الفلسطيني في كافة اماكن تواجده وبخاصة منه ذلك الجزء العزيز من شعبنا الذي ظل يرزح تحت الاحتلال الصهيوني منذ نكبة ١٩٤٨.

واخصص هذا الجزء من شعبنا، لانه الاقرب الى الضفة الفلسطينية وغزة، ولانه - وهذا الامر مهم جداً - يعيش بين مساحات المجتمع الصهيوني. وربما، لهذه الاسباب، فإن العدو الصهيوني يخشى اكثر ما يخشى من انتقال دور وفعل فلسطينيي ١٩٤٨ من مرحلة إسناد الانتفاضة الى مرحلة المشاركة فيها، وقد عبر اكثر من قائد صهيوني عن هذه الخشية ورفعها الى مصاف القلق على المشروع الصهيوني برمته فيما لو حصل ذلك الانتقال.

وانا عندما اتحدث عن الضرورة التي يفرضها الاهتمام بدور فلسطينيي ١٩٤٨، فانني اعني بالضبط ضرورة الانخراط المباشر لهذا الجزء من شعبنا في الانتفاضة. لكن يوجد ثمة فرق بين الضرورة والامكانية. فباعتقادي ان امكانية الانخراط المباشر والفوري في الانتفاضة غير متوفرة الآن، واجد في نفسي الجراة على القول بأننا في الجبهة الشعبية اخطأنا عندما رفعنا في السنة الاولى للانتفاضة شعار: انخراط جماهير ١٩٤٨ الفلسطينية في الانتفاضة. وقد قمنا بالفعل بتعديل الشعار ليصبح: مزيداً من اسناد ودعم جماهير شعبنا في الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٤٨ للانتفاضة، على طريق الانخراط الشامل فيها.

ونحن عندما نقول: ان الامكانية غير متوفرة الآن، فانما نعني بذلك ان الظروف الموضوعية والذاتية غير ناضجة لاحداث عملية الانخراط. وهذه الظروف الموضوعية والذاتية اقل نضجاً منها في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة - تلك الظروف التي فجرت الانتفاضة.

صحيح ان فلسطينيي ١٩٤٨ يتعرضون لاشكال متعددة من القمع والتمييز. وصحيح انهم يقاومون ذلك بكافة الاشكال المتاحة لهم، لكن من الصحيح ايضاً ان مستوى القمع والتمييز ومستوى تنظيم المجابهة اكثر بما لايقاس في الضفة والقطاع منه في الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٤٨.

وقد يكون من الصعب ان اشرح بالتفصيل الفرق بين الظرفين الموضوعي والذاتي في كلا الساحتين لكني سأكتفي بالاشارة الى بعض الفروقات، فعلى الصعيد الموضوعي استولى العدو الصهيوني على اكثر من ٥٠٪ من اراضي الضفة الفلسطينية واكثر من ٣٥٪ من اراضي قطاع غزة. بينما استولى على حوالي ٣٠٪ من اراضي الفلسطينيين المقيمين في منطقة ٤٨. اضف لذلك مشكلة المياه التي يعاني منها شعبنا في الضفة والقطاع والتي بلغت حد استيلاء العدو الصهيوني على اكثر من ٨٠٪ من مياه الضفة والقطاع.

كما انه توجد فروقات في مستويات أجور العمل والتعليم، وبالطبع هناك فروقات اخرى على مستوى الحريات السياسية والمدنية.

في هذا المجال يهمني ان اشير الى ان مستوى التنظيم السياسي في الضفة والقطاع هو اعلى منه في اراضي ١٩٤٨ وكما هو معروف، فان التنظيمات في الضفة والقطاع سرية تتبع اشكالاً وطرقاً نضالية لايمكن ان تفرضها اشكال التنظيم العلني المقيد بشروط العمل في ظل الدولة

الصهيونية.

في ختام اجابتي على هذا السؤال اعود وأؤكد ان من واجبنا تجاه الانتفاضة، وتجاه تحقيق اهداف شعبنا في الحرية والاستقلال ان نرفع من مستوى دعم واسناد شعبنا في اراضي ١٩٤٨ للانتفاضة. ثم علينا واجب تطوير العامل الذاتي في هذه المناطق لنصل فعلاً الى المرحلة التي نستطيع معها القول: ان شعبنا في اراضي ١٩٤٨ ينخرط في الانتفاضة. ومن هنا فان على م.ت.ف ان تتوجه بكل جدية الى هذا الجزء من شعبنا وتدعم نضاله كجزء من نضال كل الشعب الفلسطيني، كما يجب عليها ان ترفع الشعارات التي تكفل التفاف جماهير ١٩٤٨ حول المنظمة وحول الاهداف المرحلية والاستراتيجية للثورة الفلسطينية.

بالنسبة للشق الاخير من السؤال، فان الامر يتجاوز موضوع التكافل الاسري على اهمية هذا الموضوع الحساس بالنسبة لشعبنا في الداخل: ان على فلسطينيي الشتات تنظيم انفسهم في اطر واضحة ومحددة لتقديم كل اشكال الدعم لشعب الانتفاضة، كما ان عليهم ابتداع الاشكال التنظيمية العديدة والمتنوعة، لبلورة التضامن الاممي مع شعبنا. ويذكر المرء في هذا المجال اهمية الدور الذي لعبته الحركة المناهضة للابرتهايد وحروبها في فيتنام على الصعيد العالمي. نعم، نحن نتطلع الى ان يلعب شعبنا في الشتات مثل هذا الدور الاسنادي والتضامني مع انتفاضة الشعب الفلسطيني في الداخل. وهذا الموضوع له اهمية قصوى.

●● نايف حواتمة

■ شعبنا واحد موحد على اختلاف مواقفه الجغرافية، والآن يعيش ٧٥٠ الف من ابناء شعبنا في ارض ٤٨ بالاضافة إلى معسكر الديمقراطية والسلام الاسرائيلي الذي يتسع ... وعبر هؤلاء جميعاً مهمات في شقها الفلسطيني النضال من أجل حق شعبنا في الضفة الفلسطينية والقدس وقطاع غزة « ترحيل الاحتلال وانتزاع الحرية والاستقلال »، والتفاوض مع م.ت.ف ممثلاً لهذا الشعب، وحق

وحدة الشعب الفلسطيني تكتفي انخراط منطقة ١٩٤٨ في الانتفاضة

الشتات بالعودة وفقاً لقرارات الامم المتحدة، وان تم ضبط وتنظيم كل هذه العملية في إطار المؤتمر الدولي الفعال للسلام. وهذا يعني بوضوح رفع وتيرة التضامن في المبادرات الجماهيرية، التظاهرات الاضرابات، اشكال الاحتجاج المختلفة . وكل اشكال الامداد والمساندة المادية والمالية والتعبوية والاعلامية والدعائية والفعل بذات الوقت داخل المجتمع الاسرائيلي لتوسيع معسكر الديمقراطية والسلام . وفي هذا الميدان المشكلة ، لاتكمن ابداً في البرنامج الوطني لمنظمة التحرير منذ ٧٤ وحتى يومنا، بل تكمن اولاً في التخلف والقصور الزمني من حيث العمل في صفوف ابناء شعبنا داخل أرض ٤٨ . وكذلك القصور في طرح برنامج مشترك وموحد لأبناء ٤٨ على يد هؤلاء وبمساندة فصائل م.ت.ف. إذ لايمكن العمل على يد فصائل م.ت.ف. بمعزل عن الاستجابة لخصوصيات الأوضاع المتشكلة منذ عام ٤٨ التي يعيشها ابناء شعبنا في ظل القوانين الاسرائيلية . وثالثاً فتح القنوات الواسعة بين ابناء ٤٨ والقوى الديمقراطية والسلامية الاسرائيلية اليهودية بما يمكن ايضاً من البحث عن القواسم المشتركة في رفع وتيرة التضامن مع الانتفاضة وفي ضرورات الوصول الى الحل الشامل والمتوازن. وهنا نقول بلغة واضحة ان ليس مطروحا على جدول اعمال عرب ٤٨ نسخ الانتفاضة ومدها ميكانيكياً الى داخل ٤٨، لكل وضع خصوصياته ويصبح المطلوب كيفية رفع وتنويع وتيرة التضامن لتشكيل رافعة يومية مباشرة ضاغطة لصالح الانتفاضة ولحق تقرير المصير لشعبنا وترحيل الاحتلال . وتهز يومياً اركان المجتمع الاسرائيلي من داخله. واعتقد في هذا الميدان الكثير من القوى الديمقراطية والسلام الاسرائيلية تتحمل مسؤولية كبيرة في تحجيم تطوير نضالات ابناء شعبنا وابناء قوى السلام والديمقراطية نفسها، إما من موقع تكييل الذات بإرهاب الدولة الاسرائيلية المنظم والاستجابة لضغوطاته، أو من موقع الخشية من ان تبلغ عملية رفع الوتيرة مداها الذي يجب ان تبلغه ، وهذا كله يطرح مز جديد على كل القوى الفاعلة داخل ابناء ٤٨ وعلى

فصائل م.ت.ف. وابناء القيادة الوطنية الموحدة وقوى الديمقراطية والسلام الاسرائيلية ان تراجع وتدقق وتبحث من جديد في كيفية بناء هذه الرافعة التاريخية اليومية للانتفاضة داخل اسرائيل وبما يهز المجتمع الاسرائيلي نحو ضرورة التسريع والاستجابة لترحيل احتلال وتأمين حق شعبنا بالاستقلال .

وعلى جدول أعمال تطوير الانتفاضة مجموعة من القضايا تتطلب الحلول في مقدمتها: أولاً، الانتقال بالقيادة الوطنية الموحدة من هيئة تنسيق بين اطرافها الرئيسية الأربعة إلى هيئة اركان فعلية يومية للانتفاضة لكل شعبنا بكل طبقاته ونضالاته الوطنية والاجتماعية على طريق تصليب الانتفاضة وبنيانها وصمودها بوجه اداة القمع الاسرائيلية المتنوعة وبوجه كل محاولات الحصار والتجويع الاقتصادية والاجتماعية ، ومعركة بيت ساحور الباسلة في رفض دفع الضرائب للعدو ومعركة عمال قطاع غزة الشجعان في رفض البطاقات المغنطة هي عناوين تشير بوضوح إلى اهمية تطوير القيادة الوطنية الموحدة لتكون هيئة اركان يومية قادرة على الوصول إلى القاعدة الشعبية العريضة وتقديم الحلول للاشكالات السياسية والاجتماعية التي تطرح نفسها في مجرى النضال الانتفاضي .

ثانياً / استكمال هيكلة البنية التحتية للقيادة الموحدة، فهذه البنية هي حقاً التي تشكل الأسس الهيكلية والتنظيمية والقاعدية لدولة فلسطين واقصد تحديداً استكمال بناء ادوات واجهزة سلطة الشعب وهيكلتها في نسق متكامل ممثلة باللجان الشعبية والقوى الضاربة واللجان المتخصصة بالمجالس الموحدة ، حتى يلمس كل الشعب بكل طبقاته من العمال إلى التجار بوجود هذه السلطة الشعبية في كل مسام المجتمع في الضفة الفلسطينية والقدس وقطاع غزة، هذا الوجود بما يقدمه من حلول للقضايا السياسية والكفاحية والاجتماعية والتنظيمية الادارية التي تطرح نفسها في مجرى نهر النضال الانتفاضي المندفع نحو النصر .

وثالثاً / استكمال تفكيك الأجهزة والأدوات التي بناها الاحتلال والتي ايضاً ورثها عن السلطة الاردنية قبل ٦٧ حتى لايكون هناك ادوات وأجهزة وسيطة بين الشعب والاحتلال جرت هندستها على يد المحتل بهدف دق الاسافين في صفوف الشعب الموحد وتمرير سياسات احتلالية، ومن هنا استكمال تفكيك وحل المجالس البلدية والقروية التي يحميها الاحتلال وفتح باب التوبة امام كل من يعود إلى شعبه وتدمير ماتبقى من روابط القرى حتى يصبح هيكل السلطة الوطنية ممثلاً بالقيادة الموحدة واللجان الشعبية والمجالس المتخصصة الموحدة بيد كل الشعب ، وهو الهيكل الوحيد الذي يشكل المتاريس بيد الانتفاضة في مواجهة الاحتلال وكل آلة قمعه .

ورابعاً / ضرورة أن يذهب كل الدعم المالي للانتفاضة عبر القيادة الوطنية الموحدة وهياكل سلطة الشعب المذكورة، لاننا نلاحظ حتى الآن ان واحد على خمسة وثلاثين فقط (٣٥/١) من أموال الدعم التي تذهب للداخل تمر عبر قناة القيادة الوطنية الموحدة واللجان الشعبية والمتخصصة بينما الحجم الساحق من أموال الدعم يذهب عبر قنوات أخرى إما بصيغة شخصيات أو مؤسسات لاعلاقة لها بالجماهير العريضة وهذا يؤدي الى تبديد الكثير من أموال الدعم باتجاهات خاطئة بدلاً من ان تذهب كلها إلى القاعدة الجماهيرية والعريضة المنتفضة. وهذه مسألة جرى الحوار في شأنها مراراً في إطار القيادة الفلسطينية ولم تنجح حتى الآن بحلها لأن الاتجاه البيرقراطي اليميني في م.ت.ف لازال يصر ويبدد مفاتيح أموال الدعم لازال يصر على ان يذهب الحجم الاكبر ـ الاكبر عبر اشخاص ومؤسسات خارج اطار متناول يد القيادة الوطنية الموحدة واللجان الشعبية واللجان المتخصصة والمجالس الموحدة التي على صلة بالقيادة الوطنية الموحدة .

إن هذه القضايا تفرض نفسها للبحث عن حلول في داخل الانتفاضة ومأحولها في اطار م.ت.ف، واذا انتقلنا الى ماهو اوسع قليلاً نقول يجب أن لاتبقى الانتفاضة تحت احساس انها محصورة في الضفة الغربية الفلسطينية والقدس وقطاع غزة بل يجب توليد الروافع والاسانيد لها فيما حولها، وبالذات بوعي ونية التضامن الجماهيرية والمادية من قبل ابناء شعبنا في ارض ٤٨ ومن قبل جميع قوى الديمقراطية والسلام داخل اسرائيل، والنهوض في دور المخيمات الفلسطينية في لبنان وسوريا باتجاه جنوب لبنان لتشتيت قوات العدو بدلاً من ان تجثم بكامل آليتها القمعية على صدر الضفة الفلسطينية والقدس وقطاع غزة وبناء الجبهة العربية الشعبية المساندة للانتفاضة من كل الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية والروحية والأدبية العربية حتى تتلمس الانتفاضة دفء الروافع المساندة المجاورة لها ودفء حركة الجماهير العربية بجانبها واشكال رفع الوتيرة المادية والجماهيرية الداعمة للانتفاضة من جهة ومن جهة ثانية الضغط على الحكومات العربية حتى تلتزم بدقة وتنضبط للقرارات المتخذة في قمتي الجزائر والدار البيضاء بالمساندة الاجتماعية لمبادرة السلام الفلسطينية وعدم التفلت منها والايفاء بالالتزامات المالية المقررة حتى يصبح ممكناً تقديم الموقف الفلسطيني والعربي بأنه موقفاً موحداً أمام كل العالم بما يعزز ايضاً جبهة قوى العالم التي تقف بجانب ضرورات الحل الشامل والمتوازن في إطار المؤتمر الدولي الفعال .

●● ابو إياد

● اولاً ، اقول التنظيم حيث ينقصنا التنظيم فشعبنا لاينقصه الحماس ولا الوعي وانما ينقصه شيء من التنظيم ، نحن كقيادة فلسطينية اطلقنا شعار التكافل الاسري ومارسناه في بعض المناطق ، ولكن هذا الحماس المعروف لدى شعبنا فوراً ما تبخر بسبب غياب التنظيم لهذه العملية ، ومن هنا اعتقد بضرورة القيام بحملة توعية لاعادة الحماس الفلسطيني لهذا الموضوع لتبيان مدى اهمية هذا الموضوع وممارسته على أرض الواقع وانعكاس ذلك على الانتفاضة واستمراريتها ، ثم القيام بتنظيم هذه العملية بشكل يريح الناس هي الوسيلة الوحيدة التي تضمن استمرارية هذا الموضوع . وهذه المسألة هي عملية دقيقة لو نظمت بشكل جيد ستكون من أهم وسائل الدعم لشعبنا واهلنا في الاراضي المحتلة . لذلك اقول يجب العودة الى التنظيم وعدم اليأس من حماس الناس . ومن

صدى واسع في اوروبا

هنا وجب على القيادة المنظمة أن تقوم بتنظيم هذه العملية بعيداً عن الحماس وبعيداً عن الفوران الشعبي . واعتقد أن الوقت لازال في صالحنا لنعتبر أن الاحتفالات بانطلاقة الانتفاضة هي بداية العودة لبوضوع التكافل الاسري ولبساهم شعبنا في الخارج في مساعدة شعبنا في الداخل بشكل مباشر دون وساطات من أي جهة كانت حتى المنظمة نفسها . ليكون دعم مباشر من السكان الى السكان .

●● سليمان النجاب

● التكافل الاسري هو مثال استطيع أن اسوقه على مبادرة الجماهير الفلسطينية في تخطيها مؤسسات م ت ف حيث اقتنعت هذه الجماهير بضرورة الارتقاء بمساندتها لدعم الانتفاضة.

ان المهام المباشرة التي تواجهها الانتفاضة حيث انه كما هو معروف ان الانتفاضة حالياً قائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة فالتكامل الاسري وان كان موجوداً منه اشكالاً جنينية في السابق الا أن الانتفاضة قد عملت على تطويره حتى يمكن أن يصبح حركة جماهيرية واسعة تتولد منه اشكالاً تنظيمية مرنة تتلاءم مع كل موقع من مواقع الشتات الفلسطيني لتأمين المساندة المادية التي تمثل في معناها ومضمونها مساندة سياسية ومعنوية كبيرة لجماهير شعبنا المنتفضة في الارض المحتلة.

اعتقد، ان المطلوب الآن هو تعميم هذه التجربة لتشمل كل مواقع الشتات الفلسطيني وحفزها لكي تتواصل باستمرار لتأخذ طابع عملية متواصلة حتى لاتقتصر على فترات حماسية ثم تخبو.

ان التكافل الاسري هو شكل متقدم جداً حيث تقوم الجماهير الفلسطينية في الشتات بتلبية واجبها المادي واسنادها المباشر رغم أن الغالبية الساحقة من هذه الجماهير تعيش وضعاً صعباً، ولكنها تقوم بمسؤوليتها في الاقتطاع من لقمة خبز اطفالها لتساند بذلك ابناء شعبنا داخل الوطن المحتل وبالتالي فان هذا الشكل بالذات هو في حد ذاته تأكيد على الوحدة العميقة والتواصل الحي بين ابناء شعبنا في الداخل والخارج في المعركة التي تخوضها الانتفاضة من أجل تحرير الوطن المحتل وبناء الدولة الفلسطينية لجميع أبناء الشعب الفلسطيني.

لاشك أن جماهير شعبنا الفلسطيني في المثلث والخليل تقوم بواجبها في اسناد الانتفاضة ودعمها مادياً وسياسياً والتصدي للجيش الاسرائيلي وحصاره. والتكافل الاسري قد تطورت اشكاله الجنينية التي كانت موجودة في السابق والمهم هو أن يتحول الى حركة جماهيرية شاملة في كافة مواقع الشتات الفلسطيني، وأيضاً من الضروري اشراك جماهير وهيئات عربية في برنامج التكافل هذه.

●● ايضاً هنا يمكن ملاحظة ان عدة آراء ووجهات نظر مختلفة في تقييم الوضع العربي والدور المطلوب منه على الصعيدين الشعبي والرسمي. قمة راي رفع شعار الحاضنة العربية التي بدونها يستحيل وصول الانتفاضة الى اهدافها. هذا الاتجاه كان يراهن على حركة التحرر العربي بوصفها القادرة على توفير هذه الحاضنة العربية التي بدونها يستحيل وصول الانتفاضة الى اهدافها. هذا الاتجاه كان يرى او يراهن على حركة التحرر العربي بوصفها القادرة على توفير هذه الحاضنة. لكن بعد عامين سحب هذا الشعار من التداول رغم صحته. ماهي الاسباب؟ ونعتقد ان المراهنين على الرسمية توصلوا الى استنتاج لايقل مرارة عن سابقه. فلا دفعت الاموال المغرة في قمة الجزائر ولا تم الالتزام بمشروع السلام الفلسطيني الذي قبلوه في قمة الدار البيضاء. ثم ان اتجاهاً آخر قليل التاثير بعقد كل رهانه على فلسطينيي الارض المحتلة دون الالتفات الى العمق. الانتفاضة والقضية الفلسطينية بعد عامين. ماهو تقييمكم للوضع العربي؟؟

●● جورج حبش

■■ اذا اردنا في الواقع تشخيص، او تحليل الاسباب التي حالت حتى الآن دون أن تلقى انتفاضة شعبنا في الأرض المحتلة، صداها المناسب وتفاعلاتها الملموسة في مختلف أرجاء الوطن العربي، فلا بد من أن نأخذ بنظر الاعتبار عاملين اثنين. أولهما: مستوى انهيار النظام الرسمي العربي، والثاني مستوى الازمة الخانقة التي تعيشها حركة التحرر الوطني العربية بمختلف شرائحها وتياراتها واتجاهاتها.

فعلى المستوى الرسمي، يمكن لاستقراء بسيط للسياسة الرسمية العربية أن يكشف بوضوح عن اخفاق البرنامج القومي ـ التحرري ـ التنموي ـ الديمقراطي للشرائح والفئات الحاكمة على الساحة العربية، ويكشف كذلك عن تراجع قضية الصراع العربي الصهيوني من راس سلم الأولويات الى اسفلها.

وبالطبع فليس هذا الانهيار أو الاخفاق وليد لحظته الراهنة، بل جاء في سياق تاريخي تضافرت جملة من العوامل الاقتصادية الاجتماعية في تشكيله. وافضى في النهاية الى سقوط معظم حلقات المواجهة العربية للمشروع الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي الواحدة تلو الاخرى، وصولاً الى سقوط النظام الرسمي العربي في قمة الدار البيضاء الاستثنائية الاخيرة، حدث ذلك عبر تتويج عودة نظام كامب ديفيد الى الحظيرة العربية مثقلاً بقيود هذه الاتفاقيات وشروطها المذلة. وليصبح فيما بعد جسراً لمحاولات تمرير الاتفاقيات المشؤومة وتعميمها على كامل المنطقة العربية.

ولقد عبر هذا الانهيار الرسمي العربي عن نفسه ـ في مرحلة الانتفاضة ـ في مناسبات عديدة، لعل ابرزها استخدام الولايات المتحدة الامريكية لحق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن

الدولي ست مرات متتالية منذ اندلاع الانتفاضة حتى اليوم دون ان تخش اي رد فعل رسمي عربي بل والادهى من ذلك ان واردات الدول العربية من امريكا ازدادت عام ١٩٨٨ عما كانت عليه عام ١٩٨٧ اي عما كانت عليه قبل الانتفاضة.

وفي ضوء كل ذلك، فقد اصبحنا اليوم نقبل بمقاييس لم نكن نقبلها، من قبل للحكم على النظام العربي القائم ومستوى دعمه للانتفاضة، واعتقد أن هذه المقاييس باتت تتمثل اليوم بالمعادلة التالية «تتحدد العلاقة بين النظام العربي وبين الولايات المتحدة والغرب على اساس الاعتراف بالدولة الفلسطينية» وهذه المعادلة تشكل بالنسبة لقوة الضغط التي تحتاجها المنظمة في صراعها مع واشنطن وتل ابيب الحد الادنى المقبول الذي يمكن من انتزاع مطلب الحرية والاستقلال من براثن الحليفين الاستراتيجيين.. هذا إذا ماأريد للشعب الفلسطيني أن لا يخوض معركته وحيداً سواء على ساحة الانتفاضة او على الساحة الدولية.

ولو طبقنا هذا المقياس الآن على الخارطة السياسية العربية ـ لوجدنا ان غالبية ان لم نقل ـ كل الدول العربية مازالت تنتهج سياسة هي دون الحد الادنى المطلوب.. وتستوي في ذلك الانظمة الوطنية (بكل اسف) والانظمة اليمينية المحافظة والرجعية.

هذا على المستوى الرسمي.

اما على مستوى حركة التحرر الوطني العربية: فقد بات واضحاً في ظل الانتفاضة المجيدة أن هذه الحركة تعيش ازمة عميقة، ينبغي المسارعة في الوقوف لمعالجتها.

وقد يكفي للكشف عن ملامح الازمة أن نقارن بين واقع حركة التحرر الوطني العربية بعد عامين من الانتفاضة بما كانت عليه هذه الحركة في الخمسينات وبداية الستينات.

كلنا نتذكر المعركة التي خاضتها جماهير الامة العربية في الاردن ولبنان وسوريا وفي اكثر من بلد عربي ضد حلف بغداد وكافة الاحلاف الاستعمارية التي كانت ترسم في ذلك الوقت لربط الامة العربية بعجلة الاستعمار. وكلنا يعرف كذلك حركة الجماهير العربية التي اندلعت عام ١٩٥٦ إثر العدوان الثلاثي على قناة السويس ومصر.

وقد سجل التاريخ مجموعة انتصارات عربية في تلك الفترة. وكلنا يذكر تلك الحيوية التي كانت تهز حركة جماهير الامة العربية دفاعاً عن حقوقها وفي سبيل الوصول الى اهدافها.

وللاسف فالصورة اليوم عندما نستعرضها تختلف جذرياً رغم مرور عامين على الانتفاضة. ويؤسفني ان اقول ان حجم المظاهرات الجماهيرية التي حصلت في ايطاليا وفي بعض مدن اوروبا دعماً للانتفاضة كانت اكبر مما حصل في الكثير من البلدان العربية.

ان ملامح الازمة تتجسد بشكل واضح في ضعف حركة الشارع العربي وضعف عملية الحوار النظري في الساحة العربية وطغيان التناقضات الثانوية على التناقض الرئيسي. وكذلك طغيان عملية التفتيت والتجزئة على عملية التجميع والتوحيد وغيرها وغيرها من الملامح.

وفيما يتعلق بتشخيص هذه الازمة، وتحليلها وسبل الخروج بحركة التحرر العربية منها فنحن في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لنا وجهة نظر خلاصتها انه رغم التطورات الموضوعية الكبيرة والنوعية التي حدثت بين الخمسينات والثمانينات كالثورة النفطية وتاثيرها، وحلول الاستعمار الجديد محل القديم، وممارسة الامبريالية لآلية نهب جديدة، الا اننا نعتبر ان اساس الازمة هو العامل الذاتي ويأتي بعده دور العوامل الموضوعية.

ونقصد بالعامل الذاتي البنية الايديولوجية والطبقية لقيادة حركة التحرر العربية، فهذه القيادة بشقها القومي البرجوازي لم تعد قادرة بحكم بنيتها الطبقية على مواصلة قيادة حركة الجماهير العربية.

اما أحزاب الطبقة العاملة فرغم انها لاتعيش ازمة بنيوية من الناحية الايديولوجية والطبقية، الا ان الأخطاء التي وقعت بها لم تمكنها من ضرورة ان تشكل البديل لقيادة البرجوازية في تعبئة طاقات الجماهير.

هذا هو تحليلنا لضعف انعكاسات الانتفاضة على الشارع العربي وهو تحليل لايعفي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من مسؤوليتها عن الوضع الذي آلت اليه الساحة العربية.

ان طغيان التوجه القطري لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية واعطاء الاهتمام الأول والأساسي لعلاقاتها السياسية مع الانظمة بالدرجة الاولى وعدم اعطاء الاهتمام الكافي لعلاقاتها مع الجماهير العربية، اضافة الى سياسة التنازلات المجانية الغير مفهومة من قبل الجماهير العربية، كل ذلك اثر سلباً على مستوى تجاوب الجماهير العربية مع الانتفاضة الفلسطينية.

إن خلق حالة نهوض على الساحة العربية هو بلا شك مسؤولية عربية شاملة يقع عبؤها على كاهل مختلف فصائل حركة التحرر العربية وبشكل خاص القوى التي اضطلعت ومازالت بدور ريادي مميز في صفوف هذه الحركة. لكن ذلك لاينبغي ان يغيب ولا للحظة واحدة الدور الخاص الذي تستطيع حركة التحرر الوطني الفلسطينية ان تلعبه في استنهاض حركة الجماهير العربية وتطوير فعلها وادائها حتى تحقق كامل اهدافها في التحرر وتحرر الصهيونية.

وغني عن التاكيد ان تركيزنا على الدور الخاص الواجب على م ت ف ان تضطلع به لاستنهاض الحالة الجماهيرية العربية لايعفي ولو للحظة واحدة حركة التحرر الوطني العربية من تحمل مسؤولياتها المباشرة على هذا الصعيد، كما انه لايعفي ايضاً من القائمين على النظام الرسمي العربي من مسؤولياتهم تجاه الوفاء بالحد الادنى المطلوب في مواجهة الاحتلال الصهيوني وفي دعم واسناد نضال شعبنا وانتفاضته الباسلة.

على اية حال لابد هنا من الاشارة الى ان المظهر الرئيسي السلبي ـ كما هو معروف ـ لتفاعلات الانتفاضة على الصعيد العربي لايجوز أن يمنعنا من رؤية الكثير من المبادرات التي اتخذتها الجماهير العربية في مصر ولبنان وغيرها من الاقطار العربية. كما لايجوز أن يمنعنا من رؤية الصورة المشرقة والايجابية التي تمثلها المقاومة الوطنية اللبنانية في تصديها اليومي والمستمر للاحتلال الصهيوني.

وأرجو أن يكون واضحاً حين نتحدث عن دعم الانتفاضة بأن لايقتصر تفكيرنا على الجانب المادي والمالي، اذ ينبغي على تحركات الجماهير

العربية أن تستهدف الضغط على انظمتها لكي تحدد هذه الانظمة موقفها من الادارة الامريكية على ضوء اعتراف الاخيرة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني واعترافها بالدولة الفلسطينية، واسمحوا لي ان اقول بان اكبر خدمة يمكن للجماهير العربية ان تقدمها للانتفاضة هي إحداث تغيير في الموقف الامريكي الرسمي من موضوع حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية.

ويبقى أن أشير اخيراً فيما يتعلق بهذا الموضوع الى ضرورة الحوار المكثف بين فصائل حركة التحرر الوطني العربية حول هذه القضية المركزية.

ولأننا نؤمن بمقولة (خطوة عملية واحدة خير من دزينة برامج) فاننا وفي الوقت الذي نعطي فيه للموضوع النظري اهمية كبيرة نؤكد على ضرورة العمل والوقوف بمسؤولية امام عملية الدعم السياسي والمادي والمعنوي للانتفاضة. كما نأمل أن تتابع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تنفيذ القرار الذي اتخذه المجلس المركزي الفلسطيني في دورة اجتماعاته الاخيرة بإحياء اللجنة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية، ويكون اول اجتماع لها مناسبة للوقوف أمام «القوى الوطنية العربية وواجباتها ازاء الانتفاضة».

ويبقى أن أشير الى أهمية وضرورة تكثيف النشاط لتفعيل الحلقة العربية، رغم عدم نجاحنا كجبهة شعبية حتى هذه اللحظة في توفير الحاضنة الوطنية العربية للانتفاضة، وعدم نجاح م.ت.ف في تفعيل النظام العربي الرسمي لاسناد الانتفاضة.

إن عدم النجاح حتى اللحظة، يجب أن يدفعنا للمزيد من الاهتمام بهذا الموضوع وليس العكس. وبالتالي يجب أن نميز مابين صحة الشعار وضرورته والصعوبات التي تعترض تطبيقه فالصعوبات تتطلب مزيداً من تركيز الجهد وتكثيفه، لتجسيد الشعار الصحيح. فلكي تتكلل الانتفاضة بقيام الدولة على الارض فاننا بحاجة الى استعمال كافة «اوراقنا» واكاد اقول انه سيكون من الصعب تحقيق الدولة الفلسطينية على الارض بدون تفعيل وتنشيط الحلقة العربية الشعبية والرسمية.

●● نايف حواتمة

■ لنسجل مباشرة ان شعار الحاضنة العربية شعار غريب وطريف معاً، غريب لان اصحابه يرفضون الاقرار بالعلاقة الجدلية بين القضية الوطنية الفلسطينية ودور شعبها وعروبة القضية ودور شعوب الامة العربية، يرفضون الاقرار بين جدلية دور ثورتنا و م.ت.ف باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا وبين دور الانظمة العربية في أزمة الشرق الاوسط. ولذلك يجري نسف هذه العلاقة الجدلية تحت شعار الحاضنة العربية باعتبار ان شعب فلسطين وثورته لازال قاصراً ودون مستوى سن الرشد ولذا هو بحاجة الى حاضنة ترعى هذا الوضع الطفولي، ترشده توجهه، تفرض الوصاية عليه، هذه النظرة وكل اشكال وبرامج ممارستها العملية واحدة من الاسباب الرئيسية لعثرات قضية شعبنا وفي اشكالاتها ومن موقع الاصرار على يد الانظمة العربية لتغييب الدور الوطني الفلسطيني لشعبنا عانى شعبنا على امتداد عشرات السنين من الوصاية والاحتواء تحت شعارات من بينها شعار الحاضنة العربية بلغت هذه المعاناة درجة سلب شعب فلسطين كلياً اي دور بقضيته الوطنية كما وقع بشكل صارخ اثناء ثورة الـ٣٦ ونداء الدول العربية لوقف الثورة والاستعاضة عنها بالبحث مع الحليفة «بريطانيا» ثم تكرر عام ٤٨ بفرض الوصاية الشاملة ووضع دور شعب فلسطين في الظل بل اكثر من هذا بمحاصرة جيش الجهاد المقدس وعدم تمكينه من السلاح والمال وخلق البديل عنه على يد جامعة الدول العربية ممثلاً بجيش الانقاذ ليكون اداة سهلة مطواعة بيد الدول العربية في المحصلة التي تنتهي لها حرب ٤٨ وفي الختام النكبة.

على ذات القاعدة تم التغييب الكامل لشعب فلسطين وحركته الوطنية حتى بداية الستينات بعد انهيار الجمهورية العربية المتحدة وتململ شعبنا ليأخذ دوره فبادر عبد الناصر العظيم الى عقد القمة العربية التي قررت بمبادرة عبد الناصر تشكيل م.ت.ف ثم كان الانفجار الكبير للمقاومة الفلسطينية بعد هزيمة ١٩٦٧.

ومنذ نهوض المقاومة الفلسطينية تعبيراً عن حق شعبنا في استرداد دوره الوطني وحقه في الجمع الجدلي بين الوطني والقومي وحتى يومنا فإن الصراع لم يحسم بعد بين مشاريع الوصاية والاحتواء العربية المتعددة الالوان ومنها تحت عنوان الحاضنة العربية، وبين حق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه في نضالاته وامتلاك قراره الوطني المستقل، الوطني في معاداته للامبريالية والصهيونية وقوى التخلف والمستقل عن كل المشاريع التي تريد فرض الوصاية والاحتواء عليه لسلبه بالنتيجة حقه في تقرير المصير كما وقع في عشرات السنين السابقة منذ ٦٧، وفي ذات السياق علينا ان نلحظ ان هذه، الحاضنة العربية الحاكمة، هي نفسها التي وافقت على قرار مجلس الامن ٢٤٢ والقائم على توازن المصالح بين الدول العربية واسرائيل والحل الوسط دون ان تتذكر شعب فلسطين وحقوقه الوطنية المستقلة والقائمة بذاتها، ووافقت على حل يقوم على الارض مقابل السلام الارض للدول العربية مقابل السلام لاسرائيل اقصد الارض المحتلة عام ٦٧ للدول العربية مقابل السلام لاسرائيل - وتكرر هذا من جديد في القرار رقم ٣٣٨، وبرغم ان الدول العربية وافقت على قرار قمة الرباط العربية الذي استجلب للبرنامج الوطني المرحلي لـ م.ت.ف ووحدانية تمثيل شعبنا بـ م.ت.ف اقصد برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة - بعد ان قرره مجلسنا الوطني في حزيران ٧٤، انعقدت قمة الرباط العربية في تشرين الثاني ٧٤ وصادقت على هذا البرنامج باعتباره قاسماً قومياً مشتركاً يجمع بين الوطني والقومي. برغم هذا بقيت الدول العربية تعاند وتراوغ محاولة التملل والتنصل من قرارات الرباط على امتداد ١٥ سنة الى ان بدا تحت ضغط الانتفاضة الاقرار التدريجي من جديد بقرارات الرباط. فبادرت الحكومة الاردنية الى فك الارتباط الاداري والقانوني بالضفة الفلسطينية في تموز ٨٨ بعد قمة الجزائر العربية ووافقت في ايار ٨٩ الدول العربية على المبادرة السياسية الفلسطينية لتحظى باجماع عربي، وقد استغرقت هذه العملية ١٥ سنة كاملة كان من الممكن ان تكون سنوات نضال خصبة خاصة بعد حرب اكتوبر مباشرة، فلو توحدت

الدول العربية على قرارات الرباط وحافظت مصر وسوريا والثورة الفلسطينية على رفقة السلاح باسناد الداخل العربية لكان الوضع غير الوضع الذي نعيش هذه الايام. ولأمكن انجاز ابرنامج الوطني المرحلي الذي اصبح منذ الرباط برنامج قومي مشترك منذ السبعينات، وحتى بعد قرارات الدار البيضاء، الدول العربية خرجت عن قرار القواسم المشتركة وتمثل هذا في النقاط العشر المصرية وبموقف السعودية المساند لها وخطاب وزير خارجية الحكومة الاردنية الذي تبنى في الامم المتحدة النقاط العشر المصرية، وما يدور الآن حول خطة بيكر يصب بذات الاتجاه مرة اخرى شكل من اشكال الوصاية لهذه الدولة العربية أو تلك على قضيتنا الوطنية، رغم ان اشكال هذه الوصاية بلغت ذروتها بين ٨٣ و ٨٧ واتخذت اشكالات سياسية ودموية الى ان انهارت باستعادة وحدة م.ت.ف في نيسان ٨٧ برغم كل هذا لازالت كثير من الانظمة العربية تطمح باعادة فرض نظرية الحاضنة العربية على شعبنا وثورتنا و م.ت.ف وحتى القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، تعبيراً عن رفض العلاقة الجدلية بين الوطني والقومي بين الفلسطيني والعربي والاصرار على سياسة احادية الجانب تعتبر شعبنا قاصراً دون سن الرشد بحاجة الى حاضنة ترشد هذا الطفل المحضون وفقاً لما ترى هذه الحاضنة، وفي تجربة شعبنا كانت تربية هذه الحاضنة سيئة دائماً.

الانتفاضة تهديد لعملاء الكيان الصهيوني

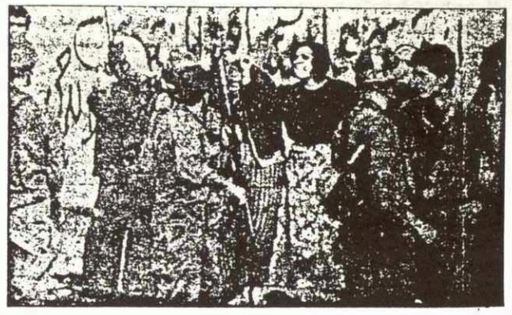

الوجه الآخر لهذه العملية هي المحاولات الدؤوبة الحاكمة العربية لاحتواء الثورة وقضيتنا الوطنية بهدف تسهيل الوصول الى حلول مع اسرائيل والامبريالية الامريكية، لأن طمس الوطني الفلسطيني لصالح القومي العام يمحور الحل والتسوية في اطار حل بين الدول العربية واسرائيل ولا شيء لشعب فلسطين، فالجمع بين الوطني والقومي مكلف جداً للدول العربية لأنه يضعها في موقع التصادم مع اسرائيل والامبريالية وردات الفعل الانتقامية من جبهة الاعداء ثمناً للتحالف الوطيد مع شعب فلسطين الى ان يتم انجاز حل شامل ومتوازن يقوم فعلاً على توازن مصالح جميع اطراف الصراع اي ما يلبي للدول العربية استعادة اراضيها المحتلة سيناء الجولان جنوب لبنان وجنوب الاردن في وادي عربة والغور الشمالي وما يلبي لشعب فلسطين حقه في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية. وكثر من الدول العربية لازالت تهرب من هذه الالتزامات تحت عناوين متعددة أحياناً تتخذ طابعاً ناعماً لتغيب الدور الفلسطيني تحت عنوان الحاضنة العربية والقضية القومية المشتركة واحياناً تتخذ عناوين فاقعة تبدأ من محاولات فرض الوصاية والاحتواء وسلبنا حقنا في تقرير مصيرنا الوطني بانفسنا وتنتهي بالتحلل من قرارات القواسم العربية المشتركة السياسية والمالية والمادية التي تقررها القمم العربية وما شهدناه بعد غزو ٨٢ مرآة فاقعة لمثل هذا فبدلاً من ان تساندنا الدول العربية للملمة جراحنا النازفة فعلت فعلها في تقسيمنا والدفع باتجاه الاستقطابات المحورية الاقليمية حتى تفقد توازننا ووزننا وتتمكن الاوضاع العربية من معالجة قضيتنا وفقاً لتوازن المصالح بينها وبين اسرائيل دون حضور حقوق شعبنا الوطنية، ولاهما اكتشفت بخبرتها وتجربتها ان قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ القائمين على توازن المصالح بين الدول العربية واسرائيل تم تعطيلهما على يد اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية وفق خطط اسرائيل التوسعية وخطط واشنطن لفرض الهيمنة على مجموع منطقة الشرق الاوسط لتبقى بحجة نفط امريكية وعلى حد تعبير الرئيس السابق ريغان منطقة مصالح حيوية للولايات المتحدة الامريكية، فكيف إذا اضافت الدول العربية إلى نظرية الارض مقابل السلام عملاً بمنطوق ٢٤٢ و ٣٣٨ الحقوق الوطنية لشعب فلسطين التي تجد رفضاً متفاوت الدرجة حتى هذه اللحظة وبعد مرور ٢٤ شهراً على انتفاضة شعبنا المجيدة وعشرين عاماً من النضال الجماهيري والمسلح والسياسي والدبلوماسي لثورتنا المعاصرة، هذه هي الحواضن العربية بأشكالها الحاكمة، اما باشكالها الوطنية العربية فقد تم حل هذه المسألة حلاً لم يستقر بعد على قاعدته الجدلية المتكاملة لكنه يمثل خطوة الى الامام بالاتجاه الصحيح، تم الحل على قاعدة حركة التحرر الوطني الفلسطينية تأخذ طريقها بنفسها وتستخلص برامجها السياسية والنضالية المرحلية وتبني جبهتها الوطنية العريضة في اطار م.ت.ف. وفي إطار القيادة الموحدة للانتفاضة وتنظم علاقتها مع قوى التحرر والتقدم العربية ممثلة بالاحزاب والشخصيات السياسية والروحية على قاعدة التضامن الوطني والقومي وفعلاً تمت الصياغة النظرية لهذه العملية حتى نجمع بين فلسطنة قضيتنا الوطنية وتعريبها جمعاً خلاقاً وديالكتيكياً لبناء الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية التي عاشت حتى منتصف ٧٧ وتوقفت عن الحياة بتوقف قلب الشهيد الكبير كمال جنبلاط الامين العام لهذه الجبهة عن الخفقان، والان نحاول تجديد

علاقة م . ت . ف . مع القوى الشعبية العربية، بدأت المحاولة الاولى في مطلع آذار ٨٨ واللقاء التمهيدي من اجل التحضير لمؤتمر عام لبناء الجبهة العربية المساندة للانتفاضة ولكن هذه العملية توقفت بعد قرارات قمة الجزائر العربية ويأمل ان تستجيب الدول العربية سياسياً ومادياً ومالياً لما تقرر في قمة الجزائر وكذلك ما تقرر في قمة الدار البيضاء. الآن بإصرار من القوى الديمقراطية والوطنية السليمة في م.ت.ف. تم تجديد اتخاذ قرار اعادة صلة م.ت.ف. مع حركة الجماهير ممثلة بتعبيراتها الحزبية والاجتماعية والرجعية واتخذنا في المجلس المركزي الفلسطيني الذي انعقد مؤخراً في بغداد بمنتصف اكتوبر ٨٩ قراراً بالعمل على بناء الجبهة العربية الشعبية المساندة للانتفاضة الفلسطينية ورغم مرور اسابيع على هذا القرار الا ان النقاش لازال يدور بيننا في إطار قيادة م.ت.ف. على وضع الميكانزم (الآلية) لتنفيذ هذه العملية الكبيرة التي تعيد تصحيح وضبط العلاقات الفلسطينية ـ العربية على قاعدتها السليمة والمستقرة، الجمع الجدلي بين الوطني والقومي، بين الفلسطنة والعروبة، بما يمكن فعلاً من تمكين م.ت.ف. ان تأخذ دورها كاملاً وشعبنا بانتفاضته المجيدة وثورته في الطليعة من اجل انتزاع حقه بموجب برنامجه الوطني بالعودة وتقرير المصير والدولة المستقلة ووحدانية التمثيل وان تأخذ الحركة العربية الشعبية دورها في مساندة الانتفاضة والنضال المتعدد الاشكال الداعم مالياً وسياسياً واجتماعياً للبحث عن حل يراعي مصالح جميع الاطراف المتصارعة في الشرق الاوسط، حل شامل ومتوازن يؤدي الى انتزاع الحقوق العربية والحقوق الفلسطينية ويؤمن الضمانات الامنية لجميع دول المنطقة .

بعد هذا اقول لماذا لم تنهض قوى التحرر العربية بدورها دون حاجة الى دور الرافعة ممثلة بدور م.ت.ف. ، ان هذا يعود الى عوامل عميقة الجذور اود ان اشير فقط الى نقطة رئيسية فيها ان هذه الاحزاب والقوى وقعت بين فكي رحى : البرامج القاصرة التي اخذت بها على امتداد سنوات طويلة ومنها الالتصاق بالكثير من الانظمة تحت عنوان التطور اللارأسمالي والاشتراكية في هذه الانظمة ، ومرور الزمن بدون ان تتمكن الكثير من هذه الاحزاب من الرؤية الواقعية الفعلية واشتقاق البرامج الواقعية التي تتحسس نفس الجماهير واشكالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والوطنية والقومية ، والفك الآخر للرحى هو آلة القمع العربية الرهيبة التي تعرضت لها مجموع هذه القوى من اجل سحقها بما فيه تشجيع للتيارات التي تنتمي الى الماضي القديم بهدف الوقوف بوجه كل ، الاتجاهات الديمقراطية واليسارية في البلاد العربية ، وكثير من الانظمة على كل الآن ، تحصد ثمار مازرعت حيث كبرت حتى عليها هذه الاتجاهات القديمة كما حصل مع المرتد السادات وكما حصل بتمردات في بلدان عربية كثيرة ، ولهذا لم تتمكن القوى الديمقراطية والتحررية من ان تأخذ دورها لأن التلاحم مع الانتفاضة عملية ساخنة تحرق الاصابع فهي تضع هذه الاحزاب والقوى والشخصيات في موضع التماس سلباً مع انظمتها العربية وبالتالي تعرضها لمتاعب ومشاكل كثيرة بينما عندما تتعاطى بقضايا خارج إطار القضية الفلسطينية والصراعات في البلاد العربية تستطيع التعاطي بها دون ان تحرق اصابعها على يد هذا النظام العربي او ذاك .

●● ابو إياد

● انا اعتقد ان الجماهير العربية تعيش منذ مدة طويلة في قفص ذهبي وضعتها فيه انظمتنا وبالتالي فان اقتحام هذا القفص اصبحت مهمة ليست سهلة . والحالة التي موجودة فيها هذه الجماهير تعبر عن حالة انحدار للأسف شديدة ، كانت هناك مراهنة كبيرة على ان الانتفاضة ستخلق حالة جماهيرية كبيرة تكون داعمة للانتفاضة نفسها . صحيح ان مثل هذه المؤسسات موجودة وصحيح ايضاً ان الحماس لدى المواطن العربي لايقل عن حماس الانسان الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة او خارجها ولكن هناك مسألة هامة هي غياب التنظيم . نحن كقيادة فلسطينية حاولنا في اتصالاتنا مع الاحزاب والقوى العربية ان نحرك الشارع ولكن للأسف اقول إننا فشلنا اكثر من مرة في عمل لقاءات مع هذه الاحزاب وهذه التجمعات الوطنية لعمل مؤسسة من اجل مساندة الانتفاضة ودعمها من قبل الشارع العربي ليكون صوت الانتفاضة عند هذه الجماهير العربية في مواجهة انظمتها المقصرة تقصيراً كبيراً فيما يتعلق بدعم الانتفاضة . ليس هناك نظام عربي وفى بالتزاماته وحتى اكون اكثر دقة اشير الى ان هناك بعض الانظمة قد التزمت بجانبها المالي ودفعت الاموال المترتبة عليها ، ولكن اعتقد ان هذه الدول التي التزمت مثل السعودية والعراق تستطيع ان تدفع اكثر مما قدمت حتى الآن ، لاشك اننا نشكرها على ذلك ولكن هناك انظمة التزمت ولم تدفع شيئاً كما تحجب عن جماهيرنا العربية عملية التلاحم اكثر فاكثر ، فهي لاتكتفي بعدم الدفع بل تتعدى ذلك الى محاولة عرقلة حركة الجماهير في دفع الامور نحو ايجاد فعل جماهيري واسع لدعم الانتفاضة .

ما نريده الآن هو المزيد من الاتصالات والحوارات مع حركة التحرر العربي مهما كانت في حالة تراجع او ضعف حتى ندفع بالامور الى ما نريده وهذا ما يجب ان يتضمنه برنامجنا . نحن الى حد الآن نحاول لان حركة الجماهير العربية هي الوحيدة التي يمكن ان تحتضن كل الامنا وطموحاتنا وايضاً استمرار عملية الانتفاضة داخل الاراضي المحتلة .

●● سليمان النجاب

● عندما نتحدث عن العمق العربي وبعده ننظر باستمرار الى البعد الشعبي والبعد الرسمي. وقضية الشعب الفلسطيني كما تبدت في قمة الدار البيضاء، هي قضية اجماع عربي، وهنا فانني اتفق معك في انه قد اتخذت قرارات جيدة حيث تم تبني مبادرة السلام الفلسطينية من جانب الدول العربية ولكن المطلوب الآن هو اخراج هذه القرارات الى حيز التنفيذ واستخدام كل مالدى العرب من امكانية اقتصادية وسياسية واعلامية من أجل تنفيذ هذه القرارات

ولممارسة ضغوط جدية على الولايات المتحدة الامريكية التي تقف وحيدة لحماية جرائم اسرائيل وسياستها التي ترفض السلام وتنتكر لحقوق الشعب الفلسطيني.

فالمطلوب اولاً من العرب هو الاسناد السياسي، واذا كانت هناك نية جدية للاسناد السياسي وعندها سينفذ البند المادي.

ان التلكؤ في تقديم الدعم المادي المطلوب للانتفاضة هو مؤشر على الموقف السياسي وليس العكس.

وفيما يخص المساندة الشعبية للانتفاضة فقد بدأت ومازالت قائمة وان كانت تأخذ اشكالاً متفاوتة ونحن نرى ان هذه المهمة، مهمة المساندة العربية للانتفاضة هي من القضايا التي يجب ان تظل في مركز اهتمام القيادة الفلسطينية واتصالاتها مع فصائل واحزاب حركة التحرر في العالم العربي ومع المنظمات الشعبية والجماهيرية العربية وبالتالي فان هذا الموضوع ليس من مهمة القيادة الفلسطينية لوحدها بل هي مهمة جميع المنظمات الشعبية والجماهيرية الفلسطينية وكذلك ايضاً هي من مسؤولية المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي.

اننا نقدر عالياً ماتقدمه الجماهير العربية من دعم للانتفاضة ومساندة لاهدافها وان كنا في ذات الوقت نقدر الصعوبات التي تواجهها هذه الجماهير وبالدرجة الاولى مصادرة حريتها الديمقراطية التي تمنعها من رفع صوتها ومن تقديم اشكالاً متقدمة في دعمها للانتفاضة وفي التصدي للمؤامرات التي تحاك ضد اهداف الشعب الفلسطيني.

وفي ذات الوقت، فاننا نرى ايضاً ان الانتفاضة وتواصلها سيكون لها تأثيراً على الجماهير العربية ذلك ان الانتفاضة باعتبارها حركة شعبية عميقة فهي تضيف للشعوب العربية الشقيقة تجارباً جديدة الى جانب تجاربها الغنية.

●● حققت م.ت.ف انتصارات لا يستهان بها خلال العامين المنصرمين على الجبهة الاوروبية، وفتحت آفاق جديدة وواسعة لتطويرها. من خلال فرض الحق الفلسطيني على اوساط هامة رسمية وشعبية في كبرى الدول الاوروبية. ماهو برايكم الدور الذي يمكن ان تضطلع به اوروبا في التسوية؟ وماهي السبل لتطوير الموقف الاوروبي لدرجة الاعتراف بكافة الحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني. وبخاصة الاعتراف بقيام دولة فلسطين؟

●● جورج حبش

■■ لا استطيع في البداية، الا ان أؤكد التطورات الايجابية التي حصلت في مواقف دول أوروبا الغربية وبعض البلدان الراسمالية الاخرى، مثل اليابان، تجاه القضية الفلسطينية، واستطيع ان الحظ الفارق بين مواقف هذه البلدان ومواقف الادارة الامريكية تجاه قضيتنا فأوروبا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية طرفاً في حل الصراع في الشرق الاوسط. وبالمؤتمر الدولي إطاراً لذلك الحل، وبحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني اساساً له، وقد حصل ذلك، كما هو معروف في قمة مدريد الاوروبية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإنه وضمن السياق الاوروبي العام، نجد مواقف مميزة لبعض البلدان الاوروبية بشكل خاص. وهنا اشير الى مواقف كل من اليونان واسبانيا وفرنسا وايطاليا التي بالاضافة لما وافقت عليه في قمة مدريد فتحت ممثليات دبلوماسية فلسطينية في عواصمها، وبالطبع فإن العامل الاساسي وراء هذا الانجاز هو الانتفاضة أساساً.

إذا اخذنا الموقف الاوروبي بمقارنته بموقف الادارة الامريكية. فاننا نلحظ الفرق: الولايات المتحدة، وبالرغم من حوارها مع م.ت.ف الا انها مازالت لا تعترف بدور م.ت.ف الوحيد في الحل. والولايات المتحدة تسعى من خلال خطط شامير ومبارك وبيكر الى ايجاد بدائل عن المنظمة. وهي تماطل بعقد المؤتمر الدولي وتعتبره مجرد مظلة للمفاوضات المباشرة. وهي لاتعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

بسبب الموقف الامريكي، وعلى الرغم من نزوع أوروبا الغربية الى الاستقلال في مواقفها إلا انها لم تستطع، حتى الآن، ان تفلت من عقال الموقف الامريكي ومن الضغوط الامريكية. ولذا راينا ان أوروبا التي كانت واضحة في مواقفها في مدريد. اضطرت الى قبول المواقف الامريكية أو بالحد الادنى المساومة معها، في قمة الدول الصناعية السبع. فهذه القمة، والتي شاركت بها اهم الدول الاوروبية لم تعترف بدور م.ت.ف في الحل، ولم تعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واكتفت بصيغة عن المؤتمر الدولي قصد منها المماطلة في عقده.

كلامي هذا، لايعني التقليل من شأن أوروبا فيما يخص الصراع في الشرق الاوسط، وأوروبا تستطيع بفعل التغيرات التي تحصل في ميزان القوى العالمي، ان تلعب دوراً اكبر واوسع مما هو حاصل حتى الآن. فأوروبا الغربية تعتبر الآن قطباً اساسياً من الاقطاب المتعددة في العالم بالاضافة الى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة واليابان واقطاب اخرى. وباعتقادي ان احداً لا يستطيع ان يتجاهل هذه الاقطاب فيما لو اراد ايجاد تسوية لصراع الشرق الاوسط. وربما من هذا المنطلق جاءت الدعوة الى المؤتمر الدولي الذي تشارك فيه الدول الخمس الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي. وربما من هذا المنطلق ايضاً، جاءت دعوة الرئيس الفرنسي ميتران الى الحوار الاوروبي ـ العربي بعدما اتضح اكثر من اي وقت مضى وعلى ضوء خطط شامير ومبارك وبيكر ان الولايات المتحدة ممعنة في طريق المفاوضات المباشرة. واوروبا الآن تعاود الكرة وتريد ان تثبت اهميتها ودورها في حل صراع الشرق الاوسط.

لهذا السبب فإن المرء يشعر بضرورة تعزيز اللقاء باوروبا. ويشعر بأن على م.ت.ف ان تطور من أشكال نضالها لتعزيز الموقف الاوروبي. أنا شخصياً رحبت بمبادرة ميتران للحوار الاوروبي العربي، وأعلنت ان الجبهة الشعبية ستشارك في ذلك الحوار من خلال وفد م.ت.ف اضافة لذلك، اعتقد انه من المفيد جداً التوجه مباشرة الى الراي العام الاوروبي والناخب الاوروبي لما يعنيه هذا التوجه من اهمية في التأثير على مواقف الدول الاوروبية الغربية. واذا اردت ان أعطيكم مثلاً في هذا المجال، فانني اشير الى مواقف حزب العمال البريطاني بشأن قضية الشعب الفلسطيني حزب العمال البريطاني يعترف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، ويعترف بالمؤتمر الدولي ويحق

الفلسطينيين في اقامة دولتهم. ولكم ان تتخيلوا مدى الاهمية التي تعنيها لنا مواقف هذا الحزب فيما لو حصل في الانتخابات القادمة في بريطانيا على الاغلبية وشكل الحكومة البريطانية الجديدة.

●● نايف حواتمة

■ موقف أوروبا الغربية بمجموعها تطور تطوراً كبيراً وبارزاً تجاه قضيتنا وحقوقنا الوطنية ومجمل قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي واكتسب تسارعاً في حركة تطوره على امتداد عهد الانتفاضة، تمثل هذا التطور بدعوة كل دول أوروبا الغربية الى ضرورات الحل الشامل في اطار مؤتمر دولي والتوقف عن الترويج او التسويق للحلول الجزئية والمنفردة كما جرى اكثر من مرة بتبني اتفاقات كامب ديفيد واتفاق ١٧ أيار في لبنان ومشروع ريغان واتفاق عمان. وتم تتويج هذا بقرارات قمة السوق الاوروبية في مدريد والدول الاسكندنافية ودول أوروبا الشرقية في قمة بوخارست.

امكانية تطوير موقف أوروبا الغربية الى امام اكثر فاكثر امكانية مفتوحة، فالمطلوب من أوروبا الغربية تطوير الموقف باتجاه الاعتراف بالصفة التمثيلية الكاملة لـ م.ت.ف **ووحدانية تمثيلها لشعبنا، حق تقرير المصير لشعبنا، الاعتراف بدولة فلسطين والضغط على الولايات المتحدة الامريكية من اجل حل متوازن يتم تقنينه في المؤتمر الدولي الفعال للسلام في الشرق الاوسط.**

إن هذا التطوير لموقف اوروبا الغربية يتطلب توفير عاملين رئيسيين: العامل الاول وضوح سياسة وتكتيك م.ت.ف على قاعدة الموقف الوطني الموحد المقر في مجلسنا الوطني ومؤخراً في المجلس المركزي في بغداد لان هذا الوضوح هو الذي بامكانه أن يدفع بدول أوروبا الغربية إلى المزيد من الاقتراب من ضرورات الاعتراف بالصفة التمثيلية لـ م.ت.ف والاعتراف بدولة فلسطين والضغط على أمريكا نحو المؤتمر الدولي الفعال، بينما أي ارتباك في سياسة وتكتيك م.ت.ف يجعل أوروبا الغربية أيضاً مرتبكة بدلاً من أن تطور موقفها.

العامل الثاني: هو الموقف العربي فبمقدار ما يكون الموقف العربي موحد على قاعدة قرارات قمة الدار البيضاء بمقدار مايسهم ايضاً في تطوير مواقف أوروبا الغربية، ويضعها في مواجهة المزيد من الاشتباك مع السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، بينما تشكل اية اطروحات عربية خارجة عن الاجماع العربي مصدر إراحة لكثير من دول أوروبا الغربية ولذلك لاحظنا أن فرنسا صاحبة المواقف المتقدمة بين دول اوروبا الغربية وكذلك ايطاليا رحبت بالنقاط المصرية لان هذا يريحها من تطوير مواقفها ويريحها من اي اشتباكات مع السياسة الامريكية في الشرق الاوسط.

●● ابو إياد

● اولاً ، اعتقد ان الموقف الاوروبي في طريقه الى الاعتراف الكامل بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي هذا الاطار لو اخذنا بيان مدريد سنجده يختلف اختلافاً جذرياً مع بيان البندقية حيث أن بيان البندقية يشير الى الامور بعدم التحديد وفيه شيء من الميوعة جاء بيان مدريد واضح في قرار حق تقرير المصير والحق الوطني والحديث عن المؤتمر الدولي . فعلى الرغم من التباين في المواقف الاوربية ، المقصود تباين المواقف للدول الاوروبية وبالتالي فان بيان مدريد الواضح والجيد يمثل الحد الادنى لمواقف الدول الاوروبية فما بالك لو وصل الموقف الاوروبي عموماً الى ما وصل اليه الموقف الفرنسي او الايطالي او الاسباني او اليوناني وهي مواقف لاشك في انها اكثر تقدماً .

اعتقد ان اوروبا في طريقها الى اخذ موقف أكثر وضوحاً على طريق الدولة الفلسطينية وعلى طريق تأكيد تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني .

●● سليمان النجاب

● كان للانتفاضة تأثيرين كبيرين جداً على الموقف الدولي والرأي العام العالمي من نضال الشعب الفلسطيني واهدافه، فلقد نسفت الانتفاضة جميع التشويهات والاكاذيب والافتراءات التي اخترعتها الحكومة الاسرائيلية لتشويه نضال الشعب الفلسطيني، حيث ظهر الامر على حقيقته امام العالم، شعب يعاني من الاحتلال ويناضل بشجاعة من أجل التحرر والاستقلال الوطني امام قوات الاحتلال الاسرائيلية التي لاتقل وحشية عن قوات الاحتلال وجيوش الغزاة التي عرفها العالم قريباً وحديثاً.

لقد كشفت الانتفاضة صورة اسرائيل، الدولة المستعمرة وليس صورة الدولة المهددة بالزوال، كما كان يروج، فهي دولة ترتكب المجازر التي يدينها العالم اجمع، ولقد كشفت الانتفاضة ايضاً ان هذه الدولة التي تمارس الاحتلال وترتكب الجرائم تحظى بمساندة وحماية الولايات المتحدة الامريكية التي تتباكى ليلاً ونهاراً على حقوق الفيتو من اجل استمرار انتهاك حق الفلسطيني في الحياة.

انها مكاسب كبيرة يجب المحافظة عليها على الصعيد الدولي سواء على صعيد الرأي العام العالمي أو الحكومات، وان النجاحات التي تحققت باتجاه اعتراف العديد من الدول بمنظمة التحرير وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه، هي نجاحات كبيرة من الضروري المحافظة عليها واستخدامها في بلوغ التسوية عبر المؤتمر الدولي.

وعلى هذا الصعيد، فان اوروبا قد قطعت شوطاً بعيداً حيث يمكن القول ان المستوى المتقدم في الموقف الاوروبي تجاه قضيتنا الوطنية وتجاه التسوية قد عكسه بشكل جيد بيان مدريد الذي اقربحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبمنظمة التحرير وكذلك ايضاً المؤتمر الدولي.

ان الامر المهم الذي يحثناه مع الترويكا التي زارت تونس مؤخراً، كيف نُفعّل الدور الاوروبي ونرفع مستوى التّنسيق العربي ـ الاوروبي، من أجل وضع المبادىء التي طرحت في بيان مدريد وقرارات قمة الدار البيضاء موضع التنفيذ.

وفي هذا الاطار فاننا نقدر الحكومات الاوروبية وان كان هناك تفاوت، نقدر للاحزاب السياسية الاوروبية دورها النشيط في تقديم المساعدة لمؤسساتنا ولشعبنا في الارض المحتلة، كذلك نقدر لاوروبا دورها في فضح جرائم اسرائيل وتضامنها مع حقوق الانسان الفلسطيني وبالتالي فاننا سنعجل من جانبنا على رفع مستوى التضامن في المستقبل.

●● شهد الموقف السوفياتي، ومعه الدول الاشتراكية، مجموعة هامة بشان النظر للصراع العربي الاسرائيلي. هذا الامر سيتصل اتصالاً عضوياً بالتفكير السياسي الجديد والتوجه الجدي لحل الازمات والصراعات الاقليمية. وقد تحققت نجاحات في اكثر من منطقة في العالم بهذا الاتجاه، لكن على مايبدو ان ازمة الشرق الاوسط مازالت بعيدة عن احتمال ايجاد حل سريع لها. هل تعتقدون ان انفتاح الاتحاد السوفياتي وبعض الدول الاشتراكية على اسرائيل يمكن ان يسهم في حلحلة الوضع. او بعبارة اخرى، هل هذا الانفتاح هو شرط لابد منه كي يلعب الاتحاد السوفياتي دوراً اكثر فاعلية.

●● جورج حبش

■■ في البداية، وعند الحديث عن دور الاتحاد السوفياتي، لا استطيع إلا ان اميز والحظ الفارق بين المواقف المبدئية التي يقفها الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية، وبين مواقف الادارة الامريكية، الموقف الامريكي معروف لكل ذي عين بصيرة. انه الموقف المتزمت الرافض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وبالمؤتمر الدولي اطاراً كامل الصلاحيات لحل صراع الشرق الاوسط، وبحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية. اما الاتحاد السوفياتي فتتميز مواقفه بدعم مبدئي لمنظمة التحرير والمؤتمر الدولي ولحقوق الشعب الفلسطيني بما فيها حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. موقف الاتحاد السوفياتي هذا ثابت ومبدئي ولايمكن ابداً مقاربته بموقف الولايات المتحدة كما تحاول ان تفعل بعض الاوساط الرجعية العربية في منطقتنا.

ونحن عندما نؤكد الصداقة مع الاتحاد السوفياتي، ونؤكد مواقفه المبدئية. فاننا نلحظ بنفس الوقت المرونة في بعض تكتيكاته. واذا كنا نستطيع ان نتفهم بعضاً من هذه المرونة. فاننا نختلف مع بعضها الآخر. ولكن من المهم الاشارة مجدداً الى ان هذا الخلاف قائم على اساس الصداقة والمواقف المبدئية. والحكم فيما يتعلق بالنقاط الخلافية هي الممارسة (معيار الحقيقة) التي ستؤدي لها التكتيكات المتنوعة والمختلفة. نحن لايضيرنا ان يكون ثمة خلاف تكتيكي بيننا وبين الاتحاد السوفياتي في هذه النقطة او تلك، لكن يضيرنا ان نختلف على المواقف المبدئية وهذا غير حاصل الآن. ونحن نشعر بارتياح نتيجة لذلك.

من على هذه القاعدة أود أن اشير الى بعض النقاط الخلافية:

اولاً: موضوع هجرة يهود الاتحاد السوفياتي الى «اسرائيل» نحن نعتبر أن هذه الهجرة تضر موضوعياً قضيتنا. وعندما نقول موضوعياً فاننا نقصد أنه بغض النظر عن دوافع الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالهجرة ومنها على سبيل المثال دوافع الالتزام بمبادىء هلسنكي في حرية الهجرة، فإن النتيجة العملية هي أن هؤلاء المهاجرين يعززون قوة الدولة الصهيونية. وبطبيعة الحال فإنه لايمكن مقارنة هجرة السوفييت الى أوروبا الغربية او إلى السويد بهجرة اليهود السوفييت الى «اسرائيل» فهذه الاخيرة دولة عنصرية رجعية توسعية وتمارس الاحتلال والقمع على شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧، ناهيك عن إنشائها على أرض فلسطين وطن الشعب الفلسطيني.

ثانياً: موضوع الانفتاح على اسرائيل، والذي اتخذ في الفترة الاخيرة أشكالاً متعددة. لماذا اللقاءات بالمسؤولين الاسرائيليين؟ ولماذا رحلات الطيران الى اسرائيل، ولماذا زيارات الادباء السوفيات الى اسرائيل. ولماذا الزيارات الفنصلية المتبادلة.. الخ، انا اريد أن أسأل رفاقي السوفيات: هل يساعد هذا الانفتاح على عزلة اسرائيل أم على فك العزلة عنها؟؟ واريد أن أسأل ايضاً: اليس المطلوب في ظل الانتفاضة ومن أجل إجبار اسرائيل على الرضوخ لارادة السلام أن نشدد الحصار عليها؟؟ انا أقول هذا الكلام وبذهني ماقاله الرفيق ادوارد شيفاردنادزه عندما زار منطقة الشرق الاوسط، الرفيق شيفاردنادزه قال مامعناه: ان اسرائيل ستجد نفسها، ان استمرت بتعنتها ورفضها السلام، في موقف الحصار والعزلة الدولية التي تعيشها دولة جنوب افريقيا العنصرية. فلماذا إذن الانفتاح؟

ثالثاً: مبدأ توازن المصالح في حل النزاعات الاقليمية الذي دعا له الاتحاد السوفياتي. نحن نتفهم هذا المبدأ على ضوء ارتباطه بمبدأ آخر وهو توازن القوى. وتوازن القوى لايعني الحرب الشاملة او التدمير الشامل او الهزيمة الشاملة، انما يعني الوصول الى الحد الذي يدرك معه

الطرف الآخر ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة. وللوصول إلى مثل هذه النتيجة فإن توازن القوى الضروري لتحقيق مبدأ المصالح المشتركة سيختلف من مكان لآخر، ولو حاولنا تطبيق هذا الكلام على صراع الشرق الاوسط فاننا سنجد ان المدى الزمني الذي سيحتاجه إدراك القيادة الصهيونية الى ضرورة الوصول لحل هو مدى زمني اطول واعقد من اي مكان آخر في العالم بسبب الطبيعة الايديولوجية للصهيونية التي لازالت تقول على لسان رئيس وزرائها شامير ان الضفة الفلسطينية وقطاع غزة هي أرض «اسرائيل» التوراتية وانه لا انسحاب منها، في هذا الزمن الطويل الذي اشرت له نحن بحاجة الى المزيد والمزيد من النضال لإجبار العدو على الرضوخ لارادة السلام وحتى نستطيع أن نحقق شعار الحرية والاستقلال وحتى نبني دولتنا الفلسطينية على الارض.

رابعاً: المؤتمر الدولي: فعلى الرغم من اننا نتفق مع الاتحاد السوفياتي على اهمية وضرورة عقد المؤتمر الدولي كإطار مناسب لحل الصراع في الشرق الاوسط الا ان الموقف السوفياتي قد تغير في هذا المجال باتجاه نختلف معه، فنحن نعتبر الحديث عن مؤتمر دولي فعال بدلاً عن مؤتمر دولي كامل الصلاحيات، تغيراً في الموقف السوفياتي ذا معنى، كما نعتبر الحديث عن المباحثات التمهيدية يحمل خطر الانجرار للمفاوضات المباشرة والثنائية بعيداً عن المؤتمر الدولي.

أعود مرة أخرى لأؤكد على أن هذه الخلافات التي نظرحها أنما نقوم على قاعدة التحالف والصداقة القائمة بيننا وبين ال حاد السوفياتي

●● نايف حواتمة

■ خلال تواجدي في موسكو قدمت مداخلة في اطار الملتقى الدولي حول البلدان النامية حول قضايا البؤر الاقليمية المتوترة على ضوء التفكير السياسي الجديد وتحت عنوان الانتفاضة الفلسطينية المجيدة وقضية السلام في الشرق الاوسط وعند البداية قلت في هذا الملتقى الدولي ولا زلت اقول علينا وبموجب التفكير السياسي الجديد ان نسأل انفسنا هل كان ممكناً للانفراج في العلاقات السوفياتية الامريكية ان ياخذ طريقه الى الحياة على قاعدة نظرية توازن المصالح بين اطراف الصراع لولا تشكل عوامله التاريخية المادية والسياسية والمعنوية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية ممثلة بقانون الاستراتيجي التاريخي العسكري والسياسي والمعنوي والذي تم انجازه بينهما. واجبت لولا هذا لما كان ممكناً للدوائر الغربية وخصوصاً الامريكية ان تستجيب لنداء الاتحاد السوفياتي للبحث عن حلول على قاعدة نظرية توازن المصالح بين جميع اطراف الصراع. وفي هذا السياق شهدت قضايا البؤر المتوترة شيء من التقدم تستجيب لنظرية توازن المصالح، لكن علينا ان نلحظ الآن كما لحظ تقرير الامين العام للامم المتحدة الذي قدمه في مطلع الدورة الحالية للجمعية العامة ان القضايا الاقليمية المتوترة قد تراجعت الى الخلف عام ١٩٨٩ وهذا صحيح، فالدوائر الامريكية لازالت تصر على سياسة المجابهة وتسيير الصراعات الاقليمية خدمة لمصالحها الخاصة وحلفائها وتعاند في الاستجابة لحل البؤر الاقليمية المتوترة وفقاً لمبدأ توازن المصالح، ومن الامثلة الصارخة على هذا افغانستان وكمبوديا وامريكا الوسطى وقبرص، الاستثناء الوحيد هو قضية ناميبيا وجنوب غرب افريقيا وهذا الاستثناء وقع بفعل توازن القوى المحلي الاقليمي الاستراتيجي بين القوى المتصارعة في تلك المنطقة فاعطت حلولاً يجري تنفيذها وان كان يجري محاولات الالتفاف عليها احياناً من قبل الادارة الامريكية وحكومة جنوب افريقيا البيضاء. ولكن المحاولات تبؤ بالفشل بين الفترة والاخرى. فبفعل توازن القوى المحلي والاقليمي المستند للانفراج الدولي العام، امكن التوصل الى اتفاق بين كوبا وانغولا وامريكا وجنوب افريقيا قاتم على سحب القوات الكوبية من انغولا مقابل احترام وحدة الاراضي الانغولية وسيادتها، وخروج قوات جنوب افريقيا من جنوب انغولا.

الادارة الامريكية تستغل بشكل بشع الصعوبات التي تعاني منها عمليات اعادة تجديد البناء في الاتحاد السوفياتي (البيروسترويكا) والتي تعاني منها البلدان الاشتراكية لشد انتباه العالم كل العالم لما يدور داخل البلدان الاشتراكية بدلاً من الاستجابة لنداء الشعوب المعذبة تحت نيران البؤر الاقليمية المتوترة في دول العالم الثالث. والاستجابة للنداءات السوفياتية، والاوروبية الغربية بنسبة او اخرى الدافعة باتجاه ضرورة البحث عن حلول للبؤر الاقليمية المتوترة على قاعدة توازن المصالح. هذه العوامل مجتمعة هي التي تعطل دفع عجلة حل البؤر الاقليمية المتوترة من جديد الى الامام بعد ان اندفعت خطوات الى الامام عام ٨٨ ثم تراجعت عام ١٩٨٩.

الآن اقول في هذا الجانب الخاص بالشرق الاوسط بان نظرية الحلول على قاعدة توازن المصالح ليست جديدة في الشرق الاوسط ومخطىء من يظن انها جديدة، وجاءت وليدة تاثيرات التفكير السياسي الجديد، فقد فعندز عام ١٩٦٧ قدمت الدول العربية استعدادها الكامل لحل القضية في الشرق الاوسط عبر قاعدة الحلول الوسط على اساس توازن مصالح جميع اطراف الصراع. ففي نوفمبر ٦٧ وافقت جميع الدول العربية، على قرار مجلس الامن ٢٤٢٠، الذي يقول الارض مقابل السلام، الارض للدول العربية والسلام لاسرائيل في حدود (٦٧) بل وتجاهل هذا الحل الحقوق الوطنية لشعبنا. واكتفى بتوازن المصالح بين الدول العربية واسرائيل ومع ذلك مضت (٢٣ عام) ولم يتم تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢. علينا ان نسأل انفسنا من المسؤول عن هذا كذلك، وافقت جميع الدول العربية على حل وسط يقوم وفق توازن المصالح بين جميع اطراف الصراع في عام (٧٣) بعد حرب اكتوبر ممثلاً في القرار (٣٣٨) ووافقت الدول العربية ان تذهب الى مؤتمر جنيف برعاية كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بالحل القائم على القرارين «٢٤٢» و«٣٣٨» بين الدول العربية واسرائيل ولا حضور للحقوق الوطنية الفلسطينية، ومع هذا مر حتى الآن (١٦) سنة ولم ينجز هذا الحل.

م ت ف دخلت فريقاً في الصراع عام ٧٤ بإقرار البرنامج الوطني المرحلي القائم عبر البحث عن حل وسط يقوم عبر توازن المصالح بين جميع اطراف الصراع في الشرق الاوسط ومشاركة شعب فلسطين فريقاً بارزاً في هذه العملية، أي حل يقوم عبر عودة الاراضي المحتلة - الجولان وسيناء للدول العربية، والضفة الفلسطينية والقدس وقطاع غزة لشعب فلسطين وحق تقرير المصير والاستقلال وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بحقوق ابناء الشتات، مقابل الامن والسلام لجميع دول المنطقة، وان يتم اقرار هذا في اطار المؤتمر الدولي

●● أبو إياد

● في البداية لابد من التأكيد على أن الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية هو صديق لنا ولشعبنا ويقف الى جانب قضيتنا موقف ثابت. لكن نحن علمتنا التجربة اننا لا نؤمن بالمواقف الثابتة بل للاسف نؤمن بالمصالح الثابتة وبالتالي اصبح العالم تحركه المصالح اكثر من ان تحركه المبادىء. والاتحاد السوفييتي لانستثنيه من هذه القاعدة، ولكننا نقول ان عملية تعاملنا المبدئي معه اكثر بكثير من تعاملنا معه على اساس المصلحة وبالتالي، ومن خلال هذه النظرة، بدأ الاتحاد السوفييتي تكتيكات في المرحلة الاخيرة حللها وقدمها على اساس انها مفيدة للشعب الفلسطيني ولحركات التحرر كما انها مفيدة في عملية التقارب بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية تحت يافطة الوفاق الدولي. على المسائل الاستراتيجية وتلك المتعلقة بالنزاعات الاقليمية، ومن هنا شيء طبيعي، وحتى يكون للاتحاد السوفييتي دوراً في المنطقة ان يقيم نوع من العلاقة مع «اسرائيل»، فتح باب الهجرة واضح تحت شعار حقوق الانسان وحريته في العيش اينما كان، والاتحاد السوفييتي لاشك في ذلك دولة عظمى تحترم حقوق الانسان ولكن احترام حقوق الانسان يجب الا يكون على حساب حقوق انسان آخر، لان الهجرة تمس صميم التوازن البشري في فلسطين، وعملية الهجرة هذه لاشك انها تقدم لعدونا جنوداً جدد ومهندسين جدد واطباء جدد وهذه الامور يجب ان نأخذها بعين الاعتبار.

على كلٍّ أرى انه ليس مفيداً أن نضع الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية في سلة واحدة، لانه يجب ان نظل حريصين على الاتحاد السوفييتي ومواقفه.

والى حد هذه اللحظة ليس لدي أي شك في أن الاتحاد السوفييتي يؤمن بعدالة قضيتنا ولن يتخلى عنها وعن حقوقنا الوطنية وم ت ف - وهذا الامر يجب أن نحرص عليه. لانه هناك قوة صهيونية تحاول أن تضع اسافين بيننا وبين الاتحاد السوفييتي لضرب العلاقات الجيدة القائمة كما تقوم باستغلال بعض المظاهر التي لنا عليها اعتراضات لتجعل منها مشكلة كبيرة وتظهر كأن الاتحاد السوفييتي اصبح في صف الولايات المتحدة وفي صف اعداء قضية الشعب الفلسطيني. يجب أن نحذر هذه الاسافين وان لانستجيب لبعض النزاعات المتطرفة التي تدين ظاهرة الهجرة أو التعاون مع اسرائيل. هذا الامر لايجب ان يوقعنا في الفخ الذي تنصبه لنا الصهيونية العالمية.

ولابد من التأكيد على أن الاتحاد السوفييتي صديق له تكتيكات معينة تدخل ضمن اطار البيريسترويكا يجب أن نكون حذرين حيال هذا الموضوع لاننا نعرف جيداً أن هناك داخل الاتحاد السوفييتي قوى صهيونية تلعب دوراً كبيراً في هذا الاتجاه اي خلق بلبلة في العلاقات التي تربطنا بالاتحاد السوفييتي وأن نحاول كل جهدنا بأن نقطع عليها الطريق لكي نحافظ على علاقاتنا مع هذه الدولة الصديقة والا نكون كمن سلم اعداءه اصدقاءه

●● سليمان النجاب

● بالنسبة للشق الاول من السؤال، ان السياسة النشطة للاتحاد السوفييتي لتحقيق الانفراج الدولي ونزع السلاح وتسوية النزاعات الاقليمية بالوسائل السياسية وعلى اساس قانون توازن المصالح، هذه السياسة قد وجدت تأييداً واسعاً في العالم وأمكن تطبيقها لتسوية العديد من النزاعات الاقليمية المستعصية، واعتقد ان هذه السياسة ستجد طريقها الى التطبيق الفعلي على موضوعة ازمة الصراع العربي - الاسرائيلي.

واذا كانت هذه السياسة لم تحقق تقدماً حسياً الى حد الآن، فان مسؤولية ذلك تتحملها بالدرجة الاولى الولايات المتحدة الامريكية التي تقف موقفاً عنيداً في رفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتصر على تجاوز المؤتمر الدولي وتطبيق تسوية على غرار كامب ديفيد، ولذلك اعتقد أنه من الظلم تحميل الاتحاد السوفييتي مسؤولية استمرار الوضع المتأزم في منطقة الشرق الاوسط.

ولكن هنا يثار سؤال الا تؤثر المشاكل والصعوبات الداخلية التي يشهدها الاتحاد السوفييتي والمشاكل والتطورات التي تعيشها الدول الاشتراكية على ثقل الدور السوفييتي في تسوية ازمة الصراع العربي - الاسرائيلي؟ اقول نعم، ولكن هذا التأثير لايأخذ كما يحاول البعض ان يتهم اتجاه التواطؤ مع الادارة الامريكية لفرض تسوية غير مبدئية للنزاع العربي - الاسرائيلي لا أحد في القيادة الفلسطينية يرى ذلك، وربما يرى القارىء العادي الذي يطلع على تصريحات القادة والمسؤولين السوفييت انها دائماً تؤكد باستمرار على ضرورة ايجاد تسوية تقوم على أسس مبدئية وان السياسة السوفييتية نفسها ماتزال تستند لذات الاسس وتشيد اشادة كبرى بمبادرة السلام الفلسطينية التي تطرح حلاً واقعياً لحل النزاع العربي - الاسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية والتي تستند الى مبدأ توازن المصالح حيث أكد الاتحاد السوفييتي على أن أسس التسوية لابد ان تستند الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ويسخر القادة السوفييت من أية اطراف تحاول ان تستبعد منظمة التحرير الفلسطينية من تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي، مؤكداً في ذات الوقت ان الاطار الملائم للتسوية هو المؤتمر الدولي بمشاركة اطراف النزاع جميعها بما في ذلك منظمة التحرير وباقي الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ■■

هجرة اليهود السوفييت

لنا فلسطيننا ولليهود السوفييت وطنهم فلنحسن الدفاع عن وطننا

موجات الهجرة اليهودية التي تتوالى تباعاً من الاتحاد السوفييتي الى تل ابيب، طغت على غيرها من احداث في الأيام القليلة الماضية في المنطقة وسر هذا الاهتمام المغمور بمشاعر القلق والتوتر له مايبرره، فسيل المهاجرين المتدفق بلا انقطاع، سيضع المنطقة آجلاً ام عاجلاً امام احتمالات مفتوحة، لا احد يستطيع التنبؤ بها او بمداياتها بما فيها احتمال قيام اسرائيل بحروب عدوانية جديدة على خلفية النتائج الخطيرة التي سوف تترتب حكماً على هجرة عشرات إن لم يكن مئات الألوف من المهاجرين السوفييت، وعلى خلفية ضرورة توطينهم مما يتطلب تهجير الفلسطينيين الى الوطن البديل المزعوم.

ولعل اولى النتائج المباشرة التي بدت ملامحها ترتسم بوضوح في تلك التصريحات والدعوات المسعورة التي اطلقها العديد من اركان الحكومة والاحزاب الاسرائيلية تتمثل في اعادة الاعتبار لأحلامهم المستحيلة في اقامة «اسرائيل الكبرى» التي لاتنهض على حجة ولاتقوم على برهان، اللهم سوى الاتكاء على أرائهم الصهيونية في اكثر اشكالها تعصباً وعنصرية. غير ان وهم «إقامة اسرائيل الكبرى» باعتباره وهم يجب ان لا يمنع من رؤية الحقيقة التي تتبلور يوماً بعد يوم وهي ان هذه المهمة تحتل المرتبة الاولى في جدول اعمال شامير وحكومته ويعملون ليل نهار لجعلها حقيقة قائمة على الارض مهما كلف الأمر ولانظن ان احداً يجادل بان الثمن المطلوب دفعه لقاء هذه الدعوات سيكون باهظاً ولن يطال الشعب الفلسطيني وحده بل سيطال المنطقة العربية باسرها والدليل ان اقامة «اسرائيل الكبرى» لاتعني اي شيء آخر سوى تهجير الشعب الفلسطيني من اراضيه من مناطق الـ ٤٨ والضفة والقطاع على حد سواء، الى الضفة الشرقية لنهر الأردن، بوصفه الوطن البديل!! وبذلك يكون الاردن هو الآخر فريسة النزعة التوسعية الشرهة لحكام اسرائيل.

بيد ان استمرار تدفق المهاجرين السوفييت وغيرهم في عروق الكيان الصهيوني سوف ينعش بالضرورة ليس النزعة التوسعية الصهيونية فحسب، بل ان «بداياته ستتسع لتشمل زيادة الاستيطان ومصادرة الحياة والاراضي، والامعان في سياسة الابعاد البغيضة، وتعزيز العدوانية الاسرائيلية وتقدم خيار الحرب واستبعاد ـ إن لم نقل ـ واد اي مساع لحل ازمة المنطقة بالطرق السلمية، والتقدم باتجاه تنفيذ المشاريع الاستراتيجية من طراز مشروع قناة البحرين واعمار صحراء النقب لاستيعاب وتشغيل المستوطنين الجدد، وقبر اي احتمال لاقامة دولة فلسطينية مستقلة، اي وباختصار نحن امام مشروع في منتهى الخطورة يتاسس على انقاض الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة.

ومادام الأمر كذلك، فإن الصمت لم يعد ممكناً، فهذا التجاوز السافر للانتفاضة والقضية الوطنية الفلسطينية يتطلب رفع الصوت عالياً ليس بالمناشدة، بل بالادانة والتنديد الصريحين بالهجرة ومن يقف وراءها ويدفعها للأمام تحت شتى الذرائع.

والحديث عن حقوق الانسان وحريته بالهجرة والسفر، ذريعة لن تقنع أحداً، عدا عن انها لاتمت بصلة لحقوق الانسان والحريات الديمقراطية، لانها تكف عن كونها كذلك، عندما تصبح تعدياً صارخاً على حقوق الانسان الفلسطيني في ارضه وبيته ومياهه التي تدمّر وتنهب كل يوم تحت سمع وبصر العالم باسره.

وتصريح السيد بولي فورنتسوف نائب وزير الخارجية «ان على الحكومة الاسرائيلية الالتزام بشكل واضح بعدم توجيه المهاجرين من الاتحاد السوفييتي الى المناطق، اذا كانت لاتنوي تعريض هجرة عشرات الآلاف، والرحلات الجوية المباشرة بين موسكو واسرائيل للخطر» وحده لايكفي، بل على الحكومة السوفييتية ان تتخذ قراراً صريحاً بوقف الهجرة بدون اي تباطؤ لان استمرارها يعني ضرب المبدأ الاساسي الذي تستند عليه السياسة الخارجية السوفييتية وهو توازن المصالح في منطقة الشرق الاوسط، وهو ماكان يجب ان يدركه السيد فورنتسوف بدل ان يصاب بالذهول من تصريحات شامير حول الحاجة الى «الاحتفاظ بالضفة وغزة» لانها «اقوال تمس بالجهود السلمية وتثير القلق» كما قال نائب وزير الخارجية السوفييتي.

واذا كانت وزارة الخارجية الاسرائيلية قد حاولت التخفيف من قلق الحكومة السوفييتية حين اعلنت انها لاتحدد مكان اقامة القادمين الجدد، وان كل قادم جديد حر في اختيار مكان اقامته. فإن رد الخارجية الاسرائيلية قد جاء تاكيداً لاقوال شامير وليس تخفيفاً من حدتها حول مصير الأراضي المحتلة «واسرائيل الكبرى».

والذي يزيد الطين بلة شبه الاجماع المتحقق والملتف حول دعم الهجرة من القوى والاحزاب الاسرائيلية يمينية كانت ام يسارية، الامر الذي سيطلق يد شامير والقوى الاكثر تطرفاً في دفع مشروعه التوسعي الى آخر مدى له.

بل ان الأمر بلغ في حركة حقوق المواطن «راتس» والمابام وبعض القوى المؤيدة لإيجاد حل سلمي للصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي حد استنكار رد فعل منظمة التحرير الفلسطينية، معتبرة ان مسالة الهجرة قضية داخلية لايجوز لأحد ان يتدخل فيها وإذا كان للهجرة اليهودية، مثل هذه المخاطر وغيرها، مما يضعها كقضية في مصافي ابرز واهم مستجدات بداية العقد الأخير من القرن، واشدها تاثيراً على القضية الفلسطينية، وعموم المنطقة فإن البحث في كيفية تحشيد امكانات، وسبل مواجهتها، باتت تحتل الاولوية في سلم اهتمامات منظمة التحرير الفلسطينية وبقية القوى الوطنية والتقدمية العربية الحية.

وحتى تتوفر لمثل هذه المجابهة، امكانات النجاح، لابد وان تستند الى الجدية الكاملة في بحث سبل مواجهتها راهناً، الأمر الذي يستدعي، تكثيف الحوار، ومن على ارضية استمرار الصداقة، مع الاتحاد السوفييتي، بهدف وضع الضوابط الكفيلة، بحصر اضرارها.

ولعل في مقدمة هذه الضوابط الضغط على الولايات المتحدة، لرفع القيود التي فرضتها على استقبال المهاجرين اليهود الى اراضيها، اضافة الى وقف الرحلات المباشرة بين موسكو وتل ابيب، وبما يفسح لهؤلاء المهاجرين مجال الاختيار الحر للجهة التي يرغبون السفر اليها. كما يبدو ممكناً وضرورياً اعادة البحث في كيفية تنشيط دور الاتحاد السوفييتي في الجهود الرامية لاحلال السلام في الشرق الأوسط على اساس المبادرة الفلسطينية دون سواها وبفرض تامين الأجواء المناسبة لعقد المؤتمر الدولي للسلام، كوسيلة لاحقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

على ان تامين سبل مجابهة اخطار الهجرة اليهودية بابعادها المرحلية والاستراتيجية باتت تتطلب من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتفرض عليها ضرورة، إعادة النظر في السياسات الفلسطينية التي اتبعت حتى اللحظة، ومنذ انتهاء الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، ونحو اعادة الاعتبار للبرنامج الوطني الفلسطيني، وتحديد السبل والأساليب الكفاحية، التي تمكّن من تحقيق اهداف شعبنا في الحرية والاستقلال.

ان مثل هذه المراجعة يجب ان تنطلق من كون الانتفاضة، تشكل الخندق الامامي والمتقدم، في الدفاع عن الحقوق الوطنية الفلسطينية، ومصالح الامة العربية، الأمر الذي يستوجب حمايتها سياسياً، وحشد طاقات الشعب الفلسطيني كله، وشعوب امتنا العربية، خلفها، ومن اجل تامين استمرارها، وتجذيرها، وتصعيدها الى الحد الذي يفرض على العدو الصهيوني، وحليفته الولايات المتحدة الاعتراف بحقوق شعبنا الوطنية، وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً له.

ولعل بداية تلمس الانظمة والجماهير العربية لمخاطر المرحلة، قد بات يوفر اساساً موضوعياً، اضافياً، لتضامن عربي اشد صلابة، وعلى اسس اكثر وضوحاً، ونحو عمل من شانه ان يدشن مرحلة جديدة في العمل الجماعي والقومي العربي، دفاعاً عن اهداف امتنا العربية في التحرر، والديمقراطية والتقدم، إن بلوغ مثل هذه المرحلة من العمل العربي، يقتضي الترفع عن الانشغال في المشكلات والتناقضات الثانوية ـ القطرية ـ والتداعي لبحث السبل الكفيلة بمواجهة الهجمة الصهيونية الجديدة، بكل ابعادها واشكالها واهدافها القريبة والبعيدة ■■

أبو علي مصطفى:

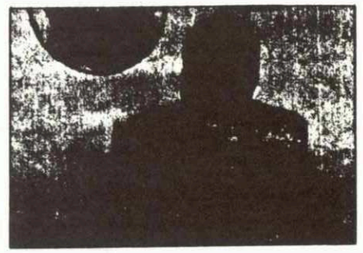

مهمتنا الأساسية

احباط الأضرار الناجمة عن هجرة اليهود السوفييت

حاوره احمد داود
٩/٧/٤

مع تزايد تدفق سيل المهاجرين السوفييت الى فلسطين المحتلة، والاسئلة والعلامات الكبرى التي بدات ترتسم في سماء المنطقة من جراء هذه الهجرة والاضرار الفادحة المترتبة عليها ليس على النضال الوطني الفلسطيني فحسب بل وعلى عموم المنطقة العربية. ناهيك عن انتعاش احلام شامير المستحيلة في اقامة «اسرائيل الكبرى» واقامة الوطن البديل شرقي نهر الاردن. وفوق هذا وذاك ماتراه من تهافت دول اوروبا الشرقية على عودة العلاقات مع اسرائيل والانفتاح عليها، والموجبات المطلوبة فلسطينياً وعربياً للرد على هذا الزحف اليهودي الجديد، الذي يمثل من حيث الخطورة والنتائج ماافضت اليه حرب عام ١٩٦٧ على حد قول اكثر من زعيم صهيوني.

عن هذه القضايا وغيرها، والمتعلقة بالآثار المباشرة والاستراتيجية لهجرة اليهود السوفييت الى فلسطين المحتلة تحدث الرفيق ابو علي مصطفى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية نائب الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مقابلته هذه مع مجلة «الهدف».

■ تشير وقائع هجرة اليهود السوفييت الى تزايد أعدادهم بشكل كبير عام ١٩٨٩ ـ مقارنة بعام ٨٨، حيث بلغت هذه النسبة ٤١٣٪ الامر الذي دفع شامير الى تكرار الحديث عن «اسرائيل الكبرى» فماهي الآثار المترتبة على هجرة اليهود السوفييت وماهو حظ هذا الشعار من التطبيق؟

●● منذ عشرات السنين والحركة الصهيونية تعتمد في احدى ركائزها الاساسية على مسألة الهجرة، او بالاحرى اقتلاع اليهود من مواطنهم الاصلية وزجهم في دائرة المشروع الصهيوني. وهذا الامر رغم كل التغيرات التي طرأت الا انه بقي واحداً من الثوابت في سياسة الحركة الصهيونية وممارستها القائمة على أساس الادعاءات السلفية التوراتية، التي تلعب في جوهر الاستراتيجية السياسية الصهيونية، الامر الذي يجعل من حديث شامير، بخصوص الهجرة من الاتحاد السوفييتي وارتباطها بالمشروع الاسرائيلي بضم الاراضي المحتلة نهائياً، في مواجهة احتمال قيام دولة فلسطينية امراً ذا خطورة بالغة. قياساً بالفترة السابقة على أي حال هذا الموضوع ليس بجديد بالنسبة للسياسة الاسرائيلية، ولكن على مايبدو فإن شعار «اسرائيل الكبرى» وفي ضوء تزايد اعداد المهاجرين انعش اوهام شامير في امكانية تحقيق هذا الشعار وتحويله الى سياسة عملية في السنوات القادمة، بما يخدم الاغراض والاهداف التي يتحدث عنها الليكود والقوى الاكثر تطرفاً في الكيان الصهيوني.

لكن الامر اللافت للنظر ان بعض القوى التي تعتبر نفسها في صف القوى المؤيدة للسلام والقضية الفلسطينية رحبت هي الاخرى بهجرة اليهود السوفيات، وابدت استغرابها من رد فعل منظمة التحرير المستنكر والمندد بهذه الهجرة، وعلى مايبدو ان هذه الاحزاب والقوى ماتزال مرتبطة بوشائج وثيقة مع منطلقات الحركة الصهيونية اكثر مما هي مخلصة لايجاد حل سياسي سلمي للقضية الفلسطينية.

■ هل تقصد ان هناك اجماعاً اسرائيلياً على تاييد الهجرة؟

●● اذا استثنينا الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة «حداش» فبوسعي القول ان هناك اجماعاً على ذلك.. هكذا لمست من خلال البيانات الصادرة عن هذه القوى، ولا أخفي استغرابي من موقف المابام وراتس وجماعة الدفاع عن حقوق المواطن، التي تبدي استعدادها للحل السياسي وفي نفس الوقت تهلل للهجرة التي هي من صلب سياسة الليكود والاحزاب اليمينية المتطرفة.

القنبلة الديمغرافية ـ الوهم المزعوم

■ مادام الامر كذلك، اي اذا تحقق اجماع او شبه اجماع اسرائيلي على الهجرة مترافق مع تدفق حشد المستوهنين القادمين من الاتحاد السوفييتي وغيره، الا تعتقد ان هذه شروط ملائمة او لنقل مساعدة لتحقيق شعار «اسرائيل الكبرى»؟

●● بغض النظر عن حجم الحشد المحتمل لليهود القادمين الى فلسطين، فثمة تأثيرات هامة ومباشرة ليس بوسعنا ان نلغيها، وبالمقابل لم ولن يلغي التناقض المصيري بين الشعب الفلسطيني واسرائيل.

وبالتالي فمهما حاولت القيادة الصهيونية، فلن تجعل من الهجرة والمهاجرين رادعاً يحول دون التفكير والعمل على اقامة الدولة الفلسطينية فسواء اصبح عدد المستوطنين مليوناً او عشرة ملايين فالحقيقة الثابتة ان التناقض لم يؤسس يوماً على قاعدة عدد السكان، والزخم الذي تتمتع به القضية الفلسطينية المدعوم بالايمان الحازم بعدالة كفاح شعبنا اكبر بكثير من أن يقاس بعدد الشعب الفلسطيني.

لكن القيادة الصهيونية ومنذ عقود تحاول أن تثير فزاعة مايسمى بالقنبلة الديمغرافية لتحفيز المزيد من المهاجرين على الاستيطان في فلسطين المحتلة متسلحة بالزيادة الكبيرة في حجم فلسطينيي مناطق الـ ٤٨، حيث كان عددهم عام ١٩٤٨ (١٣٠) الف نسمة والآن تجاوز عددهم الـ ٨٠٠ الف، هذا العدد بالنسبة للاسرائيليين يمثل فزاعة، والجميع يعرف وثيقة كنج الشهيرة التي تنهض على أساس هذه الفزاعة، وتطرح الحل بترحيل الفلسطينيين من الجليل مقابل احلال مستوطنين بدلاً منهم، قصدت أن اقول إنهم يتحدثون عن القنبلة الديمغرافية لاظهار ان هناك خطراً فلسطينياً يتهددهم، وبالتالي زيادة المستوطنات والمستوطنين في مواجهة الخطر الفلسطيني المزعوم.

■ ماهو اثر هذه الهجرة على عملية السلام والانتفاضة وامكانية قيام الدولة الفلسطينية؟

●● لاشك أن للعدو خططه، التي يبنيها على قاعدة تغذية مشروعه، وفي نفس الوقت اجهاض المشروع الفلسطيني، هذا طبيعي ومنطقي، فكل من طرفي المعركة يحشد اسلحته في مواجهة الآخر. ومن ضمن الاسلحة الحادة التي يتسلح بها الطرف الصهيوني موضوع الهجرة وموجاتها الجديدة القادمة من الاتحاد السوفييتي، هذه الموجات التي تحمل قدراً كبيراً من القلق والمخاوف المشروعة بالنسبة للشعب الفلسطيني، واقول قلقاً ومخاوف مشروعة لأقول فزعاً لاننا مازلنا في وضع يمكن معه أن نحقق انتصارات لكن مصدر مخاوفنا وقلقنا المشروع نابع من الاحتمالات الاكيدة من زيادة وتيرة الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية ومصادرتها، والمزيد من الجلود وبالتالي المزيد من الطاقة القتالية ضد الشعب الفلسطيني، والمزيد من مصادرة المياه وزرع المستوطنات، كل ذلك سيدفع الامور خطراً الى المزيد من التأزم والتوتر الذي يجهض امكانية الحل السياسي ويدفع باحتمالات الحرب الى الامام، ناهيك عن أن بعض الرؤوس الحامية في القيادة الأسرائيلية ستدفع باتجاه تنفيذ سياسة التهجير ـ الترانسفير. ويغذي في نفس الوقت شعارات الصهاينة التي تتحدث عن الوطن البديل ـ ودولة للفلسطينيين خارج فلسطين في شرق نهر الأردن. ان كل ذلك يفعل في طياته احتمال نشوب حرب جديدة، وتعطيل لكل حديث عن السلام في الشرق الاوسط. وحينها يأتي السؤال الذي نطرحه على السوفييت، اذا كانوا هم اصحاب وحملة راية حل الازمات الاقليمية بالطرق السياسية، واذا كانوا هم القائلين بأن ازمة الشرق الاوسط وجوهرها القضية الفلسطينية لم يعد بالامكان حلها بالطرق العسكرية، ولابد من البحث عن سبل وطرائق سلمية للحل، اذا كانوا هم انفسهم يقولون ان الحل السياسي يجب أن يلبي الحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق تقرير المصير، فكيف يمكن أن ينسجم هذا القول مع هذا السيل من المهاجرين، الذي يتطلب حتماً المزيد من الاستيطان ومصادرة الاراضي وبالتالي المزيد من التوتر واحتمالات الحرب المفتوحة؟! كيف يمكن أن يستوي كل ذلك مع الدعوات السوفييتية لايجاد حل سياسي لأزمة المنطقة؟!

وبخصوص اثر الهجرة على الانتفاضة لاشك أنها ستجد نفسها في مجابهة مع هذا الزحف الصهيوني الاستيطاني لكن وفي مطلق الاحوال ليس بوسع أحد القول أن هذا الزحف سيجهض الانتفاضة، بل على العكس فبوسعي أن اتلمس ان هذا يجعل عملية التحدي والمجابهة اكبر، لكنها اكثر صعوبة، مما يدفعنا الى مخاطبة اصدقائنا ومساعدتهم كيف يمكن للبيروسترويكا ولغورباتشوف أن يقدم نفسه امام الرأي العام العالمي بأنه صاحب نظرية حل الازمات الاقليمية على أساس توازن المصالح وعلى الطرق السياسية، وفي نفس الوقت يدفع القضية الفلسطينية نحو المزيد من التوتر والصدامات، لأن هذه الهجرة تجعل من الصهاينة أكثر تشبثاً في مواقفهم المتعنته وليس اكثر قرباً من الاستعداد للحلول السياسية العادلة.

■ فيما يخص فلسطينيي الـ ٤٨ ماهي المخاطر المحتملة عليهم؟

●● اعتقد ان «الترانسفير» اصبح الآن اكثر خطراً من ذي قبل على اوساط الشعب الفلسطيني في تلك المناطق.

■ اذاً لماذا لاتطرح منظمة التحرير على سبيل المثال المطالبة بحكم ذاتي للفلسطينيين في مناطق الـ ٤٨؟!

●● اعتقد ان الاولوية لشعار الحصول على الدولة الفلسطينية المستقلة.

■ الصد بالتوازي مع شعار الحرية والاستقلال للضفة والقطاع وحكم ذاتي للفلسطينيين في مناطق الـ ٤٨.

●● اظن ان الامر مايزال مبكراً لم تنضج معطياته حتى الآن واعتقد أن تجسيد شعار الانتفاضة في الحرية والاستقلال وترجمة البرنامج الوطني الفلسطيني بحق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة هو الذي يجب أن يبقى موقع وموضع الاهتمام الرئيسي والاساس خاصة انه يحظى بتأييد عالمي.

وانت تريد الآن فتح جبهة من المهام الجديدة، يجب أن توفر لها اساساً وارضية، أولاً: ذاتية بالمعنى الوطني المحلي وثانياً دولية على الصعيد الخارجي. وان كان هذا الموضوع من الموضوعات التي تتدرج

في الرؤية البعيدة للنضال الوطني الفلسطيني.

■ **الا تعتقد ان هذا الشعار اكثر واقعية من شعار المشاركة في الانتفاضة؟!**

●● هنا يصبح من الافضل ان نجرى قراءة دقيقة في معاني مشاركة فلسطيني الـ٤٨ في الانتفاضة. وحتى الآن مايزال الشعار الذي يحكم نشاط اهلنا في مناطق الـ٤٨ «ارقى مستوى من الاسناد للانتفاضة» ولا نستطيع ان ننادي في مناطق الـ٤٨ بانتفاضة تتوازى مع انتفاضة الضفة والقطاع، ارقى مستوى من الاسناد يعبر عنه بإضراب احياناً، يعبر عن نفسه بالمظاهرة وبحركة احتجاج وبتقديم مواد عينية كمساعدات احياناً اخرى. وبالتالي نحن لانقول بالمشاركة بالمعنى الفعلي اي انتفاضة اخرى في تلك المناطق.

■ **هذا الشعار جاء متاخراً قياساً بالشعار الاول الذي طرح اي شعار المشاركة؟**

●● بغض النظر عن التوقيت فالحياة تعطي اشياء كثيرة والحياة فيها دروس تعلم، وعندما نقرأ الوقائع على الارض بامكاننا ان نستخلص الكثير من الشعارات التي تكون مستوحاة من النبض الحي للناس. من الخطأ احياناً ان ترفع شعارات لاتستجيب لمصالح وامكانيات الجماهير والدرس المستفاد من الانتفاضة، هو البراعة، والابداع، في التقاط نبض الجماهير ومدى استعدادها وقدراتها على القيام بمهام وطنية.

نحن من الناس الذين كنا نتحسس هذا الامر بسرعة وبحيث اصبح التعبير الذي نستخدمه هو التعبير الاكثر دقة في توصيف مستوى منسوب عطاء اهلنا في مناطق الـ٤٨ مع الانتفاضة والذي كما قلت اعلى مستوى من الاسناد.

■ **ماهي الصلة بين مانراه من تبدلات في العلاقات الدولية وبالتحديد في العلاقات الامريكية السوفيتية على موضوع الهجرة - اي هل هناك خضوع سوفييتي للرغبة الامريكية واشتراطاتها لمشاركة السوفييت في تسوية ازمة المنطقة؟ ام ان للامر صلة باتفاقيات هلسنكي للامن والتعاون الاوروبي ومسالة حقوق الانسان؟!**

●● شخصياً لا املك معلومات محددة بخصوص ان مايجري هو صفقة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية لكنني استطيع ان اقرأ بعض المؤشرات التي برزت في الفترة الاخيرة وخاصة ان قضيتنا اصبحت قضية دولية، وبالتالي لايمكن ان يكون هناك هيئة دولية او لقاء دولي يستطيع ان يتجنب الوقوف امام ازمة الشرق الاوسط بغض النظر عن مستوى الوقفة ومضامينها، بما في ذلك لقاء مالطة، انا ارى ان الولايات المتحدة الامريكية ليست جادة في تقديم حل سياسي لازمة الشرق الاوسط في المرحلة الراهنة وهي تحاول ساعية ان تؤمّن ثلاثة عناصر يمكن ان تشكل بالنسبة لها فرصة لدفع عجلة التسوية الى الامام **اولى هذه العناصر** إن الولايات المتحدة الامريكية وبالتناوب مع القيادة الاسرائيلية تسعى لان تعطي اكبر وقت لهذه القيادة لاجهاض وانهاء الانتفاضة باعتبار ان بقاء الانتفاضة سيبقي بحوزة الفلسطينيين وتحالفاتهم ورقة قوية في اية مفاوضات محتملة وباعتبار الانتفاضة الجوهرة الثمينة التي يمتلكها الشعب الفلسطيني في حركته السياسية الدولية، والتي يستقطب على اساسها قوى واسعة في اوساط الرأي العام العالمي. لذا فالولايات المتحدة الامريكية مشغولة الآن باجهاض الانتفاضة، وهذا مايفسر انه كلما اقتعلت حالة خلاف داخل القيادة الاسرائيلية تتسارع الولايات المتحدة الامريكية للعلمة الوضع، بينما تظهر اوساطها الاعلامية وكأنما هناك استياء من شامير ونفور من تشدده.

العنصر الثاني: الولايات المتحدة الامريكية تسعى لان تصل بالموقف العربي الرسمي الى حد القول رسمياً انه لم يعد من المجدي التمسك بالمطالبة بدولة فلسطينية مستقلة والاكتفاء بما هو اقل من ذلك.

■ **اكثر من حكم ذاتي واقل من دولة مثلاً؟**

●● لا استطيع ان ارى شيئاً مابين الحكم الذاتي والدولة.

■ **هناك كما تذكر سيناريو لبيرلي وضعه بهذا المعنى؟**

●● هذا سيناريو بيرلي انا اتحدث عن رؤية الادارة الامريكية الراهنة بعد قراءة ماأعده الخبراء الاستراتيجيون للادارة **والعنصر الثالث** هو ان يجعلوا الاتحاد السوفييتي غير متمسك بالمؤتمر الدولي كإطار للحل، اي دفعه الى الخلف، بحيث لاتبدو قضية المؤتمر الدولي هي القضية الاولى بالنسبة للاتحاد السوفييتي اذا راقبت مسار موقفه السياسي منذ اربع سنوات حتى الآن ستجد هناك هبوطاً في التمسك بمسالة المؤتمر الدولي. ولا اقول تخلياً كاملاً عن هذه الفكرة، حيث تبين في مباحثاتنا اثناء زيارتنا للاتحاد السوفييتي في نهاية العام الماضي مع وزارة الخارجية، أن الاتحاد السوفييتي لايزال يتمسك بثلاثة عناصر للحل، منظمة التحرير ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، حق تقرير المصير للفلسطينيين في دولة مستقلة، المؤتمر الدولي كإطار للحل.

وعندما نقرأ وقائع الحياة، نجد ان هناك تغيراً تجاه فكرة مؤتمر دولي فعال وكامل الصلاحيات. بحضور كافة الاطراف وعلى نفس المستوى اضافة الى الدول الخمس دائمة العضوية.

وهذا في القراءة السياسية له معنى. فهناك فرق بين كامل الصلاحيات وفعال، صلاحيات تعني مقرر والفعال تعني نشيط. هذا مؤشر والمؤشر الآخر في الموقف تجاه المؤتمر الدولي ان الاتحاد السوفييتي اخذ يبادر الى طرح اقتراحات بمفاوضات ثنائية بين الفلسطينيين والاسرائيليين، كالاقتراح الذي قدمه شيفاردنادزه في القاهرة واظهار موسكو استعدادها لاستضافة المفاوضات الثنائية

المؤشر الثالث عندما بدأوا يرحبون باية لقاءات ممهدة على طريق المؤتمر الدولي، معايشي وكان المؤتمر الدولي لم يعد يحتل الاولوية بالنسبة لهم.

انا افهم هذا الكلام، باعتباره نوعاً من التسهيلات للولايات المتحدة الامريكية، لان امريكا هي صاحبة وجهة النظر هذه ومنذ سنوات تدعو الى المؤتمر الدولي المظلة فقط. وبهذا المعنى فان امريكا تجد نفسها في وضع مريح يؤهلها بالمجاهرة بالقول أن بديل المؤتمر الدولي هو الصفقات المنفردة والحلول الجزئية. ثم ان التغيرات الحاصلة في الدول الاشتراكية والمشاكل المتفجرة فيها تعطي الادارة الامريكية اسلحة جديدة للضغط على الاتحاد السوفييتي للتخلي عن فكرة المؤتمر الدولي، ناهيك ان هذه المشاكل افقدت هذه الدول توازنها، وقدرتها بوصفها قوى دولية فاعلة في مواجهة المعسكر الآخر.

والآن أقولها بكل صراحة اين هو الوزن السياسي في الحركة الدولية في ظل الاضطرابات الجارية في الاتحاد السوفييتي واوروبا الشرقية؟ إنهم وللاسف في مرحلة انعدام الوزن والانفتاح وعودة العلاقات مع اسرائيل، في الوقت الذي تتطلب فيه الانتفاضة الشعبية اكبر دعم ممكن وليس تقديم المكافأة لاسرائيل لقمعها شعبنا. البرلمان الاوروبي الغربي اتخذ قراراً بوقف التعاون العلمي مع اسرائيل بسبب موقفها من حقوق الانسان بينما اوروبا الشرقية تتهافت لاعادة العلاقات مع اسرائيل تحت شتى الذرائع.

اضطهاد انسان لانسان

■ **ماهي الصلة بين هذا التهافت والادعاء بان مسالة الهجرة متصلة بمسالة حقوق الانسان؟**

ثمة علاقة ولكن كيف؟! انا اعتقد ان محاولات تبرير موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين تحت ذريعة حقوق الانسان تهدف الى تمرير مسالة الهجرة لأنه إذا كانت حقوق الانسان تعني هجرة اليهود، فهذا لايمت بصلة الى حقوق الانسان بل يعني اضطهاد انسان لانسان.

وسؤالي الموجه إلى الاصدقاء في الاتحاد السوفييتي لماذا تسمحون بحدوث هذا الامر على حساب حقوق الانسان الفلسطيني على حساب بيته على حساب مياهه على حساب استقلاله ثم لماذا لايطرح الاتحاد السوفييتي انه إذا كان حق الهجرة أو حق المغادرة حقاً مشروعاً للانسان ، اليس حق اختيار مكان الهجرة هو الآخر مشروعاً؟!

ولماذا أغلقت الولايات المتحدة الامريكية ابواب اعطاء حق تأشيرة دخول اراضيها لليهود. حتى تجبرهم على التوجه نحو الاراضي الفلسطينية وبهذا المعنى يطالبون بحق مجزوء من حقوق الانسان في الهجرة ويحددونه بالقناة الاسرائيلية فقط. والادهى من ذلك الامر الذي يقطع الشك باليقين بأن هناك صفقة هو انه لم نسمع كلمة احتجاج واحدة من القيادة السوفياتية على الادارة الامريكية فيما يتعلق برفضها اعطاء تأشيرات لليهود الذين تركوا الاتحاد السوفييتي عندما كانوا في النمسا وعندما كان هناك ١٥ الف يهودي في روما يحتجون امام السفارة الامريكية من اجل الحصول على تأشيرة لماذا لم يرفع الاتحاد السوفييتي صوته ليقول إن هذا مناقض لحقوق الانسان، وأنتم طلبتم هجرة هؤلاء فلماذا لاتعطونهم حرية الاختيار.

والمشكلة الكبرى هي النقل المباشر بواسطة الطيران والبواخر الى الاراضي الفلسطينية مباشرة. كل هذا سيعطي مصداقية للاحاديث والمعلومات التي تسوقها بعض الاوساط بأن هذه العملية تتم مقابل وعود بتوظيف رؤوس اموال امريكية يتحكم بها اللوبي الصهيوني.

المعادلة الصعبة

■ **كيف تستوي كل هذه التعديات مع مانفرضه الصداقة مع الاتحاد السوفييتي من تقديم الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني؟**

●● نحن كنا حريصين ان نعالج هذا الامر منذ فترة قبل تناوله في الاعلام من خلال المباحثات التي جرت ومن خلال مذكرات رسمية بين منظمة التحرير وقيادة الاتحاد السوفييتي، نقول لهم نحن مستعدون للتباحث معاً بالطرق التي تحفظ لقوانينكم وقراراتكم حرية اتخاذها وسيرها بدون عرقلة، وبنفس الوقت تحفظ لشعبنا الفلسطيني حقه على صديقه. ولكن للاسف كل هذه المباحثات والمذكرات التي كتبت رسمياً، حملت اجوبة ليس فيها اي مقدار من الجديّة من قبل السوفييت. من جهتنا مانزال نتصرف على أننا أصدقاء، وعلى انه من غيرالمستغرب ان تقع مثل هذه الخلافات بين الاصدقاء، وان كان هذا الموضوع له حساسية أكبر من الاختلاف على موقف سياسي.

وامام موضوع حساس من هذا النوع من حق الناس أن تتساءل واعتقد ان تساؤلاتهم مشروعة، أي كيف يمكن أن تكون صديقنا الوفي المخلص المقتنع بمبدئية موقفك المستند الى عدالة قضيتنا ودعمك لنضال الشعب الفلسطيني، وهو دعم لاشك ان الشعب الفلسطيني يحفظه في ذاكرته ويقدره حق تقدير وبين الذي يجري الآن؟!

لاشك ان الامر على درجة عالية من الحساسية مما يجعله من الموضوعات التي يجب ان تحتل الاولوية على جدول اعمال اللجنة التنفيذية من اجل الوقوف امامه لاتخاذ كل مايمكن ان يوقف ضرره على الشعب الفلسطيني اولاً ، وبما يحفظ جسور الصداقة بيننا ثانياً.

■ **هل هناك خطة محددة للتحرك الفلسطيني وفي اية اتجاهات؟**

●● انا لاأستطيع الآن ان اعطي جواباً على هذا السؤال باعتباره من الموضوعات التي ستناقش في الاجتماعات خلال الايام القادمة، وهو على جدول الاعمال. وهناك افكار متعددة، ولكن لاأستطيع أن أقول انها

اصبحت مقرة من الهيئات القيادية الفلسطينية. من الممكن خلال الايام القادمة او الاسابيع على ابعد مدى، أن تظهر نتائج هذه المعالجة التي ستحددها قيادة م.ت.ف في اجتماعاتها القادمة. وبالتأكيد فان المعالجة ستتخذ شقين، شق منها منع هذه الاضرار والاخطار من التواصل على حساب الشعب الفلسطيني بسبب الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي، وبنفس الوقت الحفاظ بأرقى وأعلى مايمكن من المسؤولية على علاقات الصداقة بيننا وبين الاتحاد السوفييتي.

■ **ولكن هنالك تأخير؟!**

●● لايوجد تأخير، إذا أخذنا الموضوع في سياقه من حيث المباحثات والمذكرات، نحن حقيقة قبل أن تبدأ الموجات الأخيرة من الهجرة كنا نبحث هذا الموضوع مع الاتحاد السوفييتي، يمكن القول ان التأخير في الوقت بمعنى اعلان المواقف، لكن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لم تتوان منذ فترة طويلة عن جعله موضوع البحث واللقاءات الثنائية الدائمة مع القيادات السوفييتية. أما الاعلان عن الموضوع الآن وكيفية التعبير عنه عبر التصاريح والبيانات، والمواقف والعرائض فهي جديدة وهذا صحيح.

الدور المطلوب من العرب

■ **الآن هناك دعوة لمجلس الجامعة العربية لمناقشة هذا الأمر والبعض طالب بقمة عربية. ماهو المطلوب عربياً لوقف الاضرار المترتبة عن الهجرة اليهودية من الإتحاد السوفييتي؟**

●● لاأعتقد أن الأمر يحتاج أن ندعو الى قمة عربية، المفروض من القمم العربية ان تناقش موضوعات عديدة كالصراع العربي الاسرائيلي ، والموقف الامريكي والتسوية ، ولبنان وغيرها.

■ **هناك حديث عن وطن بديل للفلسطينيين هو الاردن وهذا مادفع الملك حسين للمطالبة بعقد قمة لمعالجة هذا الموضوع؟!**

●● في كل الاحوال موضوع المعالجة يمكن ان يتم على مستوى مجلس الجامعة العربية، انا اعتقد ان للجامعة العربية دوراً في معالجة هذا الموضوع مع أصدقائنا في الاتحاد السوفييتي، دوراً ينطلق أولاً من الحرص على متابعة هذا الموضوع بشكل جماعي وشامل.. فمؤخراً تم افتتاح مكتب للجامعة العربية في موسكو، وهذا يسهل المخاطبة والتداول وللجامعة العربية الحق بالتحدث في القضايا العربية المتعلق عليها، وحول موضوع الهجرة أعتقد انه سيكون هناك موقف موحد. أضف الى ذلك المصالح المتبادلة بين الدول العربية والاتحاد السوفييتي وبالامكان أن تتحرك هذه البلدان من قاعدة مبدأ توازن المصالح، أي أنت لك مصالح ونحن لنا مصالح. ولا أعتقد ان المطلوب أن نذهب ونشكو الاتحاد السوفييتي للأمم المتحدة. المطلوب كيف نبحث مع الاتحاد السوفييتي حل المشكلة.

وجه الاعتدال المغربي:

■ **بعض القياديين الفلسطينيين طالب الدول الغربية بفتح استثمارات لها في الاتحاد السوفييتي، وذلك في مواجهة الراسمال الغربي واموال اللوبي الصهيوني؟**

●● أعتقد أن هناك قصوراً عربياً بسبب الخلل في العلاقات بين البلدان العربية والبلدان الاشتراكية، المظاهر السلبية العديدة التي تحملها التحولات الجارية تجاه الوضع العربي. على سبيل المثال هناك العديد من بلدان أوروبا الشرقية تتهافت على اقامة العلاقات مع اسرائيل وزيارتها، ويسهل على البعض أن يشتم هذه الانظمة لأنها ليست صاحبة موقف، وانما هي تبحث عن مصالحها. ومن لايبحث اليوم عن مصالحه؟! عالم اليوم هو حقيقة عالم البحث عن مصالح، وليس عن شعارات برّاقة ومبادىء. السؤال الآن أليست الانظمة العربية التي تملك المليارات الموظفة في البلدان الراسمالية او المجمدة في بنوكها مقصرة؟؟ الم يكن جديراً بها ان تكون في طليعة من يستثمر امواله في البلدان الاشتراكية؟! أنا أعتقد أن هذه الانظمة مقصرة وارتكبت جرائم بحق الشعب الفلسطيني، كونها لم تقدم على الاستفادة من مثل هذه الفرصة المتاحة للاستثمار والاستخدام السياسي، لماذا لا..؟ فبولونيا بحاجة لاستثمارات عربية والمجر كذلك، انا أعتقد أن هذه الدول، لو وجدت نفسها امام الاستثمارات العربية، والاضرار المترتبة في حال اعادت علاقاتها مع «اسرائيل» لترددت كثيراً قبل أن تقدم على مثل هذا القرار. نعم هناك قصور عربي في توظيف الاموال العربية في هذه البلدان، وأنا لاأخفيك سراً أن بعض الاصدقاء قالوا نحن تعنينا لسنوات على هذه البلدان ان توظف عندنا بضعة ملايين، فلم تفعل؟

■ **لماذا لم تشن منظمة التحرير الفلسطينية حملة لاقناع العرب بالاستثمار في الاتحاد السوفييتي؟؟**

●● أعتقد إذا أخذنا الموضوع لنهاياته يمكن أن يكون من الموضوعات التي تبحث في الاطار العربي. كيف يمكن أن نحفز الجانب العربي الرسمي بحيث يضع امكاناته لخدمة الاغراض السياسية للقضايا العربية وحتى اكون صادقاً معك. انا غير متفائل، لأننا طالبنا كثيراً الانظمة العربية المقتدرة والتي تملك المليارات في امريكا واوروبا أن تمارس دوراً سياسياً وتضغط لصالح القضية الفلسطينية، لكن للأسف لم تظهر أية نتائج!!

وعلى أية حال هذا الأمر يحتاج الى مزيد من البحث في الاطار العربي. ولابد من ترميم جسور الثقة بين الدول العربية والدول الاشتراكية إلا أن تجربة الصومال وانور السادات مازالت ماثلة في أذهاننا.

■ **لكن للاتحاد السوفييتي الآن وجهاً «معتدلاً»، يمكن ان يغري العرب لربط حبل الود المقطوع؟!**

●● ليس لجميع العرب، بعضهم سيبقى مرتهناً للنظام الأسمالي حتى لو اظهر السوفييت المزيد من الاعتدال ■■